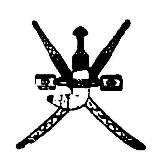
سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الرابع

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف إطفيش

الجزء الرابع

١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م


بسم الله الرحمن الرحيم

فعلان فعــلان فعــلان ونحــو جــلا
رضى هـدى وصــلاح ثم زد فعــلا

مجــرداً أو بتــاء التــأنيث ثم فعــا
لة وبالقصــر والفعــــلاء قــد قبـلا

الوزن العاشر : فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحــو : لواه لياناً بفتح اللام وتشديد اليــاء وشنه شنئانا أبغضه ، قال صاحب تحقيق : المقــال ، ولم يجىء غيرهمــا .

قلت : فالتعبير بأداة التشــبيه كالكــاف ونحـو ومثل فى كتبهم الدال على وجود الغير ، مع أنه لم يوجد نظراً الى الأفراد الذهنية ، لأن الذهن يجيز وجود أفراد كثيرة مثلهما ، ويعنى أنــه لم يوجد مثلهمـا مصدراً ، بل قال أبو العباس : لا يكون فعلان بفتح الفــاء وسكون العين مصدراً ، وإنمــا فتح اللام فى الليــان من أجل الياء ، قلت : وجه كون فتح اللام فى ليان لليــاء أنه لو كسر كان الكسر كاليــاء ، فكأنه اجتمعت ثلاث ياءات لأن اليــاء مشددة فيهــا ياءان ، قيل : ويقويه ليان بالكسر فى لغــة ، وقلة فعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وظاهر أبى العبــاس الحصر فى ليان بالفتح فيرده شنئان ، وقد يجــاب بأن الأصــل شنئان بفتح النون أيضــا ، وخفف بالسكون ، وقيل فى المســكن إنه وصــف كســكران .

قلت : إنمــا يصح هــذا فى بعض المواضع كقوله : (شنئان قوم) فى قراءة السكون لا فى كل موضع ، وهى قراءة نافع وابن عامر وعاصم ، وقرأ الباقون بالتحريك ، وهمــا شاذان فالتحريك شاذ فى المعنى ، لأن فعلانا بالحركة مــا كان للحركة والاضطراب كالغليان والتسكين شــاذ فى اللفظ ، لأنه لم يجىء شىء من المصــادر عليه الجوهرى .

فيرد عليه ما على أبى العباس ولشنئى بكسر النـون مصادر تقرب من عشرين ، وقيل أكثر ما جاء للفعل من المصادر خمسة عشر مصدراً ، وتكسر نون شنىء وتفتح وليس كسرها متعيناً كما ظاهر فتح الأقفال ، فإنه من باب منع وسمع ، والمصدر شنئاً بسكون النون متصلة به النون ، وفتح الشين وكسرها ، وضمها وشنأة كذلك مع التاء ، فتلك ستة مصادر مشنأ ومشنأة ومشنؤة بضم النون متصلة بها الواو ، وشنآن بالسكون وشنآن بالفتح فذلك أحد عشر ، وشناء بالمدمع فتح الشين وضمها وكسرها ، وشناءة كذلك مع التاء فذاك سبعة عشر •

وقول أبى عبيد البشنان بدون همزة مثل الشنئان بالهمزة كقول الأحوص :

وما العيش إلا ما تلذ وتشتهى
وإن لام فيه ذو الشنان وفندا

فرد بأنه حذف الهمزة للضرورة أو نقل فتحها للنون فحذفت لالتقاء الساكنين •

الوزن الحادى عشر : فعلا بكسر الفاء ، وسكون العين وهو كثير مثل نسى نسياناً ، وحرم حرماناً •

الوزن الثانى عشر : فعلان بضم الفاء وسكون العين وهو كثير كغفر غفراناً ، وشكر شكراناً ، وكفر كفراناً فهذه اثنا عشر وزناً ساكنة العين ، أما الثلاثة الأولى فمجردة من الزيادة ، ولذلك بدأ بها ، والثلاثة الثانية بزيادة تاء التأنيث ، والثلاثة الثالثة بزيادة ألف القصر ، والثلاثة الرابعة بزيادة ألف ونون ، وفى ترتيب هذه الثلاثة الآخرة فى البيت ما مر فى ترتيب الثلاثة الأولى •

الوزن الثالث عشر : فعل بفتح الفاء والعين نحو : جلى بكسر اللام جلى بالقصر أى انحسر شعره عن مقدم الرأس ، وهو أجلى أى بين الجلى والجلى أيضاً الإثمد ولا شاهد فى هذا لأنه اسم ذات لا مصدر ،

والشاهد فى أول لأنه مصدر ، وظاهر أبى يحيى تخريج البيت على الثانى ، أعنى الجلى بمعنى الإثمد والتمثيل به فإن أراد ذلك فقد سها مع أن فرض كلامه فى المصدور ، وقد يجاب بأنه لم يرد ذلك ، بل أراد المصدر وهو الذى فى البيت ولم يفسره بناء على ما تقدم من تفسير جلا بمطلق الكشف أو الظهور ويؤيده أن الكلام مفروض فى المصادر ، وهو فى صدد بيانها وعددها وقوله : والجلى الإثمد زيادة فائدة ، وما تقدم من أن الجلى انحسار شعر مقدم الرأس أى مطلقاً نصف الرأس أو أقل ، هو قول ، وقيل : النصف ذكر القولين فى القاموس بأعلى عادته .

وعن بعض أن الجلى انكشاف الشعر من مقدم الرأس الى النصف ، والجلة أكثر من النصف ، والحلج بفتحتين أقل من النصف ، ومن ذلك الوزن حلج حلجاً وفرح فرحاً ، وطاب طلباً ، وهو قياس اللازم المكسور كما يأتى ، وأصل الجلى الجلو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

الوزن الرابع عشر : فعل بكسر الفاء وفتح العين ، وهذه الثلاثة مفتوحة العين كرضى رضى ، أصله رضوا ، تحركت الواو بعد فتح فقلبت ألفا ، وسمن سمنا ومغر مِغَرًا ، وكبر كِبَرًا .

الوزن الخامس عشر : فعل بضم الفاء وفتح العين ، ولا يكون مصدراً إلا معتل اللام ، كما فى تحقيق المقال كهدى هدى ، وسرى سُرًى ، والأصل هُدَىٌ وسُرَى ، تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفاً ، وحذفت الألف لالتقائها مع التنوين بعدها ، وهو ساكن ولو كتبت فى الخط على صورة ياء ، وتثبت عند عدم التنوين ، وغيره من السواكن بعده نحو : هذا هُدَى بالوقف ، والهدَى وهدى الله ، وهذا المذكور من ثبوت تلك الألف فى المقصور المنون إذا وقف عليه هو مذهب سيبويه والخليل فيما نقل ابن الباذش ، وهو مذهب أبى عمر والكسائى وابن كيسان والسيرافى .

وقال أبو الحسن الأخفش ، والفراء والمازنى : إن تلك الألف فى الوقف بدل من التنوين فى حال الرفع والنصب والجر استصحابا لحذف الألف الأصلية فى الوقف ، وقيل : هى فى النصب بدل التنوين ، والألف الأصلية حذفت لالتقاء الساكنين ، وفى غيره الألف الأصلية رجعت لحذف التنوين ، ونقله الأكثرون عن سيبويه ، وعليه قيل : الجمهور ومعظم النحاة وفزارة وبعض قيس يقلبون الألف فى الوقف ياء لأنها أبين من الألف ، وبعض طيىء يقلبونها واواً لأنها أبين من الياء والألف ، وبعض طيىء يقلبونها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهى أبين الحروف كلها ، والقلب فى تلك اللغات من الألف الأصلية ، أو من المبدلة من التنوين على الخلاف المذكور ،واللغة الفصحى إبقاء الألف بدون قلب ، وتلك الأوزان الثلاثة الآخرة مجردة محركة العين بالفتح .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف بعدها نحو : صلح بفتح اللام صلاحا فتح الصاد ، ويقال الصلوح بالضم كالقعود ، وأما الصلح بالضم فالسلم يذكر ويؤنث ، وسيأتى فعال بالضم والكسر .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف التاء ، أى عدم الإتيان بها وهو مجرد عن الزيادة نحو : كذب بالفتح كذباً وسرق بالفتح سرقاً ، وخنق بالفتح خنقاً ، ويقال أيضا : كذبة بالفتح فالسكون ، وكذباً كذلك ، وكذبة بالفتح فالكسر وكذاباً ككتاب ، وكذاباً بالكسر والتشديد ، ويقال سَرَقة بفتحتين أيضاً وسرقا بالفتح فالكسر ، وسرقة وسرقا بالفتح والسكون .

الوزن الثامن عشر : فعلة بفتح الفاء وكسر العين مقروناً بالتاء ككَذَب كَذبة وسرَق سِرقة ، وهذا الوزن والذى قبله مكسورة عينهما فلا يجىء منهما إلا ما فتحت فاؤه .

الوزن التاسع عشر : فعالة بفتح الفاء والعين مخففة ، وزيادة الألف

بين العين واللام ، وتاء التأنيث كظرف ظرافة ، ونظف نظافة ، وخفر خفارة بفتح الخاء ، أى منع وحمى .

الوزن الموفى عشرين : فعله بفتح الفاء والعين واللام ، وزيادة تاء التأنيث ، وبالقصر أى بعدم الألف بين العين واللام ، لأن الألف يمد معها الصوت ، وإذا لم تكن قصر الصوت نحو ضبعت الناقة ضبعة بفتح بفتح ما عدا التاء أى اشتهت الفحل ، وغلب غلبة وبرك بركة .

الوزن الحادى والعشرون : الفعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وزيادة ألف وتاء التأنيث فى الآخر كرغب رغباء ، ورهب رهباء ، ووقع فى الهلكاء أى المهلكة أى الهلاك ، واعلم أن فعالا بالفتح كذهاب وصلاح هو فعالة بالفتح ، زيدت عليه تاء التأنيث ، وفَعَلا بفتحتين كطلب وفرح هو فعلة كذلك ، زيدت التاء كالغلبة بفتح الغين واللام ، والضبعة بفتح الضاد المعجمة والباء الموحدة ، وبعدها غير مهملة ، والفعل ضبعت الناقة بالكسر للباء ، وسيأتى أن نحو : ظرافة ونظافة مقيس .

الإعــراب : فَعلان وفِعلان وفُعلان معطوفات بإسقاط العاطف ، ويمنع تنوين الأولين للضرورة ونحو معطوف بالواو ، وجلى مضاف إليه ، ورضى وهدى معطوفان على جلا ، أو كل على متلوه ، وذلك لاتفاق هذه الثلاثة فى التجريد وفتح العين ، أولى من عطف رضى وهدى على نحو ، أو على فعل الأول فى البيت الثانى فى البـاب ، وصلاح معطوف على هدى المعطوف على نحو ، أو المعطوف على رضى المعطوف على نحو ، أو معطوف على فعل المذكور ، أولا ويجوز خفضه عطفا على هدى ، أو جل إن عطف هدى على جلى والأول أولى .

وثم حرف عطف للترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو وزد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً والجملة معطوفة على الجملة فى قوله : فَعل وفِعل وفُعل ، أى هى فعل إلخ أو أعنى بناء على جواز عطف الفعلية الطلبية على الاسمية الخبرية ، أو الفعلية الخبرية ، ويجوز عند بعض أن

تكون ثم حرف استئناف ، وفعلا مفعول ، زد ، مجرداً حال من فعــلا وبتاء بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمنصوب معطوف على الحـــال ، أى مثابتاً أو مقروناً بتاء أو متصـــلا بتاء ، والتأنيث مضاف إليه .

وثم للترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو ، وفعالة بالرفع معطوف على المرفوع أو بالخفض عطفاً على المخفوض ، أو بالنصب عطفاً على مفعول زد ، وبالقصر متعلق بمحذوف ، معطوف على حـــال فمحذوف أى ثم فعالة مقروناً بالألف ، أو ملتبسا به أو كائناً به ، وكائناً أو ملتبســا بالقصر ، أو متعلق بمحذوف حال من محذوف معطوف على فعالة ، أى وفعلة كائناً بالقصر أو نعت أى وفعلة الكائن بالقصر .

والفعلا بالرفع والنصب والخفض على حد مــا فى فعـــالة ، أو بالرفع على الابتداء ، وجملة قد قبلا من قد التى هى حرف تحقيق ، وفعــل ماض مبنى للمفعول ، ونائب مستتر خبره ، والجملة استئنافية استئنافاً نحوياً أو معطوفة على زد ، أو على الجهـــلة فى قوله : فَعْل وفِعْل وفُعْل .

وأما على عطف الفعلا وحده فجملة قد قبلا حال منـــه ، لأن المراد به اللفظ فذكر ، ولو كانت فيـــه الألف التأنيثية فى الأصل ، وكذا يقال فى الأخبار ، ويجوز أن يكون فعالة مبتدأ وبالقصر متعلق بحال محذوفة على محذوفة كمـــا مر ، والفعلاء معطوف على فعالة ، وجملة قد قبلا من قد وفعل ونائب خبـــر فالألف نائب لا للإطلاق ، أو بالقصر متعـــلق بمحذوف معرفة نعت لمبتـــدأ محذوف ، أو نكرة حال منـــه على قول ، والفعلاء معطوف عليه ، وقد قبلا خبره كذلك أى وفَعَلة الكائن أو كائناً بالقصر والفعلاء .

مقبـولا فعـالة وفعـالة وجىء بهمـا
مجـردين من التـاء والفعـول صـلا

ثم الفعيـل وبالتـا ذان والفعـلا
أو كبينـونة ومشـبه شـغلا

الوزن الثانى والعشرون : فعالة بكسر الفاء وزيادة الألف بين العين واللام ، وتاء التأنيث آخراً نحو : كتب كتـابه ، وسفر سفارة ، وخفر خفارة أى حمى ومنع ودرى دراية •

الوزن الثالث والعشرون : فعالة بضم الفاء وزيادة الألف بين العين واللام والتاء آخراً نحو : دعب دعابة بدال مهملة ، أى مزح ، وخفر خفارة بضم الخاء ، ويقـال : أيضـا خفارة بالفتح فهو مثلث الفـاء ، وهذان الوزنان همـا فعالة المفتوح المذكور قبل ، غير أنه وقع التغيير فى الفـاء بالكسر والضم ، ويجوز أن يكون فعالة أول البيت بالضم ، والذى بعـده بالكسر •

الوزن الرابع والعشرون : فعـال بكسر الفـاء وزيادة بعد العـين والتجريد من التاء ، نحو : آب إياباً وشرد شراداً ، وكتب كتاباً إذا أريد بـه المصـدر •

الوزن الخامس والعشرون : فعال بضـم الفاء وزيادة الألف بعد العين والتجريد من التـاء نحو : صرخ صراخا ، وسأل سؤالا ، ومزح مزاحاً ، وبكى بكاء والى الوزنين أشار بقوله : وجىء بهمـا مجردين من التـاء ، وهما فعال بالفتح كصلاح ، غيرت الفـاء بالكسر والضم وسيأتى قياس هـذه الثلاثة أعنى فعـال بالكسر والضم ، وفعالة بالضـم ، والبكاء بالمد الصوت الذى مع الدموع وخروجها ، قاله الجوهرى ، وقال

الخليل : بالمد مـا كان معه موت وبالقصر مـا لم يكن معه ، وقد أطلت ذلك فى النحـو •

الوزن السادس والعشرون : الفعول بضم وزيادة الواو بعد العين : كخرج خروجاً وقعداً قعوداً ودخل دخولاً ، ومنه مضى مضيا بضم الميم وكسر الضاد وتشديد الياء ، أصله مضويا بوزن قعود قلبت الـواو ياء وادغمت الياء فى الياء كمـا مر وسيأتى أنه مقيس •

الوزن السابع والعشرون : الفعيل بفتح الفـاء وزيادة اليـاء بعد العين نحو : صهل صهيلا ، وذمل ذميلا بإعجام الذال لنوع من السير ، ويأتى أنه مقيس ، والى الوزن والذى قبله أشـار بقوله : والفعول صـلا ، ثم الفعيل أى وصل الفعول والفعيل بمـا قبلهما من فعـال وفعالة بضم الفاءين وكسرها ، لأن زيادة حرف المد فيهما قبل الآخر •

الوزن الثـامن والعشرون : الفعولة بالضـم وزيادة الواو بعد العين والتاء آخراً وهو الفعول بالضم بزيادة التـاء عليه فى الجهلة ، لا فى مادة واحدة صعب صعوبة ، وسهل سهولة ، ويأتى أنه مقيس •

الوزن التاسع والعشرون : الفعيلة بفتح الفـاء وزيادة اليـاء بعد العين والتاء آخراً نحو : نم نميمة ، ونصح نصيحة ، وفضح فضيحة ، وهـو الفعيل زيدت التـاء •

الوزن الموفى ثلاثين : الفعلان بفتح والعين ، وزيادة الألف والنون آخراً كجال جولاناً أى طوافا ، ولمع لمعاناً ؛ وخفق قلبه خفقاناً ، وهو كثير مقيس ، بخلاف الفعلان بفتح الفاء وسكون العين ، ومنه شنىء شنئاناً بفتح الشـين والنون •

قال سـيبويه : ما جـاء من المصـادر على فَعَلان بفتح العـين لم يتعد فعله إلا شذوذاً نحو : شنئه شنئاناً قال : ولا نعلم غيره •

قلت : فأشار بقوله : نحو الى الأفراد الذهنية ، ولا يقال أصله التعدى بحرف الجر ، فحذف كما فى حذرته أصله حذرت منه ، لأنه لو كان مثله لجاء الوصف منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر ، لكنه جاء على فاعل كعلم فهو عالم ، وتقوى ذلك أنه فى المعنى كابغض وأبغض يتعدى ، فكذا ما بمعناه ، كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء عدى بالى كما يتعدى به الإفضاء قاله فى تحقيق المقال .

الوزن الحادى والثلاثون : فيلولة بفتح الفاء وزيادة الياء وحذف العين ، وزيادة الواو والتاء إحدى اللامين نحو : بان بينونة ، فالباء فاء الكلمة والياء زائدة ، وعين الكلمة محذوفة وهى ياء بان وبيين ، والنون الأولى زائدة ، والواو وزائدة ، والنون الثابتة لام الكلمة ، وهى نون بان وبيين ، والنون الأولى زائدة ، والواو زائدة ، والنون الثانية لام الكلمة ، وهى نون بان وبيين ، وهذا أولى من كون الزائدة هى الثانية ، والأولى لام الكلمة ، ومثله صار صيرورة ، الصاد فاء والياء زائدة ، والعين ياء محذوفة ، والواو والراء الأولى أو الثانية زائدتان ، ومثله : دام ديمومة ، الدال فاء والياء زائدة والعين ، واو مخذوفة والواو إحدى الميمين زئدتان ، ومثل هذا كينونة ، فالأصل فيعلولة بفتح الفاء والعين وزيادة الياء بعدها ، والواو وإحدى اللامين ، وذكر العين فالأصل بينونة وصيرورة بتشديد الياءين ، فالأولى الساكنة المدغمة زائدة هى ياء فيعلولة ، والثانية المفتوحة المدغم فيها هى عين الكلمة ، والأصل ديمومة وكينونة بتشديد الياء والفتح كذلك ، وأصل هذا الأصل ديومونة وكيونونة بفتح الواوين الأولين وقد سبقهما ياء ساكنة فقلبتا ياءين ، وأدغمت الياءان فى الياءين ، ثم حذفوا الياء التى هى عين أو بدل عن الواو التى هى عين لزوما فى يائى العين وواويها كذا ظهر لى وهو الحق ان شاء الله .

وقال الناظم فى التسهيل : وزن بينونة وديمومة بالسكون فعلولة بفتح الفاء وسكون العين ، بناء على أن الياء هى عين الكلمة فى اليائى ،

وبدل من عين الكلمة وهى الواو فى الواوى ، فإنمــا أبدلت ياء فى الواوى للتخفيف ، أو أراد أن الأصل فيعلوله بزيادة اليــاء ، فالأصــل بينونة وديمومة بتشديد اليــاء ، حذفت الزائدة الساكنة ، وبقيت المتحركة التى هى عين أو بدل عين ، وسكنت للتخفيف •

وقال الكوفيون : الأصل فعلولة بضم الفاء فتحوها فى ذوات اليــاء لتسلم من القلب واواً كبينونة ، ثم فتحوا فى ذوات الواو حملا عليهــا ، وقلبت الواو ياء كديمومة ، أصله دومومة ، وفى بعض نســخ التسهيل فيعولة وهـو باطل •

الوزن الثــانى والثلاثون : فعل بضم الفــاء والعين والتجريد من الزيــادة نحو : شـغل شغلا بضمتين ، وحلم الغــلام حلما بضــم الحاء واللام ، قيل ولا يجىء مضموم العين إلا مضموم الفــاء المصــادر الثــلاثة •

الإعراب : فعالة وفعالة بالرفع والنصب والخفض عطفــاً على مــا مر ، أو بالرفع على الابتداء لمحذوف أى ، وفعالة وفعالة كذلك ، والجملة مستأنفة أو معطوفة على أحد الجمل ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة فعالة وفعالة كذلك ، وجىء أمر مستتر الفاعل وجوباً سكن الهمزة فحذفت اليــاء لالتقاء الساكنين ، أعنى عين الكلمة ، فأبدلت الهمــزة لسكونها بعد كسرة فهى ياء جىء فى البيت ، فوزنه فِلْ بكسر فسكون ، وبهمــا متعلق يجىء أى بفعاله وفعالة ومجرّدين حــال من مجرور البــاء ، ومن التــاء متعلق بمجردين ، وأسقط الهمزة للضرورة •

والواو للعطف والمفعول مفعول صِــلا قدم للوزن والروى ، وصلا فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة ، أو هى الفاعل خطاباً للواحد بخطاب الاثنين ، والفعيل معطوف على المفعول بثم التى للترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو وجملة الفعل والفاعل معطوفة على إحدى الجمل أو مستأنفة استئنافا نحوياً كالاستئنافات المذكورة •

وبالتـــاء متعلق بمحـذوف خبر ، وسقطت الهمـــزة للضرورة على ما مر ، وذان مبتدأ اسم إشارة للاثنين اللذين هما المفعول والفعيل على صـــورة المثنى ، والجملة مستأنفة استئنافا نحوياً معترضة بين المعطوف والمعطوف عليـــه ، والفعلان بالنصب عطفاً على المفعول أو الفعيل ، أو الفعيل ، أو على مفعول زد أو بالرفع أو الجر عطفاً على مـــا رفع ، أو جرّ على حد مـا مرّ .

والكـــاف اسم مضاف لبينونة معطوف على المرفوع ، أو المنصوب أو المجرور على حد مـــا مرّ ، وأو بمعنى الواو أو للتنويع ، أو الكاف جارة والاستقرار هو المعطوف ، أي وثابتاً كبينونة ، أي ووزناً ثابتـــاً كبينونة ، ومشبه بالرفـــع أو النصب أو الخفض على حد ما مـــرّ ، أو بالنصب عطـف الكاف الاســـمية أو استقرار الحرفية الجـــارة أو على الفعيل أو المفعول على مـا مرّ بيـــانه ، وإذا نصـــب كتب بالألف بعد الهـــاء وشغلا مفعول مشـــبه أي ووزن مشبه شغلا .

وفُعلُل وفَعُول مع فَعالِيَة
كذا فُعَيلِيَة فُعْلُلَة فَعَلى

معْ فَعَلُوت فَعْلى مع فُعَلِنيَة
كذا فَعُولية والفتح قد نقلا

وَمفعَل مفعِل ومفْعَل وبتا التـ
ـأنيث فيها وضم قل ما حمل

الوزن الثالث والثلاثون : فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام مخففا كساد سؤدداً بضم السين وسكون الواو سكونا ميتـاً ، وعاطت الناقة عيطَطا اشتهت الفحل ، بزيادة إحدى اللامين •

الوزن الرابع والثلاثون : فَعُول بفتح الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعدها نحو : قبل بكسر الباء قبولا بفتح القاف ، وقد تضم ، وولع به ولوعا ، ووقدت النار وقوداً بالفتح ويضم الوقود أيضاً ، ويكون الوقود بالفتح أيضاً لنحو الحطب •

الوزن الخامس والثلاثون : فعالية بفتح الفاء والعين وزيادة الألف بعدها ، وكسر اللام وزيادة الياء مفتوحة خفيفة ، والتاء لكره كراهية ، وطمع طماعية ، وفهم فهامية ، وعلن الأمر علانية ، وعبق به الطيب عباقية •

الوزن السادس والثلاثون : فعيلية بضم الفاء وفتح العين وزيادة الياء ساكنة بعدها على صيغة المصغر ، لا مصغر كما قد يتوهم من من بعض العبارة وكسر اللام ، وزيادة مشددة بعدها ، والتاء كولدت المرأة وُلَيدية أى ولادة •

الوزن السابع والثلاثون : فعلة بضم الفـاء والعين ، وتشديد اللام إحدى اللامين زائدة ، وزيادة التاء نحو غلبه غلبة بضـم الغـين واللام وتشديد الياء-أى غلبة بفتحهن والتخفيف .

الوزن الثامن والثلاثون : فعلى بفتح لفـاء والعين واللام ، وزيادة الألف نحو : جمز جمزى ومرط مرطى ، أى أسرع ، وجمزت النـاقة ومرطت أسرعت .

الوزن التاسع والثلاثون : فعلوت بفتح الفاء والعين وضم اللام ، اللام ، وزيادة الواو والتاء للمبـالغة : كرغب رغبوتا ، ورهب رهبوتا ، ورحم رحموتا ، وملك ملكوتا ، وجبر جبروتاً ، أى رغبة ورهبة ورحمة وملكا ، وجبرا .

الوزن الموفى اربعين : فعلى بضم الفاء والعين وتشديد اللام وإحدى اللامين زائدة الألف كغلبة غلبى بضم الغين واللام ، وتشديد الباء بعدها ألف أى غلبـة .

الوزن الحـادى والأربعون : فُعَلْنِيَـة بضـم الفاء وفتـح ، العين ، وإسكان اللام وكسر النون الزائدة ، وفتح اليـاء خفيفة زائدة بعدها تاء زائدة كسحف رأسـه سحفنية ، بضم السين وفتح الحـاء وسكون الفاء وكسر النون وفتح اليـاء حلقه وبه بلهنية كذلك ، وجعلهم الجوهرى فى ضياء الحلوم وصاحب القاموس وصفين لا مصدرين ، وجعل سيبويه النون أصـلا فى سحفنية ، فتكون الكلمة رباعية زيدت فيهـا فيهـا الياء خامسة ، قال : وتلحق أى الياء خامسة فيكون الحرف أى اللفظ على مثال فعلية ، أى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام مكسورة بعدها ياء مفتوحة خفيفة وتاء ، وذلك نحو سُلَحْفِيَة وسُحَفْنِيَة ومـا لحقها من بنات الثلاثة البلهنية والقلسنية ، ولا نعلمه جاء وصفاً ، والهـاء يعنى تاء التأنيث لازمة كمـا لزمت واو فمحدوة أ هـ .

وتراه جعل البلهنية ثلاثياً زائد النون ، والسفحنية رباعياً أصليها ، والحق ما مر من كون النون زائدة ، وعليه الفارسى بدليل سقوطها فى الاشتقاق والتصريف ، قالوا سحف رأسه حلقه قال زهير :

تأوبنى ذكـر الأحبـة بعـدما
هجعت ودونى قـلة الحـزن فالرمـل

فأقسـمت جهـداً بالمنـازل من منى
وما سـحفت فيـه المقـاوم والقمـل

وروى وما سحقت بالقـاف ، وترى سيبويه قال : لا نعلمه جـاء وصفا ، وقد مر أن القاموس وضـياء الحلوم جعـلاه وصفا ، فرجـل سحفنية محلوق الرأس ، وممن نص على أنه وصف أبو على الفارسى فى الإيضاح ، بل أنكر بعضهم أن يكون مصـدراً وعليه صـاحب التحقيق مستدلا بأن أبا على جعله وصفا •

قلت : استدلال باطل من باب إقامة الدليل على مذهب الشـخص بمذهب مثله ، وهو باطل لعدم حجة وفى بعض نسـخ الإيضاح سخفنية بالخـاء المعجمة •

الوزن الثانى والاربعون : فعولية بضم الفاء والعين وزيادة الواو وبعدها وكسر اللام وزيادة الياء ، بعدها مشددة مفتوحة والتاء نحو : خصه خصوصية بضم الخـاء •

الوزن الثالث والأربعون : فعولية كذلك غير أن الفاء مفتوحة كخصه خصوصية بفتح الخاء ، وإليه أشار بقوله : والفتح قد نقلا ، وقد بسطت الكلام على خصوصية بالفتح والضم ، وعلى خاصـة فى النحو •

الوزن الرابع والأربعون : المفعل بفتح الميم الزائدة والعين وسكون

الفـــاء والتجريد من التاء نحو : دخل مدخلا ، أى دخولا ، ومنه مرضى أصله مرضى تحركت اليـــاء بعد فتح فقلبت ألفا •

الوزن الخامس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وكسر العين والتجريد من التاء ، أى عدم الإتيان بهـــا فيه ، وكذا فى مثله كوعد موعداً أى وعداً ، ومنـــه مكيد أى كيد أصله مكيد بكسر الياء نقـــل كسرهـــا للكاف •

الوزن السادس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وضم العين والتجريد من التاء كهلك مهلكا أى هلاكا •

الوزن الســـابع والأربعون ، والثـــامن والأربعـــون ، والتـــاسع والأربعون : مفعـــلة بفتح الميم الزائدة والعين وسكون الفـــاء ، وزيادة التاء كرضى مرضـــاة ، أصله مرضوة تحركت الواو بعد فتح ، وقلبت ألفـــا مجمدة بفتح الميم الثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وســـكون الفـــاء ، وكسر العين وزيادة التاء كمكيدة أصله مكيدة نقلت كسرة الياء للكاف ، ومحمدة بكسر الميم الثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وسكون الفاء وضم العين وزيادة التاء كهلك مهلكة والى هـــذه الثلاثة أشـــار بقوله : وبتا التأنيث فيهـــا أى فى مفعـــل ومفعِل ومفعُل ، وقل مفعل ومفعلة بضم العين ، وإليه اشار بقوله : وضم قل ما حمـــلا أى قـــل حمله وروايته عن العرب ، فتلك تســـعة وأربعون وزنا مقيس وغـــير مقيس ، لا ثمانية وأربعون كمـــا زعم صاحب فتح الأقفـــال ، وذكر الناظم فى غير هـــذا النظم أو زاناً ذكرها وازيد عليهـــا فأقول •

الوزن الموفى خمسين : فاعل بزيادة الألف بوزن اسم الفاعل كبطـــل باطلا ، أى بطلاناً ، ونال نائلا أى نيلاً ، وهـــذا النوع يكتب بالهمزة ممـــا أعلت عينه كاسم الفاعل ممـــا أعلت عينه من الثلاثى كقال قائل ، ومن ذلك فلج فالجـــاً من فلج بالبناء للمفعول أى أصـــابه الفالج أى استرخاء أحد شقى البدن لانصـــباب خلط بلغمى تنسد منـــه مســـالك

الروح ، ومن ذلك عند بعض قم قائماً أى قياماً ، وعليه صاحب المصباح ، وقوله : كفر بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ، والحق أنه اسم فاعل أى شيء كاف ، ومن ذلك طال طائلا بمعنى فضل فضلا ، أو قدر قدرة أو غنى غنى أو وسع سعة .

الوزن الحادى والخمسون : فاعلة بزيادة الألف والتاء كطلال طائلة ، أى فضلا أو قدرة ، أو غنى أو سعة وخان خائنة ، أى خيانة ، ومنه قالوا باقية ، وخرج عليه : (فهل ترى لهم من باقية) أى بقاء ، وعافية وخاصة وطاغية وخرج بعض عليه : (فأهلكوا بالطاغية) أى بالطغيان ، وكاذبة أى قالوا ومنه : (ولا تزال تطلع على خائنة) أى خيانة ، (لا تسمع فيها لاغية) أى لغواً (والعاقبة للمتقين) أى العقبى (ليس لوقعتها كاذبة) أى كذب (ليس لها من دون الله كاشفة) أى كشف .

الوزن الثانى والخمسون : مفعول بزيادة الميم مفتوحة أولا والواو بين العين واللام ، وهذا والذى بعده أكثر من اللذين قبله ، ومنه كذب مكذوباً أى كذباً ، ويسر ميسوراً أى يساراً وقيل لا يكون ميسوراً لا اسم مفعول .

الوزن الثالث والخمسون : مفعولة كذلك بزيادة التاء نحو : سار ميسورة أى يساراً ، وقيل لا يكون إلا اسم مفعول لمؤنث ، واختلف فى المفتون فى الآية فقيل : مصدر بمعنى الفتنة أى بأيكم الفتنة أى الجنون كالمعقول بمعنى العقل ، والمجلود بمعنى الجلد ، وقيل : اسم مفعول أى بأيكم المجنون ، أى بأيكم هو المجنون أى بالذى هو المجنون ، أو الباء زائدة ، وأى استفهامية أو موصولة وعلى الاستفهام الباء زائدة فى المبتدأ وهو مذهب سيبويه ، وقيل : الباء ظرفية أى فى طائفة منه المجنون أو الجنون ، أو للإلصاق أى بأيكم الجنون أو بأى طائفة المجنون ، أى خالطها المجنون بأن كان منهم ، وقد نقل فى المصباح

عن بعض عن سيبويه أنه ينكر مجىء المصدر على مفعول ، ويأول ما أوهم ذلك ، ومن مفعولة بمعنى الفعل عندهم كذب مكذوبة أى كذباً .

الوزن الرابع والخمسون : فعلان بضم الفاء والعين ، وزيادة الألف والنون ، بعد اللام ككذب كذباناً .

الوزن الخامس والخمسون : فعالة بفتح الفاء وزيادة الألف بعد العين ، وزيادة التاء وتشديد اللام : كدعر دعارة بتشديد الراء أى ساء خلقه .

الوزن السادس والخمسون : تفعلة بفتح التاء الزائدة فى أوله ؛ وسكون الفاء ، وضم العين وزيادة التاء آخراً نحو : هلك تهلكة ، وأما بكسر العين فمصدره فعل بتشديد العين من المعتل اللام قياساً ، ومن الصحيح قليلا سماعاً على ما اشتهر : كزكى تزكية بتخفيف الياء ، وتمم تتممة على ما يأتى .

وفى الكشاف عن الفارسى فى المسائل التى ألفها فى حلب عن أبى عبيدة رضى الله عنه : التهلكة والهلاك وأحد والهلك قال الفارسى فدل هذا من قول أبى عبيدة على أن التهلكة مصدر .

قال الزمخشرى : ومثله ما حكاه سيبويه التضرة والتسرة أى بفتح التاء وضم الضاد المعجمة والسين نقلا من الراء بعدهما الأصل تضررة وتسررة بضم الراء الأولى ، وسكون ما قبلها نقلت ، ضمتها للساكن قبلها فأدغمت قال : ويجوز أن يكون أصلها التهلكة أى بكسر اللام كالتجربة والتبصرة ونحوها ، على أنها مصدر هلك أى هلك الثلاثى فأبدلت من الكسرة ضمة ، كما جاء الجوار بالضم فى الجوار بالكسر ، قلت : يؤيده وروده بكسر اللام .

الوزن السابع والخمسون : تفعله كذلك لكن بكسر العين نحو : هلك بتخفيف اللام تهلكة بكسر اللام .

الوزن الثامن والخمسون : تفعله كذلك بفتح اللام كهلك تهلكة بفتح اللام ، فالتهلكة مثلث اللام كما فى القاموس •

الوزن التاسع والخمسون : تفعول بضم التاء الزائدة وسكون الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعدها كهلك تهلوكا بضم الثاء وسكون الهاء وضم اللام •

الوزن الموفى ستين : فيعولية بفتح الفاء وزيادة ياء ساكنة بعدها ، وضم العين وزيادة الواو بعدها ساكنة ، وزيادة الياء مفتوحة بعد اللام مكسورة والتاء آخر نحو : كع كيعوعية •

الوزن الحادى والستون : فعيلى بكسر الفاء والعين المشددة ، وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة بعد العين وألف بعد اللام كهجر فى نومه أو مرضه هجيرى بكسر الهاء والجيم المشددة بعدها ياء ، وبعد الراء ألف كحتة حثيثى ، وخلف خليفى •

الوزن الثانى والستون : فعيلاء كذلك لكن بزياة همزة يوزن الألف كهجيراء بالمد وخصه حصيصاء •

الوزن الثالث والستون : افعيلى بكسر الهمزة والعين وسكون الفاء ، وكسر العين وزيادة الياء بعدها والألف بعد اللام كاهجيرى ، ومعنى هذه الأمثلة الثلاثة أنه تكلم بهجز •

الوزن الرابع والستون : افعلاء كذلك لكن بزيادة همزة بعد الألف نحوهم اهجيراء أى اعد عادة أى جول لنفسه عادة •

الوزن الخامس والستون : أفعولة بضم الهمزة الزائدة والعين وسكون الفاء وزيادة الواو بعد العين والتاء بعد اللام نحو هجر أهجورة بذلك المعنى •

الوزن السادس والستون : فعليا بكسر الفاء واللام ، وسكون العين وتشديد اليـــاء زائدة بعدهـــا ألف زائدة كهجر يا وقد تستعمل هـــذه الألفـــاظ غير مصادر بمعنى الشأن والعادة ، بل هو الكثير •

الوزن السابع والستون : فعلياء كذلك لكن بزيادة الهمزة بعد الألف وتخفيف الياء ككبر كبرياء ، ويستعمل الكبرياء اسما أيضا •

الوزن الثامن والستون : فعيل بكسر الفـــاء والعين وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة كهجر هجيراً أى جعل عادة وكثيراً مـــا يستعمل اسما غير مصـــدر •

الوزن التاسع والستون : فعل كذلك لكن بعدم زيادة اليـــاء كهجر هجيراً أى هاجر الى القرى •

الوزن الموفى سبعين : فعلاء بضـــم الفاء وفتح العين ، وزيادة ألف وهمزة آخر : كخال خيلاء •

الوزن الحادى والسبعون : فعلاء كذلك لكن بكسر الفـــاء كقـــلا قـــلواء •

الوزن الثانى والسبعون : مفعولاء بفتح الميم زائدة وسكون الفـــاء وضم العين ، وزيادة الواو بعد العين والألف والهمزة بعد اللام كحلب محلوياء ، وشاخ مشيوخاء أى صار شيخاً ، وقيل جمع شيخ وشـــاح بالحاء المهملة مشيوحاء أى اختلط اختلاطاء •

الوزن الثالث والسبعون : فعلة بفتح الفـــاء والعين المشددة وإحدى العينين زائدة كالتـــاء •

الوزن الرابع والسبعون : فعولة بفتح الفـــاء وضم العين مشددة كذلك ، وزيادة الواو بعدهـــا والتاء بعد اللام كسيوطه بالسين واليـــاء

المثناة تحت أو بالصـاد المهملة والموحدة ، وصـار زيد المـاء صيورة حصره •

الوزن الخـامس والسبعون : فعول كذلك لكن بعد التاء آخـر كصيور صـار زيد المـاء صيورا حصره ، ويستعمل الطيور والصميرة بمعنى المـاء الذى يحضر عنـده •

الوزن السادس والسعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين مشـددة إحدى العينين زائدة ، وزيادة ألف بعد اللام كسمه سُمَّهى أى كذب كذبا ، أو بطل باطلا ، ويستعمل اسماً •

الوزن السابع والسبعون : فعلى بضمتين وتشديد العين ، وبعد اللام ألف زائدة نحو حذر بالتخفيف حُذرى بضم الحاء والذال المعجمة وتشديد الراء بعدهـا ألف •

الوزن الثامن والسبعون : فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشـددة ، وسكون اليـاء زائدة وبعد اللام ألف زائدة كخلط بالتخفيف خليطى ، ويكون بعد التشديد وبعد اختلط •

الوزن التاسع والسبعون : فعالاء بكسر ألف وزيادة ألف بعد العين وألف وهمزة بعد اللام كقص قصاصاء أى قصاصاً •

الوزن الموفى ثمانين : فعالاء كذلك لكن بضم الفـاء كبركوا براكا ، أى بروكا ، وهو أن يبركوا إبلهـم وينزلوا عن خيلهم ، ويقاتلوا وبرك الأمر بركاء أى اشـتد •

الوزن الحادى والثمانون : فعلة بكسر الفاء وفتح العين وزيادة التاء آخر كخدم خِدَمة أى سار •

الوزن الثانى والثمانون : تفعـال بكسر التـاء وهى زائدة ، والفاء

وتشديدا العين وزيادة ألف بعدهـــا كتقمة وتنقام بكسر التـــاء والنون وتشديد القـــاف •

الوزن الثالث والثمانون : فيعول بفتح الفاء وزيادة الياء بعدهـــا ، وضم العين وزيادة الواو كهنم هينوماً أى تكلم كلاماً لا يفهم ، ويستعمل أيضـــا غير مصـــدر •

الوزن الرابع والثمانون : تفعال التـــاء الزائدة وسكون الفـاء ، وزيادة الألف بعد العين : كقطع تقطاعا على القول ، بأن مثل هـــذا هو من الثلاثى للمبالغة ، والناظم على أنه من الرباعى المشدد •

الوزن الخامس والثمانون : تفعـــال كذلك لكن بكسر التـــاء كبيـــان تبياناً على القول أيضاً بأنه من الثلاثى كذلك ، وقيل : من بين بالتشديد •

الوزن السادس والثمانون : فعيل بضم الفاء والياء ، وسكون للعين بينهمـــا واليـاء والعين وزائدة كهنخ هنيخاً بضم الهـــاء والياء وسكون النون بينهما أى اشتد جوعه •

الوزن السابع والثمانون : فيعل كذلك لكن بفتح الياء كهنخ هنيخا بفتح اليـــاء •

الوزن الثامن والثمانون : افعل نحـو : هاغ أهيغ أى حسن حاله ، أو نكح نكاحاً أو أكل أكلا أو شرب شرباً •

الوزن التاسع والثمانون : علـــة بكسر العين وفتح اللام مخففة ، وحذف الفاء وزيادة التاء عوضاً عنهـــا : كوعد عدة •

الوزن الموفى تسعين : علة كذلك لكن بفتح العين كوسع ســـعة بفتح السيـــين •

الوزن الحادى والتسعون : علة كذلك لكن وهـــو بضم العين شـاذ

وصل صلة بضم الصـــاد ، لكن هــذه الثلاثة أصلها فعل بفتح الفــاء وسكون العين •

الوزن الثـــانى والتسعون : فعال بالكسر والتشــديد ككذب كذاباً بتخفيف الفعل وتشديد المصدر •

الوزن الثالث والتسعون : فعال بالضم والتشديد ككذاب •

الوزن الرابع والتسعون : فعلان بضم الفاء والعين كالكذبان بضــم الكــاف والذال •

الوزن الخامس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتخفيف •

الوزن السادس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتشديد للذال الأولى على القول ، بأنهمـــا مصدران ، هـذا مــا ظهر لى عاجــلا ومن تأنى وجد أكثر •

الإعــراب : فعلل معطوف على مـــا مر على حد أخواته ، وكــذا فعول ومع متعلق بمحذوف حال من فعول أو منـــه ومن غيره مـــا يصلح وفعالية مضاف إليه ، وكذا ظرف استقرارى خبر لفعيلية ، والإشـــارة الى فعالية أو إليه وغيره بالتأويل بمـــا ذكر ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو فعلل أو فعول مبتدأ وكذا خبر ، والجملة مستأنفة •

وفعيلية معطوف على حد مـــا مر ، وفعلة وفعلى معطوفان ، ومع متعلق بمحذوف حال من فعلى أو منه ، ومن غيره مضـــاف لفعلوت ، وفعلى معطوف على فعلوت أو على مـــا قبله ، ومع متعلق بمحذوف حال من فعلى أو منـــه ومن غيره مضاف لفعليته ، وكذا فعلوية مبتدأ وخبره أ كذا خبر لفعلى أو غيره ممـــا يصلح ، وفعولية معطوف والواو للاستئناف أو للحالية أو للعطف على الجملة ، والفتح مبتدأ وجملة قد قبل من قد ، وماض مبنى للمفعول ، ونائب مستتر خبره ومفعول وما بعده معطوفات ،

وحالها محذوف أى خالية عن التاء ، وبتا بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمحذوف حال معطوف على تلك الحال ، أى متصلة أو كائنة لتا أو حال من محذوفات معطوفات بالواو ، أى ومفعلة ومفعِلة ومفعّلة متصلات أو كائنات بتا أو نحو ذلك .

والتأنيث ضاف إليه وفيها أى فى مفعَل ومفعِل ومفعّل متعلق بمحذوف حال من التا مؤكدة ، والواو للحال أو للاستئناف ، وضم مبتدأ ولو نكرة لسبق ، واو الحال أو لكونه نائباً فى المعنى وقل ماض وما مصدرية ، وحمل مستتر النائب جوازاً فى تأويل مصدر فاعل قل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر ضم والرابط المستتر فى حمل والهاء فى قولك قل حمله أى روايته عن العرب ، ويجوز جعل ما كافة فلا فاعل لقل على ما زعم كثيرون وشهروه وجملة حمل خبراً ويجوز جعل قل متحملا لضمير ضم خبراً وما مصدرية ، والفعل بعدها فى تأويل مصدر بدل اشتمال من مستتر قل .

فائدة : واعلم أنه لا يصح أن يكون ألف فعلا فى آخر البيت الأول روياً ، ولو كان لغير إطلاق ، وكان جزء كلمة بل وصلا ، لأن هذه القصيدة لامية ، وهكذا حيث كان الألف فى هذه القصيدة بعد اللام بعضاً من الكلمة كألف افضلا ، فلو جعل رَويا لزم الإجازة بالزاى أو بالراء وهو مقابلة ، روى بحرف بعيد عن مخرجه كاللام مع الألف ، ولا يقال إن الألفات بعد اللام فى القصيدة هذه رَويات ، لأن ألف الإشباع وألف الضمير والمبدلة من نون التوكيد الخفيفة لا تكون روماً ، وقول صاحب تحقيق المقال إن مقابلة حرف بآخر غيره تسمى مطلقاً إجازة بالزاى أو باراء وإكفاء سهو ، لأن الإكفاء مقابلة حرف بما يقرب إليه مخرجا لا بحرف مطلقا .

فعـل مقيس المعـدى والفعول لغيـ
ره سـوى فعل صوت ذا الفعـال تـلا

شرع يذكر الأوزان المقيسة من ذلك وهى عشرة وذكر تسعة :

الأول : فعـل بفتح الفـاء وسكون العين وهو مصدر مقيس فى الفعل الثلاثى المتعدى لواحد أو أكثر مفتوح العين أو مكسوره ، والأكثر فى المفتوح التعدى ، وفى المكسور اللزوم ، وأمـا المضموم فـلا يتعـدى على مـا مر بيانه وسواء فى المفتوح المتعدى ، والمكسور المتعدى ، أن يكونا صحيحين أو معتلين أو مضاعفين أو مهموزين ، فقياس مصـدرا لكل فعل بفتح فسكون ، فالمفتوح المتعدى : كضرب ضرباً وكتب كتبـاً بسكون التـاء ، وقتل قتلا ، وكوعد وعداً ، وقال قولا ، وباع بيعـاً الأصل : قول وبيع بفتح الواو واليـاء قلبتا ألفا لتحركهما بعد فتح ، ورمى رمياً ، وقفا قفوا ، وكرد رداً أصله ردد بفتح الدال الأولى سلب فتحها فأدغمت فى الدال بعدهـا ، وكأكل أكلا والمكسور المتعدى ، كفهم فهماً وشرب شرباً ، بفتح الشين ، ولقم لقماً ولحس لحسـاً وكوطىء وطئاً ، وخاف خوفاً أصـله خوف بكسر الواو قلبت ألفا لتحركهـا بعد فتح ، وفـَنـِيَ داره بكسر النون فنيا لزم فناءها ، وكمس مساً أصـله مسس بكسر السين سلب كسرها فأدغمت فى السين بعدها ، وكأمن أمنا ، وسواء فى المفتوح المتعدى أن لا يدل على صناعة أو يدل عليها .

وقال ابن قاسم وتبعـه البليدى والحفنى : إذا دل على صـناعة فقياس مصدره فعالة بكسر الفاء ، ومثلوا بعبر الرؤيا عبارة والأولى التمثيل بحاك حياكة ، وخاطا خياطة ، وحجم حجامة ، وفى تمثيلهم بعبر نظرنعم هو شبيه بالصناعة وسواء فى المكسور المتعدى أن يفهم عمـلا بالفم أو لا يفهمه كمـا هو ظاهر إطـلاق الخلاصة ، وهـذا النظم ، وظاهر إطلاق القدماء كسيبويه والأخفش ، وقيده الناظم فى التسهيل

بأن يفهم عملا بالفم كشرب شرباً ، ولقم لقماً ، ولحس لحساً وسرط سرطاً ، وبلع بلعاً ، ولعق لعقاً ، وطعم طعماً ، وقضم قضماً ، وخضم خضماً ، ولقف اللقمة لقفاً ، فيكون قياساً مطرداً وإن لم يفهم عملا بالفم ، فإن قليلا غير قياسي نحو : حمد حمداً ، وسمع سمعاً ، وفهم فهماً ، وجهل جهلا .

وقد يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين : كحفظ حفظاً وألف ألفاً ، وعشق عشقاً ، وفرك فركاً ، وعلم علماً ، وفقهن فقهاً وعلى فعل بضم الفاء وسكون العين : كشرب شرباً بضم الشين ، ولبس لبساً ، وثكل ثكلا ، وعدم عدماً ، وغنم غنماً ، وعلى فعلة بضم الفاء كصحب صحبته ، وفتحها كرحم رحمة ، وعلى فعول بالضم كركب ركوباً ، وشهد شهوداً ، ولزم لزوماً ، وعلى فعلان بالضم نحو قربه قرباناً وعلى فعال بالفتح : كلحق لحاقاً وضمن ضماناً ، وعلى فعالة ككره كراهة ، وعلى فعيل كيقن يقيناً ، وتقييد اطراد فعل بالفتح فالسكون بأن يكون المكسور المتعدى عملا بالفم غير ظاهر ، وإن جرى عليه الناظم فى التسهيل حيث قال : ومن فعل المفهم عملا بالفم ، وإنما لم يمثل سيبويه والأخفش إلا بما أفهم عملا بالفم ، لأن له مزيه ، لأنه جاء على القياس ، ولم يشذ منه شىء إلا نادراً لا لأن ما لم يفهم عملا بالفم لا يقاس فيه فعل ، وهذا هو الحق فاعرفه ، ولم يشترط أحد فى المفتوح المتعدى أن يكون عملا بالفم .

واختلف فى معنى القياس فى باب المصادر فقال سيبويه والأخفش والجمهور : معناه أنه إذا ورد فعل ولم ندر كيف تكلم العرب بمصدره فإنا نسلك به بابه المطرد ، وأماما سمع منهم فلا يستعمل على غير ما سمع ، وافق القياس أم خالفه ، فلا نقول علم علماً بفتح عين المصدر ، ولو كان هو القياس لورودها لو مكسورة هذا هو الصحيح ، وعليه المرادى وأتباعه .

وقال الفراء : يجوز القياس وإن ورد السماع بخلافة ، فيجوز أن تقول علم علم علما بالفتح وطلب طلباً بسكون اللام ، وظلم ظلماً بفتح الظاء وورد بكسر العين ، وفتح اللام وضم الظاء ويرده أنه قياس فى معرض النص ، وهذه المسألة شبيهة بمسألة المضارع من فعل المفتوح الخالى من جانب الفتح ، وانكسر ففيهما ما مرّ فيهما ، وقيل إن القياس فى مصادر الثلاثى لا يصح وأن المرجع فيها الى السماع وإن لم يسمع توقف فيه ، واستدل قائله بكثرة اختلافها ، وعدم انضباطها .

الوزن الثانى : الفعول بالضم وهو مقيس فى الفعل الذى هو غير متعد إذا كان مفتوحاً ، واليه أشار بقوله : والفعول لغيره أى لغير المعدى لا مطلقاً ، بل للمفتوح غير المعدى بدليل أن المكسورة تكلم عليه فى قوله : وما على فعل استحق مصدره الخ ، والمضموم تكلم عليه فى قوله : وقس فعالة أو فعولة الخ وسواء فى المفتوح اللازم أن يكون صحيحاً : كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ، ووقف وقوفاً وسكن سكوناً ، أو معتلا كوصل أى انتهى وصولا ، وغاب غيوباً ، ومضى مضياً بالتشديد أصله مضوياً بسكون الواو ، قلبت ياء وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها ، وغدا غدواً بالتشديد أصله غدووا بسكون الواو الأولى ، أدغمت فى الثانية مضاعفاً : كمر مروراً أصل مرّ مرر بفتح الراء الأولى ، أسقط فتحها وأدغمت فى الثانية ، أو مهموزاً كأفل أفولا وقد علمت أنه قيل : يقاس فيما لم يسمع ، وقيل : مطلقاً وقيل : لا يقاس مطلقاً لأن ذلك الخلاف فى مصادر الثلاثى مطلقاً .

وقال ابن الحاج : إن فعولا يقل فى معتل العين ، أى استثقل الضمة على حرف العلة بعدم حرف العلة ، وهو واو فعول ، بل قياسه الفعل بالفتح فالسكون كصام صوماً ، وعاد عوداً ، وآب أوباً ، وحان حيناً أى هلاكاً ، وغام غيماً ، وحاضت حيضا ، وخام خوماً أى جبُن .

قلت : الحق معه فى كون فعول قليلا فى المعتل ، لكن لا أسلم أن مصدر المعتل محصور فى الفعل بالفتح فالسكون ، بل الفعل كثير كما مثل ، ويكثر الفعال بالكسر أيضا : كآب إيابا ، وصام صياماً ، وقام قياماً ، والفعالة بالكسر أيضاً كناح نياحة ، والأصل صواماً وقواماً وأواباً ونواحاً ، قلبت الواو ياء لانكساء ما قبلها .

وورد على غير قياس فى المفتوح اللازم الفعل بفتح الفاء والعين : كهرب هرباً ، وسمر سمراً ، وغلط غلطاً ، وغلت غلتاً ، والفعل بالفتح فالسكون كقصد قصداً أى عدل ، وعدل عدلا ، ومكر مكراً ، والفعل بالضم فالسكون كمكث مكثاً ، وهجر فى كلامه هجراً ، ورشد رشداً ، وعلى فعلة كذلك كخطب خطبة ، والفعل بالكسر فالسكون : كصدق صدقاً ، وعتق عتقا ، وقسط قِسطاً ، والفعل بضم الفاء والعين وعدم الواو كنسك نُسُكا ، وحلم حُلُما ، والفعل بفتح الفاء وكسر العين وعدم الياء ككذب وكذِباً وغير ذلك وإنما يقاس الفعول فيها لم يدل على صوت كما أشار إليه بقوله : سوى فعل صوت .

الوزن الثالث : الفُعَال بالضم وهو مقيس فى المفتوح اللازم الدال على الصوت ، كما أشار إليه بقوله : ذا الفعال تلا أى هذا اللازم المفتوح الدال على صوت مصدره الفُعَال بضم الفاء وفتح العين خفيفة كصاح صُياحاً ، وناح نواحاً ، وخار العجل خواراً ، ونهق الحمار نهاقاً ، وجار جواراً ، وصار يصور صُوراً ، وحدا الإبل حداء أى تغنى خلفها ، ومكا مكاء ، ودعا دعاء ، وثغت الشاة ثغاءً ، ورغى رغاء ، وصرح صراحاً ، وصرخ صراخاً ، وبغمت الظبية بغاماً ، ونبح الكلب نباحاً .

وظاهر البيت أن الفعول مطرد فى المفتوح اللازم مطلقاً ، ولو دل على امتناع أو داء ، أو تغلب لأنه لم يستثن إلا ما دل على صوت ، وأما ما لم يدل عليه فإن قياسه الفعول ، ولو كان له قياس آخر كالفعال بالكسر لما دل على امتناع ، ولعل مراده استثناء ما دل على

صوت ، ومـا دل على امتناع ، ونحوهمـا اتكالا على قوله بعد : وقد كثا الفعيل فى الصـوت الخ ، والمراد بالصوت صوت الحيوان مطلقـاً لا صوت غيره ، وقيل صـوت الحيوان وغيره ، سـواء وكثر الفعيل فيمـا دل على صوت .

الإعـراب : فعل خبر مقدم ، ومقيس مبتـدأ والمعدى مضـاف إليه ، ومقيس أصله مقيوس ففعل فيـه ما سبق فى نحو مقول ومبيع ، وإضافته محضة ، ولو كان وصفاً لأنه لم يوصف لمعموله فهـو معرفة لإضافته للمعدى ، والمعدى معرفة ، وهمـا نعتان لمحذوفين ، أى المصدر المقيس فى الفعل المعدى فعل ، وهـذا لكون المحل موضوعاً للكلام على القياس أولى من جعل فعل مبتدأ ، ومقيس خبره وتوهم أبو يحيى أن فعلا نكرة وأجاز جعله مبتدأ ومقيس خبره فقـال والمسوغ للابتـداء بالنكرة لا يخفى عليك ، والوجه الأول أولى لغير مـا وجه ا . هـ .

قلت : أراد والله أعلم بالمسوغ التنويع والتقسيم ، وأراد بالوجه الأول كون مقيس مبتدأ وفعل خبره ، ومـا فى قوله لغير ما وجه زائدة أى لغير وجه واحد ، بل لوجهين مثلا أحدهما أن الكلام على القيـاس لا على مجرد الوزن ، فإنمـا يناسب هـذا جعل مقيس مبتدأ وفعل خبره ، والآخران : مقيس معرفة كمـا مر ، وفعل نكرة فيمـا توهم والمعرفة أولى بالابتداء ، ولكن ليس الأمر كمـا توهم من أن فَعْلا نكـرة ، بـل عـلم جنس لنحـو ضَرْب وأكْل ووعْد ، والاسـمان المعرفان الواقعين مبتدأ وخبراً يحكم بابتداء المتقـدم منهما ، تساوت رتبتهما أو اختلف على المشهور ، ففعل مبتـدأ ومقيس خبره ، ويحكم بابتدائية غير المشتق وإن تأخر عند بعض ففعل مبتدأ أيضاً ، ومقيس خبره ، ويجوز جعل كل منهمـا مبتدأ وخبراً فيجوز الوجهان .

والتحقيق عند ابن هشام أن المبتدأ مـا كان أعرف أو كان هـو المعلوم عند المخاطب ، وإن علمهما وجهل النسـبة فالمقدم مبتدأ وإن

كانا نكرتين لهمـا مسـوغ جاز جعـل إحداهما مبتدأ والآخـر خبراً مطلقـاً ، وإن كان أحدهما معرفة المبتدأ إن تقدم ، وإن كان المقدم نكرة لا مسوغ لهـا فهى الخبر اتفاقاً ، وإن كان لهـا مبتدأ فهى الخبر عند الجمهور ، والمبتدأ عند سيبويه ، وبسط ذلك فى النحو ، وجمـلة المبتدأ أو الخبر فى البيت مستأنفة ، والواو لعطف الجملة والفعول مبتدأ ولغير متعلق بمحذوف خبره وياء للشطر الأول وراءه للثانى ، والهـاء مضاف عائدة للمعـدى ، وسوى حال من غير بنـاء على أن إضـافته لفظية أو أنهـا لفظية تفيد التخصيص ، وبسطت ذلك فى النحو هـذا مذهب الناظم •

وأمـا على مذهب بعض فنصبها أعنى سوى على الاستثناء عـلى حد مـا نصب عليه بعد إلا وعلى مذهبه جمهورا البصريين وسيبويه ، فهى ظرف وبسط ذلك فى النحـو ، وفعل مضـاف اليـه سوى ، وصوت مضاف اليه فعل ، وذا مبتدأ إشـارة لفعل صوت ، والفعـال مبتدأ ثان ، وتلا خبره فعل ماض وفاعل مستتر رابط ، والمبتـدأ وخبره خبر المبتـدأ الأول ، والرابط محذوف أى تلاه تبعة قيل هـذا نسب الكتاب ، وأغلب استعمالا ، ويجوز كون الفعال مفعولا مقدمـا للوزن والروى لتـلا •

وتلا ماض فاعله مستتر عائـد لذا ، والجمـلة خبر ذا ، والرابط هو المسـتتر ، والمعنى متقارب ، ويجـوز كـون ذا مفعـولا مقـدما لتلا للوزن والروى ، والفعال مبتدأ وتلا وخبره ، وفيه تقـديم معمـول الخبر الفعلى وهو جائز كما مر ، والجمـلة مستأنفة فلا محـل لها ، وفى بعض النسـخ جلا بدل تلا ، واعرابه كما مر وعليـه عول صاحب فتح الأقفال ، واقتصر على أن الفعـال مفعـول جلا •

قلت : يلزم على هذه النسخة الايطـاء وهو عيب ، وذلك أنه قـد ذكر جلا آخر البيت الثالث لهذا البيت ، ولا يقـال لعل الناظم مذهبه أن لا إيطاء بعد ثلاثة أبيـات ، لأن هذا المذهب أن يفصـل ثلاثة أبيات بين البيتين اللذين كررت فيهما الكلمة ، والله أعلم •

وما على فعـــل استحق مصـــدره
ان لم يكن ذا تعـــد لونه فعـــلا

أى والفعل الذى على وزن فعل بفتح الفـــاء وكسر العين اذا كان لازما حق مصدره أن يكون على وزن فعـــل بفتح الفاء والعين ، وهـــو الرابع سواء كان صحيحا كفرح فرحـاً ، وعطش عطشاً ، وغرث غرثاً أى جـــاع أو معتـــلا كوجع وجعـــاً ، وعور عوراً ، وحـــول حـــولا ، وعمى عمى أصله غمى تحركت الياء بعد فتح فقابت الفاء وحـــذف الألف للتنوين بعـــدها ، وجـــوى جوى كذلك ، والجـــوى الحرقة من عشـــق أو حزن أو وجـــع الجـــوف ، أو مهمـــوزاً كأشر أشراً أو مضـــاعفا كشـــل شـــللا .

وظاهر اطلاق النظم والخلاصة والكـــافية أنه سواء لم يدل على لون أو دل عليه ، أو لم يدل على حرفة أو ولاية ، أو دل على احداهما أو لم يكن فيه علاج ، ووصفه على فاعل ، أو كان كذلك ونص فى التسهيل على أن الغالب فى الدال على لون فعلة بضـــم الفـــاء وسكون العـــين والغلبة أمارة القياس ، كما أن عدمهـــا أمارة عدمه ، وقد صرح الشيخ خالد بأن القياس فى الدال على اللون الفلعة بالضم والســـكون نحـــو : حمر حمرة ، وخضر خضرة ، وصفر صفرة ، وكدر كدرة ، وسمر سمرة ، وأدم أدمة ، وشهب شهبة ، وزرق زرقة ، وكهب كهبة ، وهى لون بين الزرقة والحمرة ، أو ســـواد أو لون الغبار ، وقيـــل بياض فيه كدرة ، وهـــذا حكاه الحفنى عن التصريح ، وليس فيه فى هذا البـــاب ، وصرح به القاموسى .

وقهب قهبة أى بياض فيه كدرة ، ودهم دهمة ، وغبر عبرة ، وصرح فى التوضيح بأنه ان دل على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء ، ومثل بولى عليهم ولاية .

قال خالد : وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعـــدى بنفســـه نحـــو ولى أمرهم فليس قياســـه الفعالة ، والكلام فى القاصر لا فى

المتعدى ، ولم يمثل للحـرفة استغناء بتمثيل الولاية ، لأن الولايات فى معنى الحـرف لكنه لم يكتف بذلك فى فعل المفتوح ، بل مثل لهما .

قلت : ما ذكـره فى التوضيح من أن المكسور الدال على حـرفة أو ولاية فقياسه الفعالة ، وإن سلمه الشيخ خالد وصاحب تحقيق المقال لا أسلمه لأنه معروف فى فعل المفتوح اللازم ، وأما ولى عليهم ولايـة فنادر ، فالأولى اطـلاق الخلاصة عن قيل عدم الدلالة على الحـرفة والولاية ، ويأتى بعض كلام فى قوله : والفعالة دع لحـرفة بأن محـله ومراده فى المفتوح اللازم ، فقـد أطلق هنا كالخلاصة .

وأما ما دل على علاج ووصفه على فاعل فقياسه عند ابن الحـاج الفعـول بالضم كقدم وقدوماً ، وصعد فى الجبـل صعوداً ، أو أزف أزوفـا قرب ، وعسل به عسولا لزمه ، ولصـق به قال ابن الحـاج ، وهذا مقتضى قول سيبويه ، وقد غفل عنه أكثرهم أ هـ .

وما ذكره الناظم من أن قياس المكسور اللازم فعـل بفتح الفاء والعين هو الكثير القياسى ، وقد يجىء على فعالة بضم فسكون غـير دال على لون كرغب رغبة ، ورهب عنه رهبة ، وعلى فعل بفتح فسكون كعهد عهـداً ، وأمن أى اطمـأن ، وعلى فعـل بكسر فسكون كحنث حنثاً ، وربح ربحاً ، وأثم إثماً ، وعلى فعـل بالضـم فالسكون كلبث لبثـاً ، وجهد جهداً ، وشهد شهداً ، بضم الشـين ، وبخـل بخـلا ، وحـزن حزناً ، وعلى فعلة بفتحتين كنجب نجبة ، وعجل عجـلة ، حيث فتحـت العين والجيم ، وعلى فعل بكسر ففتح كسمن سمنا وكبر كبراً ، وشـبع شبعاً ، وعلى فعل بفتح فكسر كضحك ضحكاً ، بكسر الحـاء وعلى فعال بفتح كحرب حراباً ، ونشـط نشاطاً ، ونفد نفاداً ، وفعالة كذلك كمقنع قناعة ، وشقى شقاوة ، وسعد سعادة ، وفعالة بالضم كسل سلالة ونفس نفاسـة وشرس شراسـة ، حيث ضمت أوائلها ، وتفتح أيضـا وعلى فعولة بالضم نحو لزج لزوجة كل ذلك شاذ غير مقيس .

وصرح فى فتح الأقفال بعدم قياس نحو صعد صعوداً ، وهو خلاف مذهب ابن الحاج ، وأكثر ما يوجد الفعل بفتحتين فيه الأعراض ، وفهم من قوله : ان لم يكن ذا تعد أنه كان ذا تعد لم يكن قياسه الفعل بفتحتين ، بل الفعل بالفتح والسكون •

الإعراب : الواو لعطف الجملة على جملة فعل مقيس المعدى ، أو على قوله : والفعول لغيره ان استؤنف قوله : ذا الفعال تلا ، وان عطف فالعطف على فعل مقيس المعدى أو على ذا الفعال تلا ، أو للاستئناف ، وما مبتدأ موصولة أو نكرة موصوفة ، وعلى فعل متعلق بفعل محذوف هو وفاعله صلة ما أو صفتها ، وأستحق ماض ومصدر فاعله ، والهاء مضاف اليه ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط الهاء •

وان حرف شرط جازم لجملة لم ومجزومها ، ويكن مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر عائد الى فعل وذا خبره بعنى صاحب مضاف الى تعد ، وقيل بتنازع ان ولم فى المضارع ، وهو مردود بسطته فى النحو ، وأصل تعد تعدى بضم الدال وتحريك الياء ، قلبت واواً لانضمام ما قبلها ، ولزم كون آخر اسم معرب عربى مختوماً بواو متحرك ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة والواو ياء لانكسار ما قبلها ، حذفت الياء لوقوعها ساكنة قبل التنوين ، وذلك لأن تفعل بتشديد العين مصدره التفعل بتشديدها مضمومة ، وتعدى بوزن تفعل ، فعلامة خفض تعد فى البيت كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وكون مفعول أستحق مضاف لاسمه ، وفعلا بفتح الفاء والعين خبره •

ويجوز بناء استحق المفعول ومصدره نائب وكونه بالرفع بدل اشتمال من مصدر ، وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه مع ما تأخر على حد زيد ان لم تقم قائم فزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وان لم تقدم جوابه محذوف لدلالتهما ، وجملة الشرط والجواب المقدر مستأنفة معترضة •

وقس فعـــالة أو فعـــــــولة لفعلـ

ـــت كالشجاعة والجـــارى على ســـهلا

يعنى أن فعل بضم العين له مصدران مقيسان أحدهما فعالة بالفتح وهو الخامس كشجع شجاعة ، والآخر الفعولة بالضم وهو الســادس كالمصدر الجارى على سهل وهو السهولة ، يقال سهل سهولة ، ومعنى كونهما مقيسية أنهما اذا وردا من لفظ واحــد استعملا جميعا ، وان لم يرد واحــد منهما فى لفظ فقس أحدهما فيه فعالة أو فعولة كما أشــار اليه بقوله : وقس فعالة أو فعولة ، قيــل قيســهما جميعاً فيــه ، وان ورد أحدهما دون الآخر اقتصر على الوارد ، ولا يستعمل غيره وقيــل : يستعمل وقد علمت مما سبق أن ضمهم من يقــول لا يستعمل واحــد منهما اذا عــدم سماعه مطلقا •

وقال ابن الناظم : انما يقاس الفعالة فى المضموم للذى وصفه على فعيــل فقط ، أو على فعيل وغــيره : كشجع فهو شجيع شجاعة ، وملح ملاحة فهو مليح ، وظرف ظرافة فهــو ظريف ، وكرم كرامة فهو كريم ، وقبح قباحة ، ونظف نظافة ، والفعــولة فيما كان وصفه على فعــل بفتح فسكون : كسهل سهولة فهو سهل ، وصعب صعوبة فهــو صعب ، وحـــزن المكان حزونة فهو حــزن •

وهو أعنى قول ابن الناظم صحيح اختــاره صاحب تحقيق المقـال وأبو يحيى ، وأما نحو سمح سماحة فهو سمح ، وجلد جــلادة فهــو جلد وشهم شهامة فهو شهم مما ورد مصــدره على فعالة ووصفه على فعل بفتح فسكون ، فلا يقـدح فيما ذكــره ابن الناظــم لأنه قليــل فلا يقاس ، فبطل اعتراض فتح الأقفال به ، وظاهر كلام ســيبويه أن فعــولة غير مقيس ، وصرح به ابن عصفور ذكره صاحب تحقيق المقــال ، فظاهر سيبويه قياس الفعــالة مطلقاً وحده لكثرته ، وأغلبيته

كالجنابة والنجابة والنقابة والقشابة والصلابة والسماحة بالجيم ، والسماحة بالحاء المهملة ، والصراحة والصباحة والفصاحة والملاحة ، والوقاحة والبلادة ، والجلادة والطهارة ، والنضارة والنظافة ، والقذارة والنجاسة ، والفراسة والرخاصة أى النعومة ، والشجاعة والشناعة ، والوساعة والبلاغة ، بدال مهملة وعين معجمة ، والرصافة والسخافة ، والنحافة والكثافة ، واللطافة والحماقة ، والبسالة والجزالة ، والرذالة والجزامة ، والجرامة والسهامة ، والصرامة والضخامة ، والألامة والحصانة ، والهجانة والرفاهة ، والفراهة والنباهة وغير ذلك .

وقلت : الفعولة بالنسبة للفعالة كالعروبة والصعوبة ، والجمودة والنزورة ، والسهولة والخشونة .

وقال الزجاجي وابن عصفور : ان القياس فى فعل بالضم الفعل بضم الفاء وسكون العين ، كالحسن والقبح ذكره ابن هشام فى التوضيح ، والمرادى والأشمونى والسيوطى فى جمع الجوامع ، ولم يصرح بالزجاجي وابن عصفور ، بل عبر بقيل ، وذكره صاحب تحقيق المقال ، ونسبه لابن عصفور وهو خلاف ما قال سيبويه ، لأنه قال : القياس الفعالة ، وهما قالا : القياس بالضم فالسكون ، بل قال ابن عصفور : القياس الفعل بالضم ، فالسكون ، وجاء فعالة وفعال بالفتح ، وشذ فعولة وفعل بفتح فسكون أ هـ .

والفعْل بالضم والسكون أولى بالقياس من الفعولة لكثرته مثل فى فتح الأقفال بالبطء والرحب ، والقرب والخبث ، والفسح والقبح ، والبعد والعقر ، والعقم والغزر ، والعسر واليسر ، والفجر والنزر ، أى القلة ، والصغر والكبر ، والكثر والبؤس ، والفحش والرخص ، والبغض والعرض ، والغلظ والوسع ، والسحف والضعف ، والظرف والعنف ، واللطف والحمق ، والخرق والسحق ، والعمق والسمك ، والثقل والنصل ، والشراء والقدم ، والضخم والعظم ، واللوم والثحن ، والجبن والحسن ، والرزن واليمن ، والنبه والنزه ، والحرم والسرعة ،

والمكنة والهجنة بتاء التأنيث في الثلاثة ، وكبز انما يضم بمعنى العظم ونحـــوه حسـاً أو معنـــوياً لا في معنى كثرة الســـن ، فـــان هـــذا مكســـور .

ويجيء المصدر بكثرة أيضا على فعل بكسر ففتح : كالقصر والصغر والغلـــظ والعرض ، والكبر والثقـــل ، والضخم والعظـــم ، والقـــدم والثخن ، وفعل بفتح الفاء والعـــين كالأحب والخطر والشرف والوطف والضنك ، والكرم والسفه .

وقد يجيء على فعل بفتح فسكون : كخفض عيشه خفضاً ، وعلى فعلة بالضم فالسكون كالبهجة والكثرة ، وبالفتح فالسكون وعلى فعاليـــة كالفراهية والرفاهية ، وعلى فعل بالكسر فالسكون وغير ذلك ، ولام فعلت للشطر الأول وتاؤه للآخـــر .

الإعـــراب : الواو للاستئناف النحوى أو للعطف ، وقس فعل أمر مستتر الفاعل وجـــوبا ، وفعالة مفعول به ، وفعـــولة معطـــوف عليه ، ولفعلت متعـــلق بقس ، وأو بمعنى الـــواو ، وللتخـــيير أو للاباحـــة ، وكالشجاعة متعـــلق بمحـــذوف خبره أو لا يتعلق ، أى وذلك كالشجاعة والجارى معطوف على الشجاعة ، أى والمصـــدر الجارى وعلى ســـهل متعلق بالجارى ، أى الجـــارى على ما يقتضيه سهل بالضم .

ويجـــوز أن يقرأ والجائى من جاء يجيء .

وما سـوى ذاك مسـموع

• • • • • •

أى ان غير مـا ذكر من فعل بفتح وسكون للمتعـدى ، وفعول بالضم للمفتوح اللازم الذى لا يدل على صـوت ونحوه ممـا يأتى ، وفعـل بفتح الفـاء والعـين للمكسـور اللازم ، وفعـالة وفعـولة لمضموم مسـموع مقتصر فيـه على ما ورد من كـلام العـرب ، ولا يقاس وذلك فى غير ما يذكره بعد من قوله : وقـد كثر الفعيل إلخ فمن المسموع من المفتوح المتعدى فعل بفتح الفـاء والعـين : كطلب طلباً ، وجلب جلباً ، وفعـال بالكسر ، كنكح نكاحاً ، وحجب حجـاباً ، وفعول بالضم كورد وروداً وجحد جحوداً ، وشكر شكوراً وقالوا جحدا بالفتح والسكون على القياس ، وفعـل بكسر الفـاء وسكون العـين كذكـر ذكراً •

وقالوا ذكراً بضم الذال ومن المسموع من المكسور المتعدى فعـل بكسر الفـاء ، وسكون العين كعلم علماً وحفظ حفظاً ، وفعـول كلزم لزوماً ونهكه المرض نهوكاً ، وفعـل بفتح الفاء والعين كعمـل عمـلا وفعل بضم الفاء وسكون العين كوده وداً ، وشرب شرباً ، ومن المسموع من المفتوح اللازم فعل بفتح وسـكون العين كعجز عجزاً وهدأ الليـل هَدْءاً ، ومات موتاً •

وفعال بالفتح كالذهاب ، وفيلولة كالشيخوخة ، وفعـل بضم الفاء وسكون العين كمكث مكثاً ، وحكم حماً ، وفعـلان بضم الفـاء وسكون العين كشكر شكراناً ، ورجح رجحاناً ، وفعـلان بكسر الفاء وسـكون العين مثل له فى تحقيق المقال : بلواه ليانا ، وهو سهو لأنـه متعـد ، ومن المسـموع من المكسـور اللازم فعل بفتح الفاء وسـكون العين : كبئس بأسا ، ويئس يأسا ، وفعـال وفعالة بالفتح كسـلام وسلامة ،

وسـأم وسئامة ، وسقام وسقامة ، وفعلة بفتح الفـاء : كحـار حيرة ، وغار غيرة ، وفعـول كقنط قنوطاً ويئس يئوسا .

وفعلوت بفتح الفاء والعين كالرغبوت ، وفعل بكسر الفـاء وفتح العين كرضى ، وفعل بالضم والسكون كازهد والبخل والسخط .

وزعم ابن قاسم أن رضى وسخط متعديان على التوسـع باسقاط الخافض ، وهو باطـل لأن المتعـدى بالتوسـع لازم ، نعم يتعـديان بتضمين معنى قبل وكره ، ومن المسموع من المضموم فعل بكسر الفـاء وفتح العـين كالصغر ، وفعـل بالضم والسكون عنـد الناظم وغـيره كالحسن .

وفعلة بفتح الفاء وضمها كالكثرة والسرعة ، وفعـل بفتح الفـاء كالضعف ، ويقال أيضاً : الضعف بالضم ، وقيل الأول فى الرأى والثانى فى الجسـد ، وعليه الزبيدى والمشهور أنهمـا لغتـان فى الجسـد ، وقد تحـرك العين والفاء بالفتح ، بل لغـة وفعـل بفتح الفـاء والعين كالضعف بفتح الضاد والعين والكرم والشرف والظرف ، وقد تقـدمت تلك الأوزان مع غيرها من المحفوظ الذى لا يقاس .

الإعـراب : الـواو للاستئناف أو للعطف ، وما مبتدأ موصـولة أو موصوفة ، وسـوى خبر لمحذوف أى هو سـوى ، وحذف صـدر صلة الموصـول مع أنه غـير أى اطـول الصـلة بالإضـافة لاسـم الاشـارة ، وبكاف الخطاب ، ولو جعلت سوى ظرفا تعلقت بفعل محذوف هو وفاعله صلة أو صفة ومسموع خبرر المبتدأ .

• • • وقـــد كثر الـ
ـفعيل في الصـوت وأداء المض جـلا
معنـــاه وزن فعـال فليقس ولــذى
فــراد أو كفـرار بالفعـال صـلا
فعـالة لخصـــال والفعـــالة دع
لصـــرفة أو ولايـــة ولا تهـــلا

الوزن السابع : الفعيل من المفتوح اللازم ، وقد تحقق عنـدهم أنه كثير مقيس في الصوت والكثرة ، من علامات القياس غالبا ، وذلك في صـوت الحيـوان مطلقـاً ، قال بعض : وصـوت غيره نحـو صـرخ صريخا ، وصهل صهيلا ، وصر القلم صريراً ، وإليه أشـار بقوله : وقد كثر الفعيــل في الصوت ، فالدال على الصوت له مصدران : هذا والفعال بالضم كما مر في قوله : ذا الفعـال تلا ، فصـوت الحيـوان كالصريخ والصهيل ، والضجيج والعجيج ، والضغيب لصـوت الرجـل يختفـي فيفزع غيره بالصوت ، كصوت الوحش ، ولصـوت الأرنب والذئب ، وصـوت تقلقل الجرذان في قلب الفرس ، وصـوت الرجل اذا صات كالأرنب أو الذئب .

وقيــل : هـذا ضغب بفتح فسكون ، ونق الضـفدع والعقـرب والدجاجة والهرة نقيقا ، وأن أنيناً ، وحن حنينـاً ، ورن رنيناً ، وأل أليلا ، وهو الكلب هريراً ، وفحت وفخت وكشت الأفعى فحيحا وفخيخا وكشيشاً ، وزأر الأسـد زئـيراً ، ونهـق الحمـار نهيقـا ، وشـهق شهيقا ، ونعق بغنمه نعيقاً صاح وزجر ، ونعـق الغراب أيضـاً صاح بالعين المهملة ، ونغق بالمعجمة نغيقاً صاح ، وكـذا نعب بالنون والمهملة والموحـدة ، وقيل نغق بالنـون والمعجمة والقـاف في الخـير ، ونعب بالنون والمهملة والموحـدة في الشر ، ونعب الغراب وغيره ، أو نعب الغراب أو غـيره بمعنى مدعنقه ، وحرك رأسـه في صياحه ، وشـخر شخيراً ، ونخـر نخـيراً ، وسحل الحمـار والبغـل سحيلا ، وزفـر الحمـار والظبي زفيراً ، وهدر البعير هديراً ، ونئم الظبي نئيما .

وصـــوت غير الحيوان كصر القلم صريراً ، وزفرت النار زفيرا ، وطن الطست طنينا ، وأزت القدر أزيزاً ، وقصف الرعد قصيفاً •

قيل : وانما قال وقد كثر الفعيل فى الصوت لأنـــه قد ســـبق أن قياس فعل الصوت الفعـــال بالضم ، وهما مقيسان أ ه وهـــو غـــير مفيد وجهاً •

قلت : والأولى أنه قال ذلك ليفيـــد بالتصريح أن الفعيل كثـــير فى الصوت وبالاشـــارة أنه مقيس لتبـــادر القيـــاس من الكثرة ، كمـــا أن الفعال بالضم مقيس ، وقد يجتمع فعيل وفعـــال فى الصوت كنعب نعاباً ونعيباً ، ونعـــق نعاقاً ونعيقاً ، وأزت القدر أزازاً وأزيـــزاً ، وصـــرخ صراخا وصريخاً •

وزعم بعض أنه لا يقـــال إلا صراخ ، وقد ينفـــرد فعيل كصهل صهيلا ، وصخد الصرد صخيداً صات ، وقد ينفرد فعـــال كبغم الظبى بغـاماً ، وضبح الثعلب ضباحا ، فحيث وردا من لفظ واحـــد فذاك ، وان ورد أحدهما لم يستعمل الآخـــر ، بل يقتصر على الوارد ، وان لم يرد واحـــد استعمل واحـــد منهما فقط ، وقيل : يستعملان جميعـــا ، وقيل لا يستعمل مـا لم يرد ، وكثر الفعيل فى الســـير أيضـــا كرحـــل رحيلا ، وذمـل ذميلا ، ودب دبيبـــا وهب هبيبا ، وهف هفيفا ، ومـــل مليـــلا ، وخب خبيبـــا ، وقطف قطيفا ، وهو مقيس فيه أيضا •

وقد قرنه مـــع الصـــوت فى الخلاصـــة اذ قال : وشمل ســـيرا وصوتا الفعيل : كصهل ، ويقاس الفعـــال بالضم فيما دل من المفتـوح اللازم على داء ، كمـــا يقاس فيما دل منـــه على صـــوت كسعل سعالا وعطس عطاسا ، ومشى بطنه مشـــاء ، وتمثيل صاحب فتح الأقفـــال ، وصاحب تحقيق المقـــال وغيرهما من شراح النظـم والخلاصـــة : يزكم زكاما مع أنـــه يلزم البنـــاء المفعول ، فلا يعلم أنه فصيل بالفتح ، إنما هو نظر الى أصـــله المقدر لكن يرده أنه لو لم يكن متعـــديا لـــم يبن للمفعـول •

والكلام فى اللازم فبطل تمثيلهم به اللازم المفتوح الدال على داء ، ولا يقال أن بناء للازم للمفعول مسموع قاسه كثير ، لأنا نقول : هذا متعد قطعا لأنه يكون نائبه المفعول به أو ضمير ، لا خصوص الظرف ونحوه نحو : زكم زيد ، وزيد زكم وزكمت ، بل ظاهر القاموس أنه نطق به مبنيا للفاعل متعديا قال : وزكمه فهو مزكوم ، فلا يقال : انه لما لم ينطق بالأصل جعل كاللازم •

والجواب أنه على صورة المبنى للمفعول ، ومعناه معنى ما بنى للفاعل ومرفوعه فاعل لا نائب أو نائب صورة ، وتسمية فقط ، ومثله نتجت الناقة ونحوه مما لزم البناء للمفعول ، وجعل بفتح العين حملا على النظائر وإيثاراً للأخف ، والى فعال فى الداء أشار بقوله : والداء الممض جلا ، معناه وزن فعال فليقس أى والداء الموجع أظهر مصدره وكشفه وزن فعال بالضم ، فليقس فيه فعال بالضم ، والداء الضرر ، والممض بضم الميم الأولى وكسر الثانية وتشديد الضاد اسم فاعل أمض أى أوجع ، وجلا بمعنى كشف وأظهر •

والمراد بمعناه مصدره ، فقد رأيت أن الفعال بالضم اشترك فيه ما دل على صوت ، وما دل على داء ، وينفرد بفعيل ما دل على صوت عما دل على داء ، أو ينفرد به أيضا ما دل على سير عما دل على داء ، وينفرد الدال على داء بفعال بالضم عما دل سير •

الوزن الثامن : الفعال بكسر الفاء وهو مقيس فى المفتوح اللازم الدال على الفرار ، ونحوه من الامتناعات : كفر فراراً ، ونفر نفاراً ، وشرد شراداً ، وأبق إباقاً ، وجمح جماحاً ، وقمص قماصاً ، وحرن حراناً ، وحلأت الناقة حلاء ، وربما قيل خلأ الجمل خلاء •

وتمثيل صاحب فتح الأقفال بأبى إباء فيه نظر ، لأن أبى متعد يقال : أبيت الشيء كرهته ، والكلام فى اللازم •

ويجاب بأن المراد أبى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع ، وهو مراد الناظم فى الخلاصة لا المتعدى ، وهو الذى بمعنى كره ، وكلاهما مصدره افعال بالكسر قياسا فى اللازم ، وشاذا فى المتعدي ، والى افعال بالكسر فى الفرار والامتناع أشار بقوله : ولذى فرارا وكفرار بالفعال جلا ، أى ولصاحب فرار ، ومثل فرار انكشاف لمعناه بالفعال بالكسر ، فلذى هو بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة وبعدها ياء بمعنى صاحب ، وجلا مصدر أصله المد قصر للضرورة والروى ، فلا إيطاء بينه وبين جلا فى البيت قبله ، لأن الأول فعل بمعنى كشف وأظهر ، والثانى اسم مقدر فيه حرف زائد فى انطق على الأول بمعنى كشف ، واظهار أو انكشاف وظهور ، وأيضا يجوز كسر جيمه بأن يكون بمعنى الكشف والبيان ، فيختلف اللفظان ، ويجوز أن يقرأ لدى بفتح اللام والدال المهملة بعدها ألف ، أى عند .

وفعالة بالفتح هو مقيس فى الفعل الدال على الخصلة ، سواء كان مضموم العين أو مفتوحها ، أو مكسورها : كظرف ظرافة ، وفطن فطانة ، وغبا غباوة ، وغوى غواية ، وسعد سعادة ، ورجح عقله رجاحة ، وبلد بلادة ، وبرع براعة ، ورقع رقاعة ، وهذا الوزن قد تقدم أنه مقيس فى المضموم وهو دال على الخصلة ، وذكر هنا أنه يقاس فى الدال على الخصلة مطلقا ، فما هنا عام ، وما مر خاص ، فلا تكرر ويجوز أن يريد الدال على الخصلة من المفتوح اللازم المتكلم فيه ، فيكون من جملة ما استثناه من اللازم المفتوح المقيس مصدره على فعول ، ويبقى عليه المكسور الدال على خصلة اللازم على هذا ، وأن يريد المفتوح والمكسور اللازمين الدالين على خصال ، وعلى كل حال لا تكرار لقوله فعالة لخصال ، مع قوله وقس فعالة أو فعولة لفعلت ، فقوله فعالة لخصال أفاد ما لم يفده قوله وقس فعالة إلخ .

وقد صرح الناظم نفسه فى التسهيل بما يدل على أن المراد هنا أن الفعالة قياس فى الدال على الخصلة مطلقا ، ذكر فيه أن الغالب أن يعنى بفعالة وفعولة المعانى الثابتة ، ومثل فى الشرح بالفطانة والبراعة والجهالة ، وفعلها غير مضموم ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن قوله : فعالة لخصال اعادة محضة مع قوله : وقس فعالة إلخ إذ قال : ان أفعال الخصال هى ما حقه أن يبنى على فعل بالضم من نحو : ظرف وكرم ، وشرف وابق ، وقد تقدم أن فعل بالضم يجىء مصدره قياسا على فعالة وفعولة ، فقوله هنا : فعالة لخصال اعادة محضة أ هـ •

وتبع أبو يحيى ابن الناظم أو كاد يتبعه حيث قال : وأما قوله فعالة لخصال فليس فيه كبير فائدة •

الوزن التاسع : الفعالة بكسر الفاء وهو مقيس فى المفتوح اللازم الدال على الحرفة أو على الولاية ، فالحرفة : كتجر تجارة ، وسفر بينهم سفارة ، وسعى سعاية ، والولاية كأمر امارة ، وخفر خفارة ، ووزر وزارة ، ونقب نقابة ، وعررف عرافة اذا تكلم على القوم ، وأبل إبالة اذا قام بمصالح الابل ، هذا مراده بقوله والفعالة دع لحرفة أو ولاية ولا تهلا دع بمعنى اترك ، ولا تهلا معناه لا تتسين ما ذكرته لك أو لا تجبنن ، وحيث ورد ذلك فى المتعدى الدال على حرفة أو ولاية فغير قياسى كبخر بخارة ، وخلط خياطة ، وكتب كتابة ، وحاك حياكة •

وظاهر الهمع أنه مقيس فى المتعدى أيضا حيث مثل به أيضا كالكتابة والخياطة ، بل مثل بهذين اللفظين وباللازم ، ويجوز حمل كلام الناظم هنا عليه ، وعليه حمله أبو يحيى وصاحب التحقيق ، وصرح به ابن عصفور •

الوزن العاشر : فعلان بفتح الفاء والعين وهو مقيس فى المفتوح

الدال على التقلب اذا كان لازما ، ولم يذكره هنا وذكره فى الخلاصة نحـو جال جولانا ، ودار دورانا ، ورجف رجفـانا ، وغلى غليانا ، وطاف طوفانا ، ونزا نزوانا ، وقـد علمت اشتراك السير والصوت فى الفعيل ، والصوت والداء فى الفعال بالضم .

فوائـد :

الأولـى : ذكر الناظم القياس غير مرة فنقول : انـه لغة تقـدير شىء على مثال شىء آخـر ، ومنطقا لفظ مركب من قضيتين أو قضـايا يسـتلزم لذاته قولا آخر ،والقضية الكلام المفيـد ، والقول الآخـر النتيجة ، فالمركب من قضيتين نحو هؤلاء بلداء ، وكل من هـو بليـد لا يدرك العلم ، فهاتان قضيتان اذا سلمتا لـزم لذاتيهما قول آخـر يسمى النتيجة ، وهو أن هؤلاء لا يدركون العلم ، وهو القياس البسيط ، لأنه فيـه قياس واحـد ، والمركب من قضـايا نحـو هؤلاء لا يعرفون فرائضهم ، وكل من لا يعرف فرائضه كافر ، وكل كافر النـار أولى به ، فهذه ثلاث قضـايا يلزم عنهـا لذاتهـا قول آخـر يسـمى النتيجة ، وهو أن هؤلاء النـار أولى بهم ، وهـو القياس المركب ، لأن فيـه قياسين ، وكذا حيث كان فيه قياسات .

والحـق عندى وعند الشـيخ سعيد قدورة أن القياس بسـيط دائما فما يسمونه مركبـا ، هو قياسات كل منهما بسـيط ، ولكن طويت النتيجة أو أكثر بيانهـا فى المثال : هؤلاء لا يعرفون فرائضهم ، ومن لا يعرف فرائضه كافر ، فهؤلاء كفار ، وتقول : هؤلاء كفار ، وكل كافر النار أولى به ، فالنـار أولى بهم . ؟

والقضية الواحدة لا تسمى قياسا وكذا المفرد والمركب غير المفيد ، وكذا قياسـا الاسـتقراء والتمثيل ، فانهما لا يستلزمان قولا آخـر ، فهما كلا قياس ، وخرج ما يستلزم قولا آخـر لا لـذات قضـاياه وهو قياس المساواة نحو : هؤلاء مشابهون لأبى جهـل فى الجهـل ،

زيد مشـــابه لعمرو ، وعمرو مشابه لبكر ، فانه يلزم أن زيـــدا مشابه بكر ، لكن لا لنفس القضـــايا المذكـورة ، بل لأن المساوى لشىء مساو لمـــا ساواه ذلك الشىء ، وخـــرج ما استلزم قولا هو احدى القضيتين ، لا قولا آخـــر ، فلو أريد القياس مطلقا لأســـقط من الحـد قولنـــا : لذاته ، وقولنا : آخر ، وبسط ذلك فى المنطق •

والقياس فى الأصـــول الحـــلق مجهول هو الفرع كالبقية المسكر بمعلوم هو الأصـــل كالخمر فى حكمه كالتحـــريم ، لمســـاواة المجهـول الذى هو فرع للمعلوم الذى هو أصل فى علة حكمه كالاسكار عند الملحق بكسر الحاء كالمجتهد مثلا ، وهو شامل للقياس الصحيح والفاسد ، وان خص بالصحيح فأســـقط قولنا عنـــد الملحـــق فلا يتناول إلا الصحيح ، لانصراف المساواة الى ما فى نفس الأمر وبسطه فى الأصول •

الثانية : ذكر الناظم الصوت ، ويطلق بالمعنى المصدرى ، فيكون مصدرا ، وبالمعنى الذى هو ذات فيكون غير مصدر ، والمـــراد صـــوت الحيوان وغيره فنقـــول : الصوت الهواء المتكيف ، بل المتصفق بين قارع ومقروع ، أو قالع ومقلوع ، عنيفين ، فهو أعـــم من اللفظ ، ويقـــول القوم : الصـــوت كيفية تحـــدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثـــير لتموج الهـــواء ، والقرع والقلع ، ويقـــول الحكماء : كيفية فى الهـــواء بسبب تموج المعلول للقرع الذى هو إمساس بعنف ، أو للقلع الذى هو انفصـــال بعنف ، بشرط مقارعة المقروع للقارع ، أو المقلوع للقالع ، فى الصلابة لا كالقطن ، فانه اذا صـــودم لا يخـــرج صـــوت ، وكدلو مزق لا يخرج له صـــوت اذا كان رطبا ، وكثمرة فصلت ، وتموج الهواء هـــو أن يدفـــع الهـواء المتكيف بالصوت ما بعـــده ، وهكذا الى أن يصـــل الصماخ ، والكلام على غير ذلك بسطته فى النحـــو •

الثالثـة : ذكر الناظم دع بمعنى اترك ، وله المضارع ولا ماضى له ، ولا وصف ولا مصدر كـــذا قالوا ، وكذا قالوا فى ذر بمعنى اترك ،

ونقول . المراد أن ذلك كله موضوع لكنه لم يستعمل إلا المضارع والأمر ، وأماتوا غيرهما استغناء بمادة الترك ونحوها ، هذا مرادهم .

قلت : الحق أنه سمع الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، قال أنس بن زغم : ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه ، فنطق بماضي دع على وزن وعد ، وفي الحديث : « شر الناس من ودعه الناس لاتقاء شره » فنطق بماضيه ، وقرأ عروة ومجاهد : « ما ودعك ربك » بالتخفيف فنطقا بماضيه ، وقال خفاف بن بدنة :

اذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى

وهو مودوع وواعد مصدق

فنطق باسم مفعوله ، وقال الشاعر :

وثم ودعنا آل عمرو وعامر

فرائس أطراف المثقفة السمر

فنطق بالماضي ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » فنطق بالمصدر ، وفي القاموس ودعه كوضعه ، وأنهم ما نطقوا بماضي ذر ولا بمصدره ، ولا باسم فاعله ، أو قيل وذرته بالكسر شاذا .

وصرح الجوهري وابن القطاع أن ماضي ذر وذر بالكسر إلا أنه أميت ، والجمهور يرون أنه وذر بالفتح لكنه أميت ، وأنه حمل يذر على يدع ، والأصل أن يكون فعل بالفتح كودع وترك إذ هما بمعنى ، والأصل التوافق حتى يوجد ما ينسخه ، وورد مودوع في غير الضرورة .

فبالحديثين والقراءة تعلم أن الماضي والمصدر كنحوهما لا يختصان

بالضرورة ، وأن توهمه البعض ، وكـذا كلام القاموس فى ودع ، وكذا قول أبى حيان : استغنوا عن ودع بترك فى الفصيح ، ولكنه سمع ولم يخصه بالضرورة ، ولعل مراد من قال أماتوا الماضى والمصدر ونحوهما ، من دع أنه قليل ما ينطقون بغير أمره ومضارعه •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على احدى الجمل على حد ما مر ، وقد حرف تحقيق ، وكثر ماض والفعيل فاعله ، ولامه الساكنة للشطر الأول ، وفاءه بعده للثانى ، وفى الصوت متعلق بكثر أو بمحذوف حال من الفعيل ، والواو كذلك •

والداء مبتدأ والممض نعته وجلا ماض ، ومعناه مفعول به ومضاف اليه ، ووزن فاعل لجلا فى البيت قبله ، ففى ذلك تضمين ، والجملة خبر ، وفعال مضاف اليه ، والفاء للعطف على الجملة أو على الخبر أو للاستئناف أو للربط لجواب شرط محذوف ، على خلاف فى مثل ذلك كله ، واللام لام الأمر ، ويقس مضارع مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا ضمير عائد الى فعال أو الى وزن •

وأما هاء معناه فعائدة الى الداء ، والواو كالواوين المذكورتين ، ولذى جار ومجرور أو لدى بالفتح والاهمال ظرف ، وعلى كل حال متعلق بمحذوف خبر ، وفرار مضاف اليه ، والكاف اسم معطوف بأو على فرار ، وفرار مضاف اليه أو حرف جر متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى أو معنى كفرار ، والمراد هنا بفرار الثانى فرار الأول ولو كانا نكرتين •

وبالفعال متعلق بالخبر المحذوف أو بجلاء بعده ، وقدم للوزن والروى للضرورة ، أو بناء على جواز تقديم معمول المصدر مطلقا أو ان لم يحل الى الفعل ، وحرف المصدر ، ويسهل ذلك أن المعمول هنا ظرف ، وجلا مبتدأ أصله •

قال صاحب التحقيق : جـلاء بالكسر ، والمد ويجوز أن يتعلق بالفعال بمحذوف حال من جلاء ، أو خبر المبتدأ ، ولذى متعلق بجلاء أو بمحذوف حال منه ، أو من ضمير الاستقرار أو بالخبر •

وزعم أبو يحيى أن جلاء آخر البيت الثانى فعل ماض فاعله مستتر عائد للمصدر ، ويلزم عليه الايطاء وفعاله الخصال مبتدأ ، وخبر معطوف بواو محذوفة أو مستأنفة ، واذا جعلنا الواو بعده للعطف على ما قبله لا للاستئناف صح جعلها معترضة بين المتعاطفين ، ولا بعد ولو ادعاه أبو يحيى ، إلا إن راعى أن العطف فى دع عطف على طلب على خبر بعيد •

والفعالة مفعول دع قدم للوزن ، ودع فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً وحرفة أى صنعة متعلق بدع ، وولاية معطوف بأو على حرفة واو بمعنى الواو ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة دع ، ولا ناهية وتهملا مضارع ، ونون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ، والفاعل مستتر وجوبا أو تهلا مضارع فتح للروى ، والوزن والف اطلاق أو فعل وفاعل خطابا للاثنين أو للواحد بخطاب الاثنين •

لمرة فعلة وفعلة وضعوا
لهيئة غالبا كمشية الخيلا

يعنى أنه يدل على المرأة من الفعل بوزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، سواء كان الفعل مفتوحا أو مكسورا ، متعديا أو لازما ، صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا كضرب ضربة ، ووعد وعدة ، وأكل أكلة ، ورد ردة ، وجلس جلسة ، وفرح فرحة ، فتلك التاء دالة مع البنية على الوحدة ، لأن المصدر المطلق اسم جنس صالح للقليل والكثير ، فيؤتى بالتاء دالة على الوحدة كما يفرق بين الجماعة والمفرد بالتاء فى نحو : شجر وشجرة ، ولكن لو تركت التاء وجيء بما يدل على المرة جاز : كخرج خروجا واحدا ، وضرب ضربا واحدا ، وقعد قعودا واحدا ، لكن قصدوا الاختصار ، فدلوا بفعلة ووضعوا للدلالة على الهيئة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وزيادة التاء والهيئة الحالة المخصوصة التى يكون عليها الفاعل عند مباشرة الفعل ، وان شئت فقل الهيئة النوع كما قال الجاربردى •

والمراد بالفاعل الفاعل النحوى بلا مدلول الفاعل النحوى ، فلا يررد نحو : مات موتة فى المرة ، وميتة فى الهيئة : كضرب ضربة بكسر الضاد أى نوعا من الضرب ، وجلس جلسة أى نوعا من الجلوس •

وان قلت : ما فائدة الاتيان بالتاء وكسر الأول للدلالة على الهيئة ، وقد علم أن كل ما وقع فهو قد وقع على هيئة ؟

قلت : نعم يلزم من وقوع الشيء كونه على هيئة مخصوصة ، لكن دلالته على الهيئة بدون كسر الأول وزيادة التاء وسكون الثانى على الوزن المذكور دلالة التزام ، ودلالته على الهيئة بكونه على فعلة بكسر الفاء ، وسكون العين دلالة لفظ ، وهى المرادة وهى الأصل ، وشرط ذلك كله أن يكون الفعل ثلاثيا مكسورا أو مفتوحا ، تاما متصرفا غير

كائن مصدره المطلق على صيغة الهيئة أو المرة ، وغير كائن بالتاء ، وأن يكون دالا على فعل الجوارح الحسية لا على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل ، ولا على الصفة الثابتة كالحسن والظرافة .

وسواء فى الهيئة أيضا أن يكون الفعل صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا ، لازما أو متعديا ، مفتوحا أو مكسورا ، واذا كانت زيادة فى المصدر المطلق أسقطت فى المرة والهيئة فتقول فى الهيئة ، من الخروج والصهيل : خرجة وصهلة باسقاط الواو والياء ، وكسر الأول ، وفى المرة كذلك لكن بفتح الأول ، وأما غير الثلاثى فيدل على مرته بالتاء كاكرامة وانطلاقة واستخراجة ، ويبقى على حاله ، وان كانت فيه التبناء دل على المرة بغير التاء نحو : أقام اقامة واحدة ، ودحرج دحرجة واحدة ، وقد تحذف الزوائد فيؤتى بفعلة ، وأما الهيئة فلا تبنى له صيغة من غير الثلاثى ، بل يدل عليها بقرينة نحو انطلق انطلاقا حسنا ، وشذ بناء فعلة من غير الثلاثى للهيئة نحو : اختمر خمرة ، وتعمم عمة ، وانتقب نقبة ، وتقمص قمصة .

وأما المضموم فلا تبنى منه فعلة للمرة ، وفعلة للهيئة فلا يقال ظرفت ظرفة بفتح الظاء للمرة ، أو بكسرها للهيئة ، لأن المضموم يدل على الصفة الثابتة فلا يصلح ذلك فيه ، ولا يقال أيضا ظرافة واحدة فى المرة ، ولا ظرافة حسنة فى النوع والهيئة ، وأما الفعل الناقص فلا تبنى منه صيغة المرة ، ولا صيغة الهيئة ، فلا يقال من كان الناقصة ونحوها من النواقص : كان كونة ولا صار صيرة ، كما لا يقال

أيضـا : أمسى امساءة ، وأضحى اضحاءة ، ويجـوز امساء حسنا ، واضحاء حسنا ، وقيل : يجـوز امساءة واضحاءة .

قلت : الحـق جواز ذلك كله عند من قال : ان الناقص يدل على الحدث والزمان ، ومنعه عند من قال : يدل على الزمان فقط ، وأما الذى لا ينصرف كنعم وبئس وليس ، فلا تبنى منـه صيغة المرة ولا صيغة الهيئة ، لأن بناءهما منه تصرف ، وأما ما كان مصـدره المطلق على صيغة المرة ، فانمـا يدل على المرة منـه بقرينة كمصـدر رحـم وعـام ، فانـه رحمة وعيمة بصيغة المرة مطلقا ، فلا يدل على المرة بنفسـه ، بل بقرينة مثل أن يقـال : رحمه رحمـة واحدة ، وعـام عيمة واحدة ، والعيمة شهوة اللبن مع فقده وعـدم التمكن منـه ، فالفتحة والسكون فى مرته ، هما الفتحة والسكون فى مصدره المطلق ، لأنه ليس ذلك بناء للمرة منه ، بل أبقى على حاله ، ودل على المرة بشىء آخـر .

وقد يقال : انهما غيرهما فى مصدره المطلق ، وأن ذاك بناء للمرة ، لكن التبس ببناء مصدره المطلق فجىء بقرينة وكذلك يبقى على حاله الذى هو كحـال صيغة المرة ويدل على الهيئة بقرينة فتقـول : رحمة حسنة ، أو رحمة واسعة ، ونحـو ذلك وعيمة شـديدة ونحـو ذلك ، بفتـح الأول وسكون الثانى ، هـذا ما زعمـه صاحب فتح الأقفـال تبعـا لغـيره .

والحق أن الموضوع على صيغة المرة يكسر أوله للدلالة على الهيئة فتقول : رحمه رحمة ، وعـام عيمة بكسر الأول أى نوعـا من الرحمـة ونوعا من العيمة كما قاله ابن قاسم صاحب الآيات البينات ، وأما ما كان

مصـــدره المطلق على صيغة الهيئة فانما يـــدل على الهيئة منـه بقرينة كمصدر حـــام ونشـــد ، فانه مطلقا على فعلة بكسر الفاء فيقال فى الهيئة حمـــاه حمية حســـنة ، أو حميـــة المريض ، ونشـــده نشدة حســـنة ، أو نشدة النفيس ، أو نشـــدة الضالة ، فكسره وسكونه حـــال الهيئـــة هما حـــال الاطلاق ، لأنه لم يبن بناء جـــديدا للهيئة ، وقيـــل غيرهما وبنيا انها بناء جـــديدا ، ودل عليه بقرينة ، وكذلك يبقى على حـــاله من الكسر اذا أريدت المرة ، ويدل على المرة بقرينة فتقـــول : حمـــاه حمية واحـــدة ، ونشده نشدة واحـــدة ، بكسر الأول كذا زعـــم صاحب فتح الأقفـــال •

والحق أنه يفتح أوله المكسور للمرة فيقال حمية ونشدة بالفتـــح أى حمية واحدة ، ونشدة واحدة ، كما لابن قاســـم صاحب الآيـــات البينات ، وأما ان كان المصـــدر على فعلة بضـــم الفاء ، فانـــه يبقى على ضمه ، ويدل على الهيئة والمرة بمقرنية نحو : ذرب ذربـــة واحدة ، أو ذربة عظيمة ، وكذا فى نحـــو الكدرة والصفرة بضم الأول وســـكون الثانى ، كذا قال الأشمونى وغيره وهـــو مقتضى فتح الأقفال ، وليس بشىء والحـــق أنه تزال الضمة وتجعـــل بدلها الفتحة فى المـــرة والكسرة فى الهيئة كما صرح ابن هشـــام ، لأن الفتح والكسر دليـــلان ، وان لزم التـــاء المصدر المطلق ، ولم يكن على صيغة المرة أو الهيئة كالشجاعة والسهولة والنظافة والكتابة والكرامة ، أبقى على حاله ، ودل على المرة أو الهيئة بقرينة مثـــل كرامة واحـــدة ، وكتابة واحـــدة ، أو حســـنة كذا قال صاحب فتح الأقفال تبعـــا لغيره •

قلت : فيه أن المضموم لايجـــاء منه بصيغة المرة أو الهيئة ، ولا بما

يدل عليها كالواحـدة والحسنة ، وأجـاز بعضهم المجىء بما يدل عليها ، وأجـاز بعضهم فيه وفى غيره كالكتابة أن تبنى منه الصيغتان بحـذف الزوائد فتقول : كرمة وكتبة بفتح الأول فى المـرة ، وكسره فى الهيئة لا تبنى الصيغتان من فعـل الباطن ، فلا يقـال جهـلة وعلمة ، وجبنـة بالفتح فى المرة والكسر فى الهيئة ، بل يبقى مصـدره على حـاله ، فيدل على المـرة والهيئة بقرينة ، ولـم يشـترط بعضهم الفعـل الظاهر ، وأجـازهما فى الباطن •

واعلم أن الأصل فى مصادر الثلاثى فعل بفتح الفـاء وسكون العين لأن المرة الواحـدة فعلة قاله الفارسى ، وقد علمت أن المرة من غـير الثلاثى بالتاء فيما لم تكن فيه التـاء كاستخراج واستخراجة ، واعـلم الآن أنه ان كان لغير الثلاثى مصدران أو أكثر فان التـاء انما تلحـق الأغلب استعمالا سواء كان مقيسـا أم سماعيا ، نص عليـه سـيبويه والشـاطبى والسيوطى ، عن سيبويه والصـبان عن الشـاطبى ، وان استوى القياس والسماعى فى الاستعمال بأنه لم يكن أحـدهما أغلب لحقـت القيـاسى ، وان كان القياسى أغلب فبالأولى تلحقـه وقـول الشاطبى ، أو قياسى وسماعى ، لحقت القياسى محله ما اذا استويا فى الاستعمال بدليـل كلامه قبل ذلك ، بأنهـا تلحـق الأغلب استعمالا ، فليس ظاهره أنهـا تلحق القياسى ، لـو كان غـير أغلب كمـا توهمه الصبان ، وكذا صرح بعضهم بأنها تلحق القياسى ، ولو كان غير أغلب •

قال أبو حيان : ظاهر اطلاق النحويين أن بناء فعلة من الثـلاثى الذى له مصـدر ينتصب توكيـدا مقيس ، وقال فى البسيط : وقد قسم المصـدر غير المعـرف الى مقيد بالاضـافة أو بالصفة ، أو بالوحـدة

أو بالكمية ، ثم قال : وأما الوحدة فما هو بالهاء نحو : قتلة وضربة من غير لفظه ، نحو : ضربته مرة ، وليس لحوق هذه الهاء قياسا ، فلا تقول فهمة ولا علمة أ هـ •

فظاهر هذا أن دخول هذه الهاء للدلالة على الوحدة لا ينقاس إلا إن عنى أنه لا تدخل على لفظ المصدر الذى لذلك الفعل ، فلا تقول : بعد بعدة ، ولا علم علمة ، بضم الباء وكسر العين أما أن يبنى على فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، فانه يجوز أ هـ كلام أبي حيان •

وما ذكرنا من أن المرة من الثلاثى على فعلة بالفتح والهيئة على فعلة بالكسر هو الغالب : كمشى مشية الخيلاء بكسر الميم وضم الخاء وفتح الباء ، وقد تفتح الخاء وتكسر ، وقصره الناظم لضرورة الوزن والروى ، وهى مشية فيها تثن وتكسر يصحبها عجب وكبر ، ولذا كرهت فى الشرع إلا فى حرب العدو ، وتقول : انه لحسن الجلسة والقعدة والركبة بالكسر الهيئة ، قال صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب الاحسان على كل شىء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة » والمراد بها نوع من الفعل لا حقيقته من حيث هى ، وشذ فى المرة والهيئة أتى اتيانة ، ولقى لقاءة ، وغزا غزاة ، وقام قيامة ، والقياس أتية ولقية وغزوة وقومة بالفتح فى المرة والكسر فى الهيئة ، والى ذلك أشار بقوله غالبا كذا لصاحب فتح الأقفال مرجعا لقوله غالبا الى المرة والهيئة •

والحق أن اتيانة ولقاءة وغزاة وقيامة انما هى للمرة ، وأما الهيئة

فبقرينة نحو اتيانة سريعة ، ولقاءة حسنة ، فقوله غالبا راجع اما للمرة وحدها محترزا به عن لقاءة واتيانة المرة ونحوهما ، واما للمرة والهيئة محترزا به عن نحو لقاءة واتيانة ، وعما بنى على صيغة المرة والهيئة ، لأنه لا يدل عليه بالصيغة المذكورة للمرة أو الهيئة ، بل بقرينة كما مر .

تنبيه : ما دل على مرة بفعلة ، أو هيئة بفعلة فنعته بما يدل على المرة والهيئة توكيد : كضرب ضربة واحدة بالفتح ، وقصد قصدة حسنة بالكسر ، كذا قيل وهو حق إلا فى الهيئة ، فان القصدة مثلا بالكسر انما يدل على مطلق نوع من القصود ، والحسنة يدل على قصود خاص ، فلا توكيد .

وأما مثل رحمة واحدة ، فالنعت فيه للتأسيس ونحو : وعد تبنى منه الفعلة على وعدة بالفتح للمرة والكسر للهيئة ، أو تحذف واوه وتعوض عنه التاء ، ويدل على المرة والهيئة بقرينة كوعد عدة واحدة ، وعدة حسنة ، واعلم أنه اذا أريد الدلالة على الهيئة باللفظ بغير تعيين الهيئة جيء بفعلة بالكسر كالجلسة بالكسر ، وان أريد تعيينها عينت بنحو الوصف نحو جلسة حسنة ، والاضافة كجلسة الخيل .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وفعلة بفتح الفاء مبتدأ ولمرة متعلق بمحذوف خبر قدم للوزن أوله وللحصر الاضافى نظرا الى الهيئة ، وان قدر الخبر كون عاما فحذفه واجب أى كائن أو ثابت لمرة ، أو خاصا فجائز أى موضوع أو وضع لمرة بدليل وضعوا بعده والتذكير باعتبار اللفظ والاسم والوزن ، ويجوز التأنيث

فتقول : ثابتة وموضوعة مثلا باعتبار اللفظة والكلمة والزنة ، ويجوز نصب فعلة بوضعوا محذوفا جوازا لدلالة ما بعده عليه ، ولمرة متعلق به ، وهذا ولى الموافقة قوله وفعلت ، وضعوا الهيئة بالنصب فيكون عطفا لفعلية على فعلية •

وأما اذا جعل لمرة فعلة مبتدأ وخبر فعطفت الفعلية على الاسمية ، لأن فعلة بعده مفعول لوضعوا هو المعطوف ، وأخر للوزن أوله وللحصر الاضافى نظرا الى المرة ، ويضعف جعل فعلة مبتدأ مرفوعا ، ووضعوا خبره ، والرابط محذوف أى وضعوه أو وضعوها •

ولهيئة متعلق بوضعوا ، وغالبا نعت لمصدر محذوف أى وضعا غالبا ، أو منصوب على تقدير الخافض ، أى فى غالب اسما أو مصدرا وحالا من فعلة ، ويقدر مثله لفعلة الأول وتذكيره اذا جعل حالا باعتبار الوزن أو اللفظ أو الاسم ، وكمشية الخيلا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كمشية الخيلاء ، وأصله أن مشية مجرور بالكاف للخيلا •

فصل

يتضمن ابنيـة ما زاد على ثلاثة احرف

وفى بعض النسخ : فصل فى مصادر ما زاد على الثلاثى ، وفى بعض يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف ، وفى بعض النسخ : فصل فى أبنية ما زاد على الثلاثى ، ففصل خبر لمحذوف ، ويتضمن مضارع مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صفة فصل ، وأبنية مفعول به وما مضاف اليه ، وزاد ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة ما أوصفتها وعلى ثلاثة متعلق بزاد ، وأحرف مضاف اليه .

والمزيد على الثلاثة : اما رباعى حروفه كلها أصول ، واما رباعى زيدت فى أوله همزة قطع ، أو زيد فى وسطه حرف من جنس عينه ، أو زيد فيه حرف للالحاق بالرباعى المجرد : كترمس وخلبس وزهنع ، أو زيد فيه ألف بين الفاء والعين .

واما خماسى حروفه لأصول أربعة أو ثلاثة ، ويكون مبدوءا بالهمزة ومبدوءا بالتاء .

واما سداسى ولا يكون إلا مبدوءا بهمزة الوصل .

فأما الرباعى المبدوء بهمزة القطع الصحيح العين فمصدره أفعال بكسر الهمزة وسكون الفاء ، سواء كان صحيح الفاء أو معتلها ، وصحيح اللام أو معتلها ، ومضاعفا أو غير مضاعف مهموزا أو غير

مهمـوز ، والـذى عينه حـرف علة محـرك مثل الصحيح نحـو أعلم اعلاما ، وأكـرم اكراما ، فالذى فاؤه واو أو همـزة قلبت ياء لسكونها بعـد الكسرة نحو : أوعـدا ايعـادا ، وآمن ايمانا ، وتقـول من عور وحـول وصيد بتحـريك حرف العلة : اعور اعـوارا وأصيد اصـيادا وأحـول إحـوالا ٠

وتقول فى أحـول أى أتى عليـه حول : أحول احـوالا ، وتقلب اللام المعتـل همزة لتطرف حرف العلة بعد ألف زائد ، نحـو : أحيـاه الله احيـاء أصله احياي بيـاء بعـد ألف زائدة ، قلبت همزة لئلا تقع الياء محلا للاعراب جره ورفعه ونصبه ، ونحو : أبداه مزيـد بدا يبدو ، تقول فى مصدرة ابداء أصله ابدا وبالواو بعد ألف زائدة ، قلبت همـزة كذلك قال الناظم فابدل الهمزة من واو وياء آخر أثر ألف زيد ، ومن هذا القلب قضاء وبناء ، أصلهما قضاى وبناى بالياء ، ودعاء وسماء أصلهما دعاو وسماو بالواو ، وذلك أن ألف افعال زائدة على الماضى ، وأما همزته فهمزة المـاضى ٠

وقيل : ان الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما بعـد فتح ما قبـل الألف والألف حاجز غير حصين ، مع أنهما فى مضنة التغيير ، وهى الطرف فاجتمع ألفان ، فان حذفت الأولى فاعت المـد وفاتت عـلامة المصدر ، بل بعض علامته أو الثانية فاتت لام الكلمة فتعين التحـريك والقلب ، فقلبت الثانية همزة لا الأولى ، لأن الأولى يفوت حكمها وهـو المـد ، ولان التغيير فى الآخـر أولى ، ولأن حرف الاعـراب يحرك تقـديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا ، بـل هو الأصـل ، ولأن فى تحريكه تحصيلا

لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ، والمضاعف يفك نحو : أعد اعدادا ، وأصر اصرارا .

ومثال المهموز آمن ايمانا واسأل اسئالا وأوطأ ايطاء ، فهمزة المصدر الآخرة اذا كانت فى آخر فعله هى التى فى آخر فعله ، وشذ آذى بمد الهمزة أى فعل الأذى ، وصاحبه أذى واذاة واذية ، والقياس ايذاء ، قال فى القاموس : ولا تقل ايذاء .

قال الطبلاوى : واعترض بأنه جاء فى كلام الثقات واستعمالهم بمنزلة نقلهم وروايتهم كما ذكره جمع محققون أ هـ ، فقد علمت أن قياس الماضى الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة أن يكون مصدره على افعال بكسر الهمزة ، وما لم يكن عليه شاذ ، وكذلك ما لم يكن على القياس الآتى لغيره من الأفعال شاذ ، وأما المبدوء بهمزة الوصل ولا يكون إلا خماسيا أو سداسيا فأشار اليه بقوله :

بكسر ثالث همز الوصل مصدر فعـ
ـل حازه مع مد ما الأخير تلا

أى الفعل الماضى الحائز لهمزة الوصل المبدوء بها خماسيا أو سداسيا يكون مصدره بكسر الحرف الثالث للهمزة ، مع زيادة حرف المد الذى هو الألف قبل الحرف الآخر صحيحا أو معتلا ، أو مضاعفا أو مهموزا ، لكن فى المعل السداسى عمل آخر سيأتى ان شاء الله .

وهمزة الوصـــل المذكورة مكسورة فان وقــع بعدها واو أو همزة قلبت ياء ، ويفك تضعيف الآخـــر ، وتقلب اللام المعتلة بالواو أو بالياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، أو لمـــا مر نحـــو : انطـــلق انطـــلاقا ، واستخرج استخراجا ، والذى عينه حـــرف علة محـــرك مثل الصحيح نحـــو : اعتور اعتوارا ، واستحوذ استحواذا ، ومن المضـــاعف اسمغد اسمغدادا أى امتلأ غيظا واسمغدت أنامله اسمغدادا تورمت ، واعتـــد اعتدادا ، واختص اختصاصا ، وتقول : اعتلى اعتلاء أصله اعتلاو بالواو قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة على حد ما مر .

ويعلم من كسر الثالث أنه ان كانت بعـــده ألف قلبت ياء ، سواء كانت زائدة نحـــو : احمار احميرار ، أو احلولى احليلاء أو عن أصـــل كانقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، وانما نبه على كسر الثالث ولم ينبـــه على كسر همزة الوصـــل ، لأنه معلوم أنهـــا مكسورة إلا ما خص ، ولأن الاتيـــان بهـــا للتوصـــل الى الابتداء بالساكن يقتضى كسرها لمـــا مر ، ولأن كسرها فى الفعـــل دليـــل على كسرها فى المصـــدر حيث لم ينبـــه على تغييرها ، والكسر فى الثالث انمـــا سرى منهـــا فكسره تبع لهـــا ، والساكن بينهما حاجز غير حصـــين

ولم ينبـــه الناظم على أن الثانى مسكن مع أنـــه مسكن ، ولابـــد لأنه ذكر أنك تكسر ثالث همزة الوصـــل فى الفعـــل ، وتزيـــد فيما قبـــل آخـــره مدة ، والباقى تتركه كما هو فى الفعـــل ، فمعلوم أن الثانى فى الفعل ساكن ، فليكن فى المصـــدر ساكنا على حاله ، ولأن المجىء بهمزة الوصـــل انما هو لسكون الثانى ، وانمـــا يذكر ما يقـــع بـــه التغيير لا ما هو فى الماضى والمصـــدر ســـواء ، وانمـــا لم ينبـــه على قلب

الواو والهمزة ياء بعد الهمزة ، لأنه معلوم من سكون الثانى بعد الهمزة المكسورة ، ولم ينبه على قلب الواو والألف والهمزة ياء بعد الثالث ، لأنه قد نبه على كسر الثالث ، وكسره يستلزم القلب ، فقد دل على ذلك بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهو أولى ان شاء الله من قول صاحب التحقيق أنه لم ينبه على القلب ، لأن الانقلاب لم يلحقه التغيير به ، الدلالة على المصدرية ، وانما هو لموجب تصريفى بدليل قولك : انطلاق واقتدار أ هـ .

ولم ينبه على فك التضعيف فى الآخر ، ولو كان لازما ، لأنه قد قال : مع مد ما الأخير تلا ، والفصل بحرف المد مثلا بين المثلين مانع من الادغام ، فقد نبه عليه بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهو ان شاء الله أولى من قول صاحب التحقيق ان فك الادغام أمر لم توجبه المصدرية ، وانما هو عارض ، وهو حيلولة الألف المزيدة فلم ينبه عليه ، ولو كان ما ذكره صاحب التحقيق فى الموضعين راجعا الى ما قبلته .

قال : والدليل على أن التغيير اللازم له لكونه مصدرا انما هو الأمران المذكوران فقط ، يعنى حيلولة الألف فى الفك ، والموجب التصريفى فى الادغام ، قولك انطلاق واقتدار وهذا واضح أ هـ .

وأطلق فى المد ولم يبين أنه بالألف ، لأن ما قبل الآخر فى الماضى مفتوح ، وحيث ذكر انه يمد ما قبل الآخر علم أنه يمد بالألف ضرورة أنه مفتوح ، وحيث لم ينبه على تغيير فيه علم أنه باق على فتحه ، وانما زيادة التاء لزوما فلم ينبه عليها ، لأنها تأتى فى المعل العين ،

ولا يخفى أن قوله فى الخلاصة : مد وافتحا ، أولى من قوله هذا مع مد ما الأخير تلا ، لدلالته بالمطابقة على أن المدة ألف ، وهنا بالالتزام ، ودلالة المطابقة أصل وأولى لوضوحها .

قال أبو يحيى : أطلق هنا وفى الخلاصة والتسهيل ، وينبغى أن يقيد كلامه بأن لا يكون الفعل المبدوء بهمزة الوصل أصله تفاعل ولا تفعل ، نحو : اطير واطاير ، قلت : ومنه ادراك فى النمل والأعراف ، الأصل تطير وتطاير ، وتدارك أبدلت التاء طاء وأدغمت فى الطاء ، ودالا وأدغمت فى الدال ، وذلك بعد سكونها وجىء بهمزة الوصل لسكون الأول ، فوزن اطير افعل بتشديد العين ، ووزن اطاير وادارك : افاعل ، فمصدر اطير اطير ، بكسر الهمزة وفتح الطاء مشددة وضم الياء مشددة كالتعلم ، ومصدر اطاير وادارك اطاير وتدارك كتجاهل ، كالذى قبله لا اطيار ولا ادراك ، وان أوهمه الاطلاق هذا ما ذكر أبو يحيى بزيادة وايضاح منى .

وقلت الجواب : أن المراد بقوله : حازه اشتمل على همز الوصل ، وكان همز الوصل جزء منه ، ومعدوداً فى وزنه ، واو كان زائدا بخلاف همز الوصل فى اطير واطاير ، وادارك فانها ليست جزءاً من الفعل ، ولا معدودة فى وزنه ، فان وزن ذلك تفعل وتفاعل ، ثم رأيت الدماميني ذكر ما قلت .

قال فى شرح التسهيل : المراد بهمزة الوصل المفتتح بها أصالة ، والهمزة فيما ذكر جلبت لعارض ، ورأيت اصاحب التحقيق ما يقوى ما قلته ، فالحمد لله ، ويفتح ما قبل الأخير فى ذلك .

قال : ومعنى حازه انه اجتلب لسكون غير عارض ، لا لسكون عارض للادغام ، كتطاير وتطير ونحوهما ، فانه يقال فيهما بعد الابدال والادغام اطاير واطير ، وفى المضارع يطاير ويطير ، كما يقال يتطاير ويتطير ، وفى المصدر اطاير واطير ، كما يقال تطاير وتطير ، فهذان فعلان افتتحا بهمزة الوصل ، ولا كسر فى الثالث ، ولا مدة قبل الآخر ، وكان قوله : حازه يعطى الاختصاص والاستبداد به ، وأما العارض فليس فيه اشتراك ، فكيف بالاستبداد أ هـ •

قلت : وهو ظاهر الا قوله إن المصدر اطاير واطير بضم ما قبل الآخر ، وتشديد الأول وإثبات الهمزة الوصيلة فمشكل ، ولو صرح به الشيخ خالد فانه إنما يرجع بالمصدر الى الأصل ، فتسقط الهمزة فيقال فى مصدر طير : تطير كالتعلم ، وفى مصدر اطاير كادارك تطاير ، وتدارك كتجاهل بضم ما قبل الآخر ، وعدم الإدغام وعدم الإتيان بالهمزة تأمل •

واعلم أن كلام الناظم شامل لنحو اقشعر واطمأن ، وهو صحيح ، فان مصدرها اقشعرار واطمئنان ، لكن سينبه أن مصدريهما يجيئان أيضاً : قشعريرة وطمأنينة ، فبطل ما يتوهمه صاحب فتح الأقفال ، ويأتى فى محله •

الإعراب : بكسر متعلق بمحذوف خبر ، وثالث مضاف إليه كسر ، وهمز مضاف إليه ثالث ، والوصل مضاف إليه همز ، ومصدر مبتدأ ، وفعل مضاف إليه ، وعينه الشطر الأول ، ولامه للثانى ، وحاز ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة نعت فعل ، والرابط الضمير

المستتر ، والهـاء مفعول به عائد لهمز الوصـل ، وتأخير ذاك المبتدأ عن الجار والمجرور واجب لاتصـال المبتدأ بمـا اتصل بالمتصل بالضمير العائد الى مـا اتصل بالمجرور لذى هو متعلق الخبر ، فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة ، فكـان الضمير المتصل بالمبتدأ عائدا الى بعض الخبر ، أو الى الخبر ، وبسطت ذلك فى النحو •

ومع متعلق بمحذوف حال من كسر ، وعين مع مفتوحة لا سـاكنة ، ومد مضاف اليه مع ، ومـا مضاف اليه من إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ، والأخير مبتدأ وهمزته غير ممدودة ، وبعد خاء وياء •

وتلا ماض مستتر الفاعل جوازاً والجملة خبر ، والرابط مستتر ، والمبتدأ والخبر صـلة مـا أوصفتها ، والرابط محذوف أى تـلاه ، فضمير تلا للأخير والهـاء لمـا أى مع مدّ حرف تلاه الأخير أو الحرف الذى تلاه الأخير ، أو الأخير مفعول لتلا قدم للوزن والروى ، وتـلا ماض فاعله ضمير مستتر عائد لمـا ، والجملة صـلة أو صفة ، والرابط هو المستتر أى مـا تلا حرفا آخر •

واضـممه من فعـلا التـا زيد أوله
واكسره سـابق حرف يقبـل العلا

أى واضمم مـا الأخير تلا أى الحرف الذى قبل الآخر من الفعل الصحيح الآخر ، الذى زيدت فى أوله التاء المعهودة فى الزيادة ، سواء كانت للمطاوعة أو غيرها ، وذلك تفعله تفعلل وتفاعل وملحقاتها ، إذا كان اللام صحيحاً كتدحرج تدحرجاً ، وتجمل تجملا ، وتشيطن وتبطر تشيطنا وتبيطراً ، وتمسكن تمسكناً ، وتغافل تغافلا ، وتجورب تجورباً ، وتقلنس تقلنساً ، وترهوك ترهوكاً ، وتعفرت تعرفتا ، وتلملم تلملماً ، بضم مـا قبل الآخر فى المصـدر وهو الحرف الرابع فيه كما قال فى الخلاصة وضم ما يربع فى أمثال قد تلملما ، وإبقـاء ما عـدا ذلك الحرف المضموم على حاله فى الفعل الماضى ، كمـا يدل عليـه سـكوته عنـه ولوكان فيه تغيير لبنـه عليه ، وإمـا ضم ما قبل الآخر لأنه لو فتح لالتبس بالماضى ، ولو كسر لالتبس ومضارع الرباعى المبدوء بالتاء المسكن آخره ، لأن أوله واـو كان مضموما والضـم فارق بينـه وبين المصدر ، لكن ربما ذهل عنه ، وهذا على حد ما مر .

ومـا ذكره الناظم من ضم مـا قبل الآخر هو الغالب ، وقد يكسر الأول والثانى ، ويفتح ما قبـل الآخر ، ويزاد بعدة ألف نحو : تجمـل تجمالا بكسر التاء والجيم وفتح الميم وزيادة ألف بعدهـا ، وقد ذكره الناظم فى قوله : ومن يصل تفعال تفعل الخ ، ويأتى الكلام عليه هنالك إن شـاء الله .

وجاء مصدر تفاعل شذوذاً على تفاعل بكسر العين وبفتحها ، حكى أبو زيد : تفاوت تفاوتاً بضم الواو وكسرها وضمتها ، وأما ما زيدت فى أوله التاء زيادة معتادة ، وكان آخره معتلا ، فإنه يكسر ما قبل الآخر فى المصدر نحو : تسلقى تسلقياً ، وترامى ترامياً ، وتدعى تداعيا ، وتوانى توانياً ، وتوالى توالياً ، وتعدى تعدياً ، وتدلى تدلياً ، وتدانى تدانياً ، وتقلسى تقلسيا ، وتجعبى تجعبيا ، وتراعى تراعيا ، وسامى تساميا بكسر ما قبل الآخر ، وإبقاء الآخر ياء إن كان ياء ، وقلبه ياء إن كان واواً وإلى ذلك أشار بقوله : واكسره سابق حرف يقبل الطلا ، أى واكسر ما قبل الآخر حال كونه سابق حرف يقبل العلل ، وهو الواو والياء ، فإنهما يقبلان العلل من قلب وإسكان ، وحذف ونحوها ، وكذا الألف لكنها ساكنة ، وتحريكها يكون بالقلب واواً أو ياء ، وذلك أن آخر الفعل المعتل الآخر إما واو أو ياء ألف منقلبة عن إحداهما ، وسواء كان الآخر معتلا غير معل ، أو معلا .

وما ذكرته أولى من قول صاحب التحقيق ، أن مراده بحرف يقبل العلل الواو أصالة كالتداعي والتسامى ، فإنهما من الدعوة والسمو أو عروضا كالترامى والتوالى ، فإنهما من الرمى والولى ، وإنما كسر ما قبل الآخر ، لأنه لو ضم لبقيت الواو إن كانت آخراً ، وقلبت الألف أو الياء ياء والانضمام ما قبلها ، فيقال من دعا يدعو التداعو بضم العين ، وقلب الألف واواً وهى أصلها فتسلم لوقوعها بعد ضمة ، ويقال الترامو بضم الميم ، وقلب الألف واواً ولو كان أصلها ياء لانضمام ما قبلها ، أو قل قلبت الياء واواً لانضمام ما

قبلها ، فيلزم عدم النظير في الأسماء العربية المعربة ، لأنه ليس في كلام العرب اسم عربي معرب آخره ، واو لازمة قبلها ضمة .

فان أدى اليه قياس رفض بقلب الضمة كسرة والواو ياء فيكون منقوصا كالتداعي والترامي بكسر ما قبل الياء ، وكذا التعدى ، والأصل التداعو والترامو ، والتعد وبضم ما قبل الآخر على قياس نظيره الصحيح : كالتغافل والتدحرج ، فثقل تحريك الواو بحركات الإعراب ، مع أن ما قبلها متحرك مضموم ، ولاسيما تحريكها بالضمة والكسر فحذفت حركة الواو فسكنت متطرفة فقلبت الضمة كسرة ، فالواو ياء لانكسار ما قبلها ، أو قلبت الواو ياء فالضمة كسرة لتناسب الياء ، والصحيح الأول ، ولذلك قالوا في جمع ظبي ، ودلوا ظب أول بالكسر والتنوين والأظبي والأولى بالكسر ، واثبات الياء والأصل أظبي بضم الباء ، فتقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وأدلو بضم ما قبل الواو فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، والأصل الضم على قياس نظيره الصحيح ككلب وأكلب ، ولذلك اذا رخم ثمود بحذف الدال ولم ينو المحذوف ، بل جعل ما قبل في منزلة الآخر قيل يا ثمي بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، لأن الواو هذه نزلت كالآخر ، فقد علمت أن الأصل في المصدر المبدوء فعله بتاء زائدة زيادة معتادة ضم ما قبل آخره اذا اعتل آخره ، ولكن أبدلت الضمة كسرة ، فمصدر المبدوء بالتاء الزائدة مضموم ما قبل آخره تحقيقا في الصحيح الآخر كالتدحرج ، وتقديرا في معتله كالترامي والتعدى .

حتى ان صاحب التحقيق قال : وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر قوله : والكسوة ، لأن الكسر عارض ، والأصل الضم ولذا لا يعد في

المصادر مثل التفاعل والتفعل بكسر العين ، أى ولو كانا هما وزنا نحـو الترامى والتعدى فى ظاهر اللفظ •

وقوله فى التسهيل : وان لا يكن صحيح الآخـر خلف الكسر الضم اشـارة الى هذا ، ولكن ذكره فى النظم والتسهيل احتراسا لئلا يتوهم القاصر من قوله مثلا واضم شمول الضم للصحيح والمعتـل ، ولذلك لم يذكره فى الخلاصة ، بل قال : وضـم ما يربع فى أمثال قد تلملمـا ، أى وضم الحرف الرابع فى نحـو تلملما ، من كل فعـل مبدوء بتـاء زائدة معتادة ، ولو لم يكن من المضاعف الذى هو باب تلملم ، وذلك لأن المبدوء مضموم رابع مصدره مطلقا لفظـا أو تقديرا ، وقـد يقـال مراده بأمثال تلملم أمثاله فى الزيادة المذكورة ، وصحة الآخر •

وأما الفعل فلا يمنع من كون آخـره واوا قبلهـا ضمة ، بل كثير فيه كيدعو ويدنو ، فلو سمى بالفعـل الذى هو كـذلك فقيل : تقلب الواو ياء والضمة كسرة ، قلت : ويجـوز بقاؤها لأنه حكاية ، ويجب أن سمى به مع الضمير المستتر ، لأن الاسم (ح) الجملة والواو وسط ، لأن الضمير بعدها ، وبالأولى تبقى ان سمى به مع ظاهر فاعل أو غيره ، والاسم العجمى لا يمنع من كون آخـره واو مثل ، وعليها حمو باشباع ، الضم عند السلف ، أما تسمية أهـل هذا الزمان بحم بدون اشـباع فلا واو فيـه فتنبه ، ومن العجمية سمندو بواو بعـد الـدال ، قال أبو الطيب :

فان يقـدم فقـد زرنـا سمندو
وان يحجـم فموعـده الخليـج

وأما المبنى أصالة لا عروضا فلا مانع من كون آخره واو قبلها ضمة مثل هو بضم الهاء ، وهاء ضربته بالاشباع ولو لم تكتب الواو فيه وضربتم بالاشباع ، وضربتكم بالاشباع ، وضربتموه ونلزمكموها ، فان الهاء ضمير والهاء والميم ، والكاف والميم ضمير وآخرهما واو ، أو الضمير الهاء والكاف والميم زائد ، والواو لا شاهد فيه ، وقد يقال الواو زائد فى ذلك فلا شاهد فيه ، فان الكلام فى الذى هو جزء الكلمة ، ولو كان زائد لا فى الذى هو زائد عن الكلمة للاشباع أو لبيان الحركة أو نحوهما ، وان لم تكن الواو لازمة جاز مثل الأسماء الخمسة حال الرفع ، ويخرج بهذا أيضا الواو بعد الهاء والميم المذكورة ، فانها لا تلزم لكن اذا كان حذفها لساكن قبلها أو بعدها كلا حذف •

وأما ان كان قبلها سكون فلا مانع كدلو ، هذا مراد من أطلق كصاحب فتح الأقفال أنه ليس فى كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة أو أراد بالاسم الاسم المعهود الحاضر الذى تكلم عليه مثل : التسلقى والقوالى والأقسد كلامه وبطل ، وقد بسطت ذلك فى باب النداء •

وهاءا ضممه واكسره عائدة لما من قوله ما الأخير تلا ، على نوع إستخدام ، والمراد بالتاء التاء المعهودة زيادتها بخلاف تاء ترمس ونحوه ، مما لم يعهد زيادتها ، فان مصدره ترمسة أو تراملسا كدحرجة ودحراج ، على ما يأتى ان شاء الله •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية الفعلية على الخبرية الاسمية ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والهاء مفعول

به ، ومن فصل متعلق بمحذوف حال من الهاء ، سواء جعلت للتبعيض أو للظرفية أو للابتدا ، أى آتيا من فصل ، أو متعلق باضمم ، والباء للظرفية ، وفى الكلام مضاف محذوف أى من مصدر فصل قاله أبو يحيى .

قلت : غير متعين لجواز أن يكون المعنى اضممه من فعل ، فيكون مصدرا فانك اذا ضممته من لفظ الفعل كان الفعل مصدرا والتاء مبتدأ قصر ضرورة ، وزيد ماض مبنى للمفعول فيه ما فى بيع ، والنائب مستتر جوازا عائد للتاء ، والجملة خبر وهو الرابط ، وأول ظرف متعلق بزيد أو بمحذوف حال من الضمير ، أو هو حال غير ظرف ، والهاء مضاف اليه ، وجملة المبتدأ والخبر نعت فصل ، والرابط الهاء ، والواو حرف عطف ، واكسر فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا ، والجملة معطوفة على اضمم ، والهاء مفعول به ، وسابق حال من الهاء ، وحرف مضاف اليه ، ويقبل مضارع فاعله مستتر جوازا عائد لحرف ، والجملة نعت حرف ، والعائد المستتر والعائل مفعول يقبل .

لفعـــلل ايت بفعـــلان أو فعـــللة

. . . . . .

أى لفعلل وما ألحـق به مصدران مقيسا أحدهما : فعـلال بكسر الفاء وسكون العين ، والآخـر فعللة بفتح الفاء واللامين وسكون العين ، والمراد بفعلل الرباعى المجرد ، وبالملحق به ما كان على وزنه واحـد حروفه زائد ، وقد مرت أوزانـه فى باب أبنيـة المزيـد ، فالمجـرد : كدحرج دحراجا ودحرجة ، وقال الصيمرى : لم يسمع دحراج ، بـل سمع دحرجة ، وكسرهف سرهافا وسرهفة ، أى أحسن الغـداء وانعـم قال الشاعر :

حـــتى اذا مـا آض ذا أعـراف

سرهفـة ما شـــئت من سرهـــاف

وسبرح سبرحة وسبراحا وسرتحت النـاقة والأرض سرتاحـا ، وسرتحة حسنت ، وكرمت ، وقيل : هاء سرهف وتاء سرتح زائدتان ، وفى الصحاح سرعفته بالعين المهملة بدل سرهفته ومقتضاه ، أن الهـاء أصـل بدل عن العين والملحق : كعذيط عذياطا وعذيطة ، وخلبس خلباسا وخلبسة ، وسنبس سنباسا وسنبسة ، وحوقل حيقالا وحوقلة ، وجورب جيرابا وجـوربة ، وسلقى سلقاء وسلقاة ، وهـرول هروالا وهرولة ، وقلنس قلناسا وقلنسة ، وزهـزق زهزاقا وزهـزقة ، وهلقم هلقـاما وهلقمة ، ورهمس رهماسا ورهمسة ، وقطرن قطـرانا وقطرنة ، وترمس ترماسا وترمسة ، وكلتب كلتابا وكلتبة ، وجلمط جلمـاطا وجلمطـة ، وغلصـم غلصاما وغلصمة ، وبيطر بيطـارا وبيطرة ، وسنبل سـنبالا

وسنبلة ، وزهلق زهلاقا وزهلقة ، ويرنأ يرنأة ويرناء ، وتأبل بالهمزة الساكنة بعد التاء تيبالا وتأبلة ، ومدرع مدراعا ومدرعة ، وجلبب جلببة وجلبابا ، وفى كون بعض ذلك ملحقا بالمجرد الرباعى خلاف مر •

قال أبو حيان : تبعا للصميرى لم يسمع فعلال فى شىء من الملحق إلا فى حوقل ، وتعلم من كون فعلال مكسور الفاء أنه إن تلاها همزة أو ألف أو واو قلبت ياء السكون بعد كسرة كتأبل تيبالا بقلب الهمزة ياء ، وحوقل حيقالا ، بقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها كما فعل فى ميزان وميعاد ، أصلهما موزان وموعاد بكسر الميم وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسر ، وان كان آخره همزة بقيت همزة كيرنأ يرناء ، وان كان الفاعل واوا وياء قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة على ما مر كسلقى سلقاء •

وتعلم من كون فعللة مفتوح الفاء أنه ان تلاها همزة أو واو أو ألف بقيت كما هى كحوقل حوقلة ، وتأبل تأبلة بالهمزة ، أو تقلب الهمزة ألفا وحيث سمع فعلال وفعللة جميعا فى لفظ واحد ، فذاك وان سمع أحدهما اقتصر عليه •

وقال بعض من قال : ان المقيس أحدهما وهو فعللة أنه يستعمل المقيس ، ولو سمع غيره ، وان لم يسمع أحدهما استعمل أحدهما مطلقا ، وقيل هما جميعا وقيل فعللة وما مر لأن فعلالا وفعللة مقيسان جميعا هو ظاهر النظم والتسهيل والايضاح ، وهو صريح مذهب بعضهم

كما حكاه السيوطى ، قال : والأصح أن فعلالا سماعى لا قياسى ، وأن المقيس هو فعالة .

قلت : كون المقيس فعللة فقط هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو المشهور ، وصريح الخلاصة حيث قال :

فعلال أو فعللة لفعللا
واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

قال خالد : كلام الخلاصة مقيد بقيد دحرج ، لأنه لم يسمع دحراج ، بل دحرجة ونحو قل من الملحق لأنه لم يسمع فيه فعلال إلا فى حوقل ، وانما قال الناظم فى الخلاصة وغيره : ان المقيس فعللة فقط ، لأنه المطرد فى الرباعى المجرد والملحق به بخلاف الفعلال ، فانه لم يسمع فى الملحق إلا فى حوقل كما مر عن الصيمرى وأبى حيان ، وقيل : فعلال لا يقاس إلا فى المضاعف : كزلزل زلزالا ، ووسوس وسواسا ، ونحوهما مما هو على طريقتهما فى التضعيف ، صرح فى التسهيل بأن مصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث آخره ، وبكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وانما أعاد الباء فى قوله : وبكسر ليعلم أنه شروع فى مصدر آخر .

وفى قوله بعد ذلك : وربما ورد كذلك مصدر فوعل اشكال لأن فوعل من الملحق ، وقد دخل فى قوله : فعلل والملحق به ، وكان الحق أن يقول : ومصدر فعلل والملحق به فعللة قياسا ، ويأتى فعللة على فعلال كثير أو قد يلحق به فوعل .

قلت : مما ورد فيه قوله :

يا قـــوم قـــــــد حوقلــت أو دنــوت
وبعـد حيقـــال الرجـــال المـــــوت

هذا ولا يخفى أن فعلالا وفعللة انما هما في الحقيقة وزنان للرباعي المجرد : كدحرج ، وأما جعلهما وزنين للملحق فانما هو نظـر الى الوزن الطبيعي ، وهو موافقة اللفظين في عـدد الحروف والسكون ، والحـركة من غير نظير الي زيادة الحروف وأصالتها .

وأما الوزن التصريفي فانما هو توفيق اللفظين في ذلك ، وزيـادة الحروف وأصالتها فوزن حيقال بالنظر اليـه فيقال : وحوقلة فوعـلة لا فعلال وفعللة ، وهكذا والوزن العروضي مقابلة المتحـرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، ولو اختلفت أنواع الحركة والسكون ، وقـد يجيء مصدر ذلك على فعللى بالفتح والقصر : كقهقر قهقرى ، وعلى فعـللا بضم الفاء ، وسكون العين وضم اللام الأولي وفتح الثانية وبعـدها ألف فهمزة كقرفص قرفصاء أي قعـد على قدميه ، وأمس الأرض أليتيه أو يجلس على أليتيه ، ويلصـق بطنه بفخذيه فقط ، أو يتأبط كفيـه أيضـا .

ويكثر في المضاعف الذي علي وزان زلزل ولملم فعلال ولا يقاس ، وانما يقاس فيـه فعـللة ، وقيـل يقاسـان جميعا على حـد ما مر وهـو ظاهر اطـلاق من أطلق قياسهما كزلزل زلزالا وزلزلة ، وصلصل صلصـالا وصلصلة ، ولملـم لمـلاما ولملمـة ، ووسـوس وسـواسا ووسوسة ، بفتح أول فعللة وكسر أول فعـلال ، وأجـازوا فيـه الفتح

فى المضاعف الذى الكلام عليه تحقيقا للثقل الحاصل بالتخفيف ، بل هو مطرد صرح به السيوطى والأشمونى تبعا لابن هشام وغيره ، والكسر هو الأصل ، وليس فى العربية فعلال بالفتح مصدرا لفعلل إلا فى المضاعف ، وانما فتح تشبيها بالتفعال بفتح التاء ، وشذ حوقل حوقالا بفتح الحاء ، وندر كسر التاء كما يأتى ان شاء الله •

وسواء فتح الفعلال أو كسر يكون مصدرا لكن الأكثر فى المفتوح ، كما لابن هشام والدمامينى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل وبالمكسور المصدر فتقول : انشيطان وسواس تفتح الواوى موسوس ، والطين صلصال بفتح الصاد أى مصلصل ، والدار زلزال بفتح الزاى أى مزلزلة ، ولا يكون المكسور وصفا •

وقال بعضهم : أن المفتوح لا يكون الا وصفا والمكسور مصدر قطعا ، وهو مذهب الناظم فيما ذكر عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر ، ذكر عنه أن المطرد فعلال بالكسر فى المصدر ، وأن الفتح نادر فى قولهم : وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعواعا ، وغطغط السهم غطغاطا التوى فى مروره ، وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة ، وأن تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع ، يرد بأن النادر لا يقاس عليه ، وظاهر الكشاف فى سورة الزلزلة أن الزلزال بالفتح ليس مصدرا ولا وصفا ، بل اسم وضع موضع المصدر ، وأن الوسواس كذلك تسمية للشيطان بالمصدر ، أو مصدر وصف به مبالغة ، أو يقدر مضاف أى صاحب الوسوسة •

وحكى بعضهم عن الزمخشرى : أن الوسواس بالفتح اسم لما يوسوس به الشيطان مثلا ، والأظهر فى (اذا زلزلت الأرض زازالها) بالفتح فى قراءة أنه مصدر كالمكسور أو اسم لتزلزلها ، ولا يصح أن يكون وصفا لأنه مفعول مطلق ، والوصف لا يكون مفعولا مطلقا إلا ان قيل : بأنه من ندور وقوع الوصف مفعولا مطلقا ، وممن قال : بأن المفتوح وصف وأنه اسم فاعل صاحب التحقيق ، قال : والغالب فى المفتوح كونه اسم فاعل نحو : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) وفحل قبقاب أى هادر ، وماء سلسال مطرد الجرية ، ورجل وزواز أى خفيف ، وأسد قضقاض أى كاسر ونضناض قال :

جاوزت من حية نضناض

وأسد فى غيلة قضقاض

وحمار وهواه للذى يوهوه حول عانته شفقا عليها .

قال أبو على : وما كان منه مضاعفا مثل : قلقلته وزلزلته فقد تفتح أوائل المصادر منه نحو : القلقال والزلزال ، والأصل الكسر ، ألا ترى أنهم لا يفتحون الأول من سرهاف ونحوه ، ونقول : وجه فتح الأول أنه لما تماثلت الحروف قصدوا المماثلة فى الحركة ففتحوا الأول كما فتحوا الحرف الثالث الموافق له ، هذا ويظهر لى أن الفعلال بالفتح يكون اسم الفاعل كقوله تعالى : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) ومصدرا كقراءة : (إذا زلزلت الأرض زازالها) بالفتح ، واسما غير مصدر ولا وصف ، وشذ مجىء مصدر فعلل على فعليل بفتح الفاء تخفيفا الزيادة التضعيف ، قال الشاعر :

وزلــزلن الفــــؤاد فـكاد شـــوقا
يطــير بــه لهــن الزازليـــــل

وقال ابن أبى ربيعة :

وان سجعت هاجت لك الشــوق سجعها
وان قرقــرت هــاج النــوى قرقريرها

الإعــراب : لفعــلل متعلق بايت ، وقدم للــوزن والحصر وايت بسكون الياء سكونا حيا ان فتحت اللام قبله للحكاية ، وسكونا ميتــا إن كسرت لعدم الحكاية ، ولا ينون للوزن ، وايت فعــل أمر وهمــزته محذوفة لأنهــا همزة وصــل فى الــدرج ، وفاعله مســتتر وجــوبا ، أصــله إإْت بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الثانية ياء كما مــر ، وحذفت الأولى لأنهــا للوصل وهى فى الدرج وبفعلال متعلق بايت ، وفعللة معطــوف على فعلال وجملة ايت مســتأنفة أو معطــوفة بواو محــذوفة .

. . . . . .

وفعــل اجعــل له التفعيــل حيث خـلا
من لام اعــتل للصــاوية تفعــــلة
الــــزم وللعار منـــــه ربمــا بــذلا

أى اجعل لفعل بتشــديد العين اذا صحت لامه التفعيل مصــدرا بزيادة التاء أولا واليــاء بعد العين ، وهذه الياء عوض عن الحــرف المزيــد فى الماضى حتى شدد ، وقد مر الخــلاف فى الزائد قيــل : العين

الأولى ، وقيل : الثانية ، وقيل : بجوازهما نحو : كلم تكليما ، وسلم تسليما ، وطهر تطهيرا ، ووعد توعيدا ، ووحد توحيدا ، وكسر تكسيرا ، وحول تحويلا ، وصير تصييرا ، وتمم تتميما ، وعلم تعليما ، وكذب تكذيبا ، وكرم تكريما ، وقدس تقديسا .

قال صاحب التحقيق : الياء عوض عن التضعيف أ هـ ، وذلك غالب ، وقد يكون مصدره أعنى مصدر فعل المشدد الصحيح اللام تفعلة بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين ، ولا ياء بينها وبين اللام ، وفى آخره تاء معوضة عن ياء التفعيل ولم يعوض حرف من حروف العلة ، لأن التاء زيادتها أكثر ، وقبولها للحركات أقوى من قبول حرف العلة ، والى ذلك أشار بقوله : وللعارى منه ربما بذلا ، أى قليلا ما يعطى فعل بالتشديد ، وتصحيح اللام مصدرا على وزن تفعلة باسقاط الياء بين العين واللام أى ويبذل التفعلة لفعل المشدد العارى من لام اعتل نحو : بصر تبصرة ، وذكر تذكرة ، وجرب تجربة ، وفرق تفرقة ، الأصل تبصيرا وتذكيرا وتجريبا وتفريقا ، وكذا تمم تتممة بسكون التاء الثانية ، وقد تنقل اليها كسرة الميم الأولى فتدغم فى الثانية فيقال : تتمة بكسر التاء الثانية ، وتشديد الميم ، والأصل تتميم فحذفت الياء فى ذلك كله ، وعوض عنها التاء آخرا حملا على المعتل لأنك تفعل فى المعتل كذلك نحو : زكى تزكية ، بفتح الياء خفيفة هى لام الفعل كما يأتى .

فقد بان لك أن أصل التفعلة فى الصحيح والمعتل اللام التفعيل ، أسقطت الياء وعوض عنها التاء هذا ما يظهر من كلام ابن هشام وغيره ، بل هو كالصريح فى كلام ابن هشام .

وقال ابن قاسم صاحب الآيات البينات ، عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر ، لا أنه كان تفعيلا ثم غير ، لأن ذلك تعسف بلا ضرورة ، ذكر ابن قاسم ذلك فى حاشية الأشمونى .

وأجاب الصبان : بأن الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل فى الضرورة أ هـ .

وأما التفعلة فى الصحيح ، فالحق عندى أن أصله التفعيل كما مر لكثرته ، والى كون مصدر فعل المشدد المعتل اللام تفعلة كما مر أشار بقوله للحاوية تفعلة الزم أى الزم لفعل المشدد الحاوى للام المعتلة ، أى المشتمل على اللام المعتلة تفعلة كوصى توصية ، وسمى تسمية ، وزكى تزكية ، ونزى تنزية ، وورى تورية ، تغطية ، وعدى تعدية ، وقوى تقوية ، بفتح الياء خفيفة وهى لام الكلمة ، والأصل أن يكون ذلك كله بتشديد الياء وعدم التاء ، فتكون الياء الساكنة المدغمة عوضا عن التضعيف والياء المفتوحة لام الكلمة ، حذفت الياء الساكنة وعوض عنها التاء فى الآخر ، وليس من ذلك صلى تصلية كما زعم فى فتح الأقفال ، لأنه لا يقال تصلية لأنه لم يسمع ، وانما سمع صلاة على غير قياس ، وانما يقاس ما ذكر حيث سمع وحده أو مع غيره أو لم يسمع شىء أصلا ، وأما حيث لم يسمع وسمع غيره فانه يقتصر على ما سمع ، وقد يجاب بأنه بنى على قول من يجوز القياس مع سماع غيره ، أو بانه لم يرد صلاة الشرع ولا الصلاة بمعنى الدعاء ، بل صل للحم تصلية ، أو نحوه ، وقد يجىء مصدر فعل المشدد المعتل اللام على تفعيل حملا على

الصحيح ، وهذا لم يذكره الناظم فى النظمين الا أنه أشار اليه والى غيره مما خالف قياسه بقوله فى الخلاصة ، وغير ما مر السماع عاداه كقوله :

وهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا

بتشديد ياء تنزيا الياء الساكنة المدغمة ياء التفعيل ، والثانية المفتوحة لام الكلمة ، والقياس تنزية بياء هى لام الكلمة مخففة مفتوحة ، وتاء عوضا عن ياء التفعيل ، ولكن قال : تنزيا بالتشديد حملا على ما هو بمعناه ، مثل حرك تحريكا ، واعلم أن المعتل الفاء أو العين أو المهموز هما مثل الصحيح على أن المهموز صحيح قطعا عن بعض ، لكن قيل الهمزة لا تشدد ، وهو كذلك أو تشديدها قليل ثقيل .

وأما المهموز اللام اذا شددت العين ، فذكر الناظم فى التسهيل أنه تغنى فيه تفعلة غالبا عن تفعيل ، قال : وتغنى عنه أى تغنى تفعلة عن تفعيل فيما لامه همز غالبا نحو : خطأ تخطئة ، ونبأ تنبئة ، وجزأ تجزئة ، وهنأ تهنئة بالهمزة مفتوحة قبل التاء ولا ياء ، والتاء فيه عوض عن التضعيف كما مر فى مثله ، وذلك اجراء للمهموز مجرى المعتل ، بل قال بعض : ان المهموز معتل كما مر ، ووجهوا التفعلة فى المهموز ، بأن التفعيل فيه يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لأنها همزة محركة بعد ياء زائدة كخطيئة ، فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية والتزكية ، ومن غير الغالب مجىء التفعيل من المهموز نحو خطأ تخطيئا ، وهنأ تهنيئا ، وجزأ تجزيئا حكاه غير سيبويه .

وحكى سيبويه نبأ تنبيئا بهمزة خفيفة فى ذلك كله متحـركة ، وياء ساكنة ، فالهمزة لام الكلمة والياء ياء التفعيل ، وذلك اجراء لـه مجرى الصحيح ، وذلك مذهب الناظم كما رأيت عن التسهيل •

وقال أبو زيـد : التفعيل فى المهموز أكثر من التفعلة فى كـلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجـوز فيه التفعيل إلا ما سمع ، وبهـذا أخـذ الشباوبين فيما حكى ابن عصفور ذكر ذلك الشيخ خالد ، وزعم صاحب نتج الأقفال أنه تطرد فيه التفعلة والتفعيل ، وهـو خلاف ما مر عن الناظم وغيره •

تنبيهـات :

الأول : أنه قد يقال : التـاء فى التفعـلة حيث ورد من الصحيح أو المعتل أو المهموز عوض عن التضعيف فى الفعـل ، اذا قلنـا : ان التفعلة وضع كذلك ، وليس أصـله التفعيل ، بل ذلك متعين ، وأما اذا قلنـا أصله التفعيل فعوض عن الياء فى التفعيل خـيرا من أن يقـال عوض عن التضعيف فى الفعل •

الثانى : اعلم أن التفعلة اذا لزم من لفظ فالوحـدة منه بقرينة مثل جرب تجربة واحـدة ، وزكى تزكيـة واحـدة ، وخطـأ تخطئـة واحدة ، وكـذا الهيئة بقرينة كتجـربة صحيحة ، وتزكيـة مقبـولة ، وتخطئة شـديدة ، وذلك لأن تـاءه ليس للوحـدة ولا للهيئة ، بـل عوض ، وأما التفعيل فمرته بالتاء ككرم تكريمة على ما مر ، وقـدس تقديسة بالياء والتاء ، لأن التاء هذه ليست عوضـا بل للوحـدة ، ويدل

على الهيئة بقرينة بدون التاء أو بالتــاء للوحــدة كتكريم حسن وتكريمة حســنة ، والله أعلم •

الثالث : قياس مصدر جنس بالتشـديد التجنيس وهــو جمــع الأجناس وضمها ، وهو صحيح كمــا فى القاموس لا من لغــة العــامة كما زعم الجوهرى ، قال فى القاموس : التجنيس تفعيل من الجنس ، وقــول الجــوهرى عن ابن دريد : ان الأصمعى كان يقــول التجنيس المجانسة من لغات العامة غلط لأن لأصمعى واضع كتاب الأجناس وهــو أول من جاء بهذا اللقب •

الإعــراب : الواو للاستئناف أو للعطف والمعطوف الجملة ، وفعل مفعول لمحذوف من باب الاشتغال ، يفسره اجعل له تقــديره أعط فعل التفعيل اجعل له التفعيل على حد ما اشتهر فى نحــو : زيداً امرر به أن التقــدير جاوز زيــداً امرر به ، أو هــو مبتدأ خبره اجعــل لــه إلخ ، والراجح الأول ، واجعل فعل أمر وفاعله مستتر وجــوبا تقديره أنت ، أى معناه ومعنى أنت ســواء ، وله متعلق بمحــذوف مفعـول ثان ، والتفعيل مفعول أول ، وحيث طرف مكان مجازى ، ويجــوز كونه ظرف زمان عند الأخفش وغيره متعلق باجعــل ، أو باســتقرار قوله لــه : وان جعلت شرط ، ولو لم تتصــل بما تعلقت بجواب محذوف دل عليــه قوله فعــل اجعــل له التفعيل •

وخلا ماض مستتر الفاعل جوازا عائدا لفعــل ، والجملة مضــاف اليها حيث ، ومن لام متعلق بخلا ، وفى ذلك تضمين لأنه أتى بقوله من

لام اعتل فى البيت ، وهو راجع للبيت قبله إلا أن قيل لا تضمين إلا فى العمل ، ومنع صرف لام للضرورة فهو مكسور بدون تنوين أو مفتوح كذا قيل ، والصواب تنوينه ، ويكسر تنوينه لالتقاء الساكنين ، واعتل ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة نعت لام وللحاوى متعلق بإلزم قدم للوزن والحصر ، والهاء مفعول به للحاوى لا مضاف اليه على الراجح .

وتفعلة بالتنوين مفعول مقدم لألزم قدم للوزن والحصر ، وألزم بفتح الهمزة وكسر الزاى فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا من ألزم الرباعى وهمزته للقطع ، وقرن مفعوله الأول ، وهو الحاوى بلام الجر لاتقوية لضعف عامله بالتأخر ، ويجوز كونه من لزم الثلاثى فتكسر همزته وتثبت ، ولو كانت للوصل للضرورة ، ولكونها أول شطر ، وفى بعض النسخ تفعلة ألزمها فيكون آخر الشطر الأول لام ألزمها وزايه أول الشطر الثانى ، والهمزة للوصل من لزم الثلاثى أو من ألزم ، ووصلت للضرورة ، والأول فيمنع حينئذ تفعلة من التنوين للضرورة ، فيكون تفعلة مفعولا به لمحذوف من باب الاشتغال أى ألزم تفعلة ألزمها وهو أرجح من جعله مبتدأ وجملة ألزمها خبره .

وللحاوية متعلق بألزم المذكور أو بالمحذوف ، والجملة مستأنفة أو محذوفة معطوفة بالواو ، والواو للاستئناف أو للعطف وللعار متعلق ببذلا ، وقدم للوزن والروى ، وحذفت ياء العارى لضرورة الوزن ، ومنه متعلق بالعار ، وورب حرف تقليل مكفوفة بما عن الدخول على الاسم ، وعن جره وبذل ماض مبنى للمفعول ، وذاله معجمة بمعنى أعطى فان عديناه لاثنين قلنا العار مفعول أول ، وقرن بلام التقوية

لتقدمه على العامل ، وناب المفعــول الثانى وهو الضمير المستتر فى بذل العائد لتفعله باعتبار أنه وزن ، ولفظ واســم والوزن مذكــر ، وكــذا اللفظ والاســم والمثل والمثال ونحوها ، وانما ناب الثانى مع أنــه فى باب أعطى بناء على القول بجواز نيابته عند أمن اللبس •

وانما قلنا : ان المستتر هو المفعول الثــانى والعادى هو الأول ، لأن العارى هو الآخــذ والمستتر هو ضمير المأخــوذ ، وان جعــل بدال مهملة من الابــدال أى التعويض والأخــلاف فانما يتعــدى لواحــد وهو المستتر •

ومن يصـــل بتفعـــال تفعل والفعـــــا
ل فعـــل فاحمـــده بمـا فعـــلا

وقـــد يجـــــاء بتفعـــــال الفعـــل فى
تكثـير فعـــل كتســـيار . . . . . .

أى ومن يصـــل الفعل المبدوء بتاء زائدة معتادة ، الذى على وزن تفعل بالتشـــديد بمصدر على وزن تفعال بكسر التاء والفاء ، وتشـــديد العين ، ويصـــل الفعل المشدد الرباعى بمصدر على وزن فعـــال بكسر الفاء ، وتشـــديد العين فاثن عليه بالخبر بسبب ما فعله من ذلك لموافقته كلام العرب الفصيح ، سواء كان عربيا أو مـولدا أو متعلما ، ويقـــل بالنسبة الى التفعيل أن يجـــاء للرباعى المشـــدد بمصـــدر على وزن تفعال بفتح التـــاء وسكون الفـاء للمبالغـــة : كسير بتشـــديد اليـــاء تسيارا بفتح التـــاء وســـكون الســـين وكأنه قال : ومن يصـــل تفعل بتفعال وفعل بالفعال زعم صاحب فتح الأقفال أن صـــواب العبارة ومن يصـــل تفعالا بتفعـــل ، والفعـــال بفعـــل لأن المصدر يوصـــل بفعـــله عنـــد تصريفه فانعكس على الناظم ، أى غلبـــه الأمر فى التعبير ، فلم يجىء بالصواب .

قلت : الجواب أنه كما يطلق أن الشىء وصـــل بما قبله قـــد يطلق أنه وصـــل الشىء بما بعـــده كما يقال لكل واحد من المقدم والمؤخـــر : قال ومتلو ، فصح أن الفعل يوصل بما بعده أى يجعل متصلا به ، فتفعل يجعل متصلا بتفعال بعده ، وفعـــل بتفعال بعده أيضا ، وان سلمنا أنه

انما يوصف بالاتصال ما تأخر بأن يقال : وصل بما قبله ، فالناظم أتى بالقلب أما على القول بقبوله مطلقا أو على القول بأنه اذا أفاد نكتة القلب جاز ، والنكتة هنا الاشارة الى أنه كما يستحق الفعل الاتصال بالمصدر أى الاحتياج للمصدر ، والاتيان به كذلك المصدر يستحق الفعل والاتصال به أو الى أنه يجوز تقديم المصدر على الفعل حيث اجتمعا ، أو الناظم أراد بالوصل العطاء مثلا من قولهم ، وصل الرحم اذا أعطاها شيئا ، وذلك هنا مجاز أى من ناول وأهدى ، تفعالا لتفعل وتفعالا لفعل ، فكلام الناظم صواب •

فمثال مجىء مصدر تفعل بفتح التاء والفاء والعين المشددة على تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين بعدها ألف زائد : كذب تكذابا ، وقيل تكذابا وصف الثلاثى ، وتملق تملاقا ، وتجمل تجمالا ، وتكلم تكلاما بكسر أول المصدر ، وثانيه وتشديد ثالثه ، وذلك شاذ قياسا لو استعمالا ، وظاهر قوله : فاحمده بما فعلا أنه مقيس ، وكذا فعال إلا إن أراد من يصل ذلك من العرب أو من غيرهم اذا تبعهم فيما قالوا دون أن يخترع أنشد أبو يحيى ، وصاحب تحقيق المقال بيتا قول الشاعر :

ثلاثة أحباب فحب علاقة

وحب تملاق وحب هو القتل

والشاهد فى تملاق وأحباب جمع للحب بالضم الذى هو مصدر ، وشذ أيضا مجىء مصدر تفاعل بالألف على تفاعل بفتح العين وكسرها نحو : تفاوت الأشياء تفاوتا بفتح الواو وكسرها وضمها ، وهو

الأصل ، والراجح قال فى القاموس تفاوت الشيئان تباعد ما بينهما تفاوتا مثلثة الواو .

ومثال مجىء مصدر فعل بتشديد العين على فعال بكسر الفاء ، وتشديد العين ، وزيادة ألف بعدها وهو شاذ قياسا ولو جاءت منه ألفاظ كذب بتشديد الذال كذابا بالتشديد أيضا ، وكلم كلاما ، وملق ملاقا بكسر أول المصدر ، وتشديد ثانيه قال الله تعالى : (وكذبوا بآياتنا كذابا) فى قراءة الكسر والتشديد ، وهى قراءة الجمهور ، وقيل : ان فعالا بالكسر والتشديد مقيس فى فعل بالتشديد ، وهو ظاهر قوله : فاحمده على ما مر ، وهو أيضا ظاهر قول الكشاف فعال فى باب فعل كله فاش فى كلام فصحاء من العرب ، لا يقولون غيره ، وسمع بعضهم يفسر آية ، فقال : لقد فسرتها فساراً ، ما سمع بمثله بكسر الفاء وتشديد السين ، وقرأ الجمهور : (لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً) بالكسر والتشديد ، وقرأ الكسائى وعلى بالتخفيف ، وقرأ على : (وكذبوا بآياتنا كذابا) بالتخفيف .

قال الزمخشرى : وهو مصدر كذب بالتخفيف بدليل قوله :

فصدقتها وكذبتها
والمرء ينفعه كذابه

وهو مثل : (أنبتكم من الأرض نباتا) يعنى وكذبوا بآياتنا فكذبوا كذابا أو تنصبه بكذبوا لأنه يتضمن معنى كذبوا ، لأن كل مكذب بالحق كاذب ، وان جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه : وكذبوا بآياتنا فكاذبوا مكاذبة ، أو كذبوا بها مكاذبين ، لأنهم اذا كانوا عند المسلمين

كاذبين ، وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مكاذبة ، ولأنهم يتكلمون بما هو أفرط فى الكذب فعل من يغالب فى أمر فيبلغ فيه أقصى جهده ا هـ .

وكذابه فى البيت بالتخفيف مصدر الثلاثى قطعا ، ومعنى قوله : والمرء ينفعه كذابه ، أنه ربما انتفع بالكذب أحيانا ولا سيما مع النساء ونحوهن ، ممن ضعف عقله ، وكما ينتفع بصورته فى المعاريض ، وكما ينتفع به فى الحرب والاصلاح ، ووعد الزوجة فى المثل عند النوى يكذبك الصادق ، وذلك أن رجلا كان له عبد لم يؤثر عنه كذب ، قط فتخاطر مع رجل بما لهما وأهلهما على كذبه ان كذب ، فقال له الرجل : تبيت عندى الليلة ، فبات عنده فأطعمه لحم حوار ، ولحم الحوار كما قيل فيه :

سايخ مليح كلحم الحوار
فلا أنت حلود لا أنت مر

وسقاه لبنا كان فى سقاء حازر ، ولما أصبح تحمل بأهله وقال للعبد الحق بأهلك ، فلما أتى سأله سيده فقال : أطعمونى لحما لا غثاً ولا سميناً ، وسقونى لبنا لا محضا ولا حقينا ، وتركتهم قد ظعنوا ، فاستقلوا فساروا بعدا وحلوا ، وفى النوى يكذبك الصادق ، فأرسلها مثلا ، وحاز سيده جميع الخطر .

قال صاحب تحقيق المقال : ومن أحسن ما قيل فى الكذب :

تخلق مع الأقوام ان رمت ودهم
بصدق وكذب خفية وعلانيه

فان من الأقــــوام من ان صـــــــدقته
طــوى لك نصحا أو رماك بداهيـــــه

وقال المعــرى :

تعالى اللـــه فهــــــو بنــا خبـــــير
قــد اضطــرت الى الكــذب العقــول

نقـــــول على المجــــــاز وقد علمنـــا
بأن القـــول ليس كمـــا نقـــــول أ هـ

وقرىء : (وكــذبوا بآياتنا كــذابا) بالضــم والتخفيف ، فأما مصدر الثــلاثى على حــد أعطى عطــاء ، وأنبت نباتا ، وأما جمــع كاذب حـــال غير مؤكـــدة لعاملها ، لأن الكذب غير التكذيب ، وأما وصف مفرد وهـــو المبالغة نعت لمصــدر محــذوف ، أى تكذيبا مفرطـــا فى الكــذب .

وفى القاموس : أن الكذاب بالكسر والتشديد مصدر الثلاثى ومصدر المشدد ، وشذ مجىء مصدر فعل بالتشديد على فعال بالضم والتشــديد ككذب كذابا ، وقيل مصدر الثلاثى وعلى فعلان بضم الفاء والعــين ، ككذب كذبانا ، وقيل مصدر الثلاثى أيضا وشـــذ مجىء مصدر كــذب الثلاثى على كذبذبان بالتخفيف ، وقد يشـــدد ، وبالضـــم ، وقد يفتح قال الشاعر :

فاذا سمعت بأننى قــــد بعتــــــــه
بوصـــــال غانيـــــة فقـــل كــذبذب

بالتشــديد ، قال أبو عمـرو : هما مصدران أى فقل ما سمعته هو كذب ، وقال أبو زيد : وصفان أى فقــل القائل كاذب ، وهما للمبالغة جمــلا وصفين أو مصـدرين ، والمشــدد فيه زيادة مبالغة •

قال الفارسى : وهذا البناء مما فات سيبويه ، ولولا ثقــة ناقله ما قيل ، لأن العين اذا تكررت مع اللام فانما تتكرر مرتين نحو صمحمح وجلعلع ، وقد تكررت العين فى هذا ثلاث مرات ، ونظر ذلك بالنذور فى تكرير الفاء والعين فى مرمريس ، قال : ولم يسمع غيرها ، ولم يلــزم من أجــل ذلك أن يرد كذلك ما رواه أبو زيــد من هذه الكلمة •

واعلم أن قوله : وقد تكررت العــين فى هـذا ثلاث مرات فيــه تسامح ، ووجهه أنها ثلاثة أمثال ، وانما كررت مرتين ، وتأوله غيره على أنه من ضرائر الشعر ، وقــد يرتكب فى الشــعر من الحــذف والزيادة ما لا يســعه الكلام ، أى النثر أو المــراد ما يطــول ذكـره وسيبويه فى انكاره ، فعلل لم يحفظ ككذبذب ، والله أعلم •

قال : ليس فى الكلام فَعَلْعِل ولا فَعَنْعَل ، وذلك أن ما ضوعفت فيه العــين واللام يجىء على فَعَلْعَل كحبربر فى الأسماء وهو الشىء القليل ، ومثله وزنا ومعنى حورور يقال : ما أعطاه حوروا ولا حبربراً ، وحبربر فى الصــفات أيضــا اللئيم القصــير ، ومثله صمحمح ودمكمك وبرهرة ، قال امرؤ القيس :

برهرهــــة رودة رخصــــــــــة
كخـــــرعوبة النابت المنفطـــــــــر

والبرهرهة من النساء التى يخـال الناظر أنهـا ترعـد وتهتز من الرطـوبة ، والصمحمح والدمكمك الشديد من الرجـال ، ويجىء على فعلعل بضم الأول وفتح الثانى والرابع ، وذلك فى الأسماء كالجعلعل وهو الجعل أو نحـوه من الخنافس •

حـكى أبو حـاتم عن الأصمعى : عطس أعـرابى كان يكثر أكل التراب ، فخرج من أنفه خنفساء نصفها طين ، ونصفها خلق ، فقـال لى أعرابى : خرج من أنفـه جعلعلة ، فقال الأصمعى : لا أنسى فرحى بهذه الكلمة ، ولم يأت غـير هذين الوزنين ، حكاه صاحب التحقيق •

ومثال مجىء مصدر فعل التشـديد على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء وهو شاذ ، ولو كان كثيرا سيّر تسيارا وطوف تطوافا وهو للمبالغة والتكثير ، ومنـه : ضرب تضرابا ، ورد ترداداً ، وحـول تحوالا ، وقتل تقتالا ، وثقل تثقالا ، والى ذلك أشـار بقوله : وقد يجاء بتفعال لفعل فى تكثير فعل كتسيار •

قال فى التسهيل : وقد يغنى فى التكثير عن التفعيل التفعال ، قلت لعل أصـل التفعال عند الناظم ومن معـه التفعيل ، بقيت التـاء على الفتح وقلبت الكسرة فتحة ، فالياء ألفا ، ثم رأيت أبا حيـان : أشـار اليـه فى شرح التسهيل ، فالحمـد لله •

ويشكل ادعـاء الكثرة والمبالغة فى التفعال مع أنه كالتفعيل بدون زيادة حرف ، فكما أن التفعيل لا يفيد المبالغة فكذلك التفعـال ، إلا إن تواتر أن هذا المصدر الذى هو التفعال موضـوع للتكثير عند العرب ، أما إن كان التشـديد فى الفعل للمبالغة فمسلم أن التفعيل والتفعـال

للمبالغة تبعا له ، وهو غير مقيس عند بعضهم ، ومقيس عند بعضهم نقلة أبو حيان ، وظاهر النظم والتسهيل أنه غير مقيس •

قال أبو يحيى : ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وما تقدم من أن التفعال مصدر فعل المشدد هو مذهب الناظم وغيره ، والفراء وجماعة من الكوفيين ، وحجة الناظم وغيره كأبى حيان ممن قال بقوله انه للتكثير ، وفعل المضاعف كذلك ، وأنه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها ، ونسبه بعضهم للكوفيين جميعا •

وقال سيبويه والبصريون : ان التفعال هو مصدر الثلاثى جيء به للمبالغة ، فتقول : ضرب بالتخفيف تضرابا ، وطاف تطوافا ، وبرك تبراكا وبروكا ، كما اذا أرادوا المبالغة فى الثلاثى شددوه كقطع وشرب وكسر بالتشديد فى معنى قطع وشرب وكسر بالتخفيف ، كان المخفف محتملا للقلة والكثرة ، ولما شدد تعين للكثرة ، وكما أن فاعلا محتمل لهما كضارب ، واذا أرادوا التنصيص على الكثرة والمبالغة ، قالوا فعالا بالتشديد أو فعول أو نحوهما نقول : هو ضراب وشراب وكسار كما جاءوا بالحثيثى والخصيصى والخليفى بالتشديد ، من حث وخص وخلف الثلاثية قطعا للمبالغة ، فكذلك التفعال مصدر للثلاثى مبالغة نصا ، ومصدر الثلاثى غير التفعال محتمل للقلة والكثرة •

قال سيبويه : هذا باب ما يكثر فيه المصدر فتلحقه الزوائد وتبنيه بناء آخر ، كما أنك قلت فى فعلت بالتخفيف فعلت أى بالتشديد

حين كثرت الفعل ، وذلك قولك فى الهدر التهدار ، وفى اللعب التلعاب ، وفى الرد الترداد ، وفى الصفق التصفاق ، وفى الجولان التجوال ، وفى القتل التقتال ، وفى السير التسيار ، وليس شىء من هذا مصدر فعلت بالتشديد ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا ، كما بنيت فعلت بالتخفيف على فعلت بالتشديد أ هـ .

وكذا قال من سلك مسلك سيبويه ، وعليه السيوطى ، واختلفوا أيضا : هل هو مقيس أو سماعى ، واختار السيوطى أنه سماعى قال : وزعم بعضهم قياس التفعال .

قال الدمامينى فى شرح التسهيل : وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء ، فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر أ هـ .

قلت : الظاهر أن التلقاء غير مصدر وغير اسمه ، بل ظرف إلا إن أريد معنى من لقى يلقى ، وظاهر قوله كالبيان والتلقاء أنه ورد غيرهما أيضا بالكسر مما هو فى معنى المصدر ، ومنه عند بعض الترحال ، وخرج عليه قول الشاعر :

وقائلة تخشى على أظنه
سيودى به ترحاله وجعائله

وصرح الأشمونى : بأن التفعال كله بالفتح إلا هذين ، قال : على أنهما عند سيبويه اسمان ، وضع كل منهما موضع المصدر ، وهو سهو لأنه قد ورد غيرهما بالكسر إلا إن أراد التفعال فى المصدر

ومعناه ، فنعـم ليس بالكسر سواهما ، ومن اكسر فى غـير المصـدر التمساح لدابة فى البحر ، وتبراك لموضـع ، وتعشـار لقلادة •

الإعـراب : الواو لاستئناف ، ومن شرطية مبتدأ ويصل مجـزوم بهـا على الشرط وهو مضارع مستتر الفاعل جوازا والجملة لا محـل لهـا ان جعـل الخبر جملة الشرط والجواب ، أو جملة الجـواب ، وفى محل رفع أن جعلت جملة الشرط هى الخبر ، وبتفعـال متعلق بيصـل ، وتفعل مفعول يصـل ، والواو لعطف الفعـال على تفعال ، وفعـل على تفعل ، فالفعـال مخفوض ، وفعـل منصـوب ، وذاك من باب عطـف معمولين على معمولى عامل واحـد ، وهـو تصـل ومعمولاه هما قوله : بتفعـال ، وقوله تفعـل وهو جائز اتفاقا ، وهذا إن قدرنا أن المعطوف الفعـال مع الباء محذوفة أى ، وبالفعـال فعـل حذفت وبقى جـرها لجواز مثـل هذا فى مثل ما نحـن فيـه أو للضرورة أو هـو بالنصب عطفا على محـل قوله بتفعـال ، وأما إن عطفناه بالجـر على تفعـل ، ولم تعتبر تقـدير البـاء فى العطف فيكون من باب عطف معمولين على معمولى عاملين ، فالمعمـولان المعطوفان الفعـال المعطوف على تفعال ، وفعـل المعطـوف على تفعل ، والمعمـولان المطعـوف عليهما تفعـال المعمول للباء ، وتفعل المعمول لا تصـل فالعاملان تصـل والباء ، وذلك لا يجـوز على ما رجحـوه كما هو مذهب الناظم والجمهور •

ولك أن تقـول : ان العامل واحـد وهو تصـل لأن التفعال معمول له وصـل اليـه بحـرف جر ، ومحله النصب ، ولكن عطف على لفظه ، والفاء رابطـة لجـواب الشرط •

وأحمده فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والهـاء مفعول به ، والجملة محلهـا الجزم فقط على الجواب ان جعـل الخبر جملة الشرط ، أو هى وجملة الجواب معا ، وان جعـل الخبر جملة الجـواب فمحلهـا أيضا الرفع ، فلهـا محـلان ، ولك أن تجعـل من مفعـولا لمحذوف من باب الاشتغال يفسره أحمده المذكـور ، يقدر بعد الفـاء أو قبلهـا ، وبعـد الشرط على ما بسطته فى النحـو لا قبـل أداة الشرط ، لأن لهـا الصدر والخلف فى الفـاء ، هل هى من جمـلة الجـواب أم لا ، وعلى أنهـا من جملته فمحل الجـزم لهـا ، وللجملة بعـدها معا ، ومحـل الرفـع للجملة فقط ان جعلناها الخبر والرابط الهـاء اذا جعلنا الجواب خبرا مطلقا ، وان جعـل هو والجملة الشرطية فهى الرابط أو ضمير يصـل ، وبما متعلق بأحمـد .

والباء سببية وفعل ماض مستتر الفاعل ، والجملة صلة مـا ، والواو للاستئناف أو للعطف ، وقد للتقليل أو للتحقيق ، ويجاء مضـارع مبنى للمفعول وبتفعال نائبه ، ولفعل متعلق بيجاء ، أو بمحذوف حال من تفعال أى كائناً لفعل أو بمحذوف نعت من محذوف ، أى بتفعـال مصدرا ثابتاً لفعل ، وفى تكثير متعلق بيجاء ، وفى الظرفية أو للسببية ، وفعل مضاف اليه وكتسيا ومتعلق بمحذوف خبر لمحذوف .

• • • • • •
• • • • وقـد جعـلا

مـا للثـلاثى فعيلى مبالغـة
ومن تفـاعل أيضـا قـد يرى بـدلا

أى تحقق أنهم أى العرب جعلوا مـا للفعل الثلاثى ، وهو المصدر فعيلى للمبالغة ، وقل أن يرى فعيلى مصدر التفاعل بفتح العـين بـدل التفاعل بضمها فى كلام العرب فمـا موصولة واقعة على المصدر ، وكأنه قال : وقد جعل المصدر الذى يستحقه الثلاثى على وزن فعيلى ، ومثـال مجىء المصدر من الثلاثى على وزن فعيلى بكسر الفاء ، وتشديد العـين وكسرها ، واحدى العين زائدة ، وزيادة اليـاءين العـين واللام والألف بعد اللام ، حثه حثيثى أى خصـه ، وخلف خليفى من الخلافة قال عمر رضى الله عنـه : « لولا الخليفى لأذنت » وخصـه خصيصى ، وحكى الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ كمـا فى التوضيح ، وقياسه القصر كـا فى التصريح عن التسهيل .

قلت : فى مده وقوع الاسم على سبعة أحرف وهو غاية مـا يقع به الاسم ، ومن القصر والشاهد فيه ، فخر فخيرى ، وحجز حجيزى ، أى كثر فخره وحجزه ، ويمد فخيرى أيضاً كما يأتى ، ودل دليلى كثر علمـه بالدلالة ، ورسخ فيها وقت قتيتى أى كثرت نميمته ، وحض حضيضى ، وكان حقه أن يتكلم على هذا فى مصادر الثلاثى ، ولكن أتى به هنا على سبيل الاستطراد لكثرة حـروفه ، كمـا كثرت حـروف السـداسى والخماسى ، وهو غير مقيس .

قال السـيوطى : وزعم قوم أنه مقيس وقوله هنـا وقد جعـلا مـا للثلاثى فعيلى مبالغة أولى من قوله فى التسهيل ، وقد يغنى فى التكثير عن التفعيل التفعال ، والفعيلى لأنه يوهم بظاهره أن فعيلى مصدر فعل بالتشديد ، وليس كذلك بل مصدر الثلاثى كما صرح به فى الناظم .

ومثال مجىء فعيلى مصدر تفاعل بفتح العين تراموا رميا بتشـديد الميم مسكورة والياء ، فالياء المسكنة ياء فعيلى والمفتوحة لام الكلمة ، ومن ذلك قولهم كان بينهم الرميا أى الترامى الكثير ، ففعيلى هنـا دال على المفاعلة بين متعدد ، وعلى التكثير والقياس هنـا التفاعل بضم العين كالتجاهل والترامى ، وهو هنـا مصدر للخماسى ، وسيرة ابن اسحاق ، ولم يكن بين القوم قتال إلا الرميا بالنبل أى الترامى .

فـائدة : ألف فعيلى ألف التأنيث ، وفعيلى هـذا من أوزان ألف ألف التأنيث المشـهورة ، ومن أوزانها المشهورة مطلقاً فى الأسم والوصف وغيره ، فعلى بضم ففتح مثل أربى لداهية موتاً أو غيره ، وأدمى وشعبى لموضـعين .

قال ابن قتيبة : ولا رابع لهـا ، ويرد عليه ابن هشام أرثى بالنون لحب من البقل يجبن به اللبن ، وجنفى بالفـاء والنون والجيم لموضع ، وجعبى لكبـار النمل ، ويرد عليه أيضاً ردبى لموضع ، وحلكى لدويبـة وكون فعلى هذا من المشهورة مذهب الناظم .

وقال ابن هشام : إنه من النـادر ، بل قال خطاب شاذ الماردى ، وفعلى بضم فسكون كبهمى اسم لنبات وأبهمت الأرض كثر بهماها .

قال سيبويه : يكون واحد أو جمعاً وألفه للتأنيث ، وقـال قوم : ألفــه للالحاق والواحدة بهـاة ، قال المبرد : هذا لا يعرف ، ولا تكون ألف فعلى إلا للتأنيث وحبل صـفة لمؤنث ، ولا مذكر لهـا ، والطولى تأنيث الأطول صفة ، والرجعى مصـدر ، وفعلى بفتحتين كبردى لنهر بدمشق ، وبطرسوس ، ولجبل بالحجاز ، ولقرية بحلب ، ومرطى مصدرا لمشية ، وحيدى صفة حمار حيادى يحيد عن ظله إذا تخيله أو لنشـاطه ، وصف به المذكر وفعلى بفتح فسكون كقتلى جمع قتيل ، ودعوى مصدراً ، وسكرى صفة ومثله ، سيفى للطوية ، واذا كان اسـماً كأرطى وعلقى لشجر صرف إن جعلت ألفـه للالحاق بجعفر ، ومنع الصرف إن جعلت للتأنيث وفعلى بالضم كحبارى وسمانى لطائرين ، وللواحد والجمع ، ويقـال فى الجمع أيضاً حباريت •

ووهم الجوهرى إذ قال : ألف حبارى ليست للتأنيث ، مع أنـه قال بمنع صرفه ، وإنمـا يمنع صرفه لألف التأنيث ، وفعلى بضم الفـاء وفتح العين مشدده كسمهى للباطل ، وللكذب وللهواء ، وفعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشدودة كسبطرى ، ودفقى لمشيتين ، الأولى فيهـا بتختر ، والثانيـة فيهـا إسراع وتدفـق ، وفعلى بكسر فسكون كذكرى مصدراً ، وحجل جمعـا للحجل بالفتح للمـاء المهملة والجيم ، وهـو طائر ، وظربى جمعـاً لظربان بفتح فكسر وهـو دابة منتنـة الريح ولا ثالث لهمـا •

وفعلى بضم الفـاء والعين وتشديد اللام ككفرى لوعاء الطلع ، طلع النخل ، لأنه يكفره أى يستره ، والمطلع نفسه عند الشيبانى ، وللطلق

حين يتشقق ، قال الغالى : والأول الصحيح ، لأن الاشتقاق يدل عليه ، وفى القاموس تثليث كافه وفاءه ، وحُذُرى و بُذُرى من الحذر والتبذير •

وقال ابن ولاد : البذرى الباطل وفعيلى بضم الفاء وفتح العين وتشديدها كخليطى وقبيطى ، وفعال بضم فتشديد كشُقّارى وخُبّازَى لنبتين ، وخضارى لطائر ، وباب حنفى وخذيفى وخليطى لا يختص بالقصر ، بل يأتى أوزان مثله ممدودة نحو عرواء بالمد للحمى ، وقوتها وأول مسها فى رعدتها ، وفخيراء بالمد وقد مر قصره ، ودخيلاء بالمد لباطن الأمور •

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق وجعل ماض مبنى للمفعول ، وألفه للاطلاق كما علمت فى أمثاله ، وما نائب الفاعل وللثلاثى متعلق بفعل محذوف هو وفاعله المستتر صلة ، ما وفعيلى مفعول ثان لجعل والأول ناب عن الفاعل ، ومبالغة ، ومبالغة مفعول لأجله منصوب بجعل ، والواو للعطف أو للاستئناف ، ومن تفاعل متعلق ببدلا قدم عليه للوزن والروى بمعنى مبدلا ، وفيه ما مر أولا •

وقد للتقليل أو للتحقيق ، والأول أولى ، ويرى مضارع مبنى للمفعول ، ونائبه مستتر جوازاً عائد الى فعيلى ، وبدلا مفعول ثان والأول ناب عن الفاعل ، وأيضا مفعول مطلق أى إض أيضاً أو آض أيضاً أو حال أى آيضا أو ذا أيض وصاحب الحال ضمير يرى ، وإنما ذكر ضمير فعيلى لأنه أريد به اللفظ والوزن •

وبالفعليلة افعلل قد جعلوا
مستغنيا لا لزوما فاعرف المثلا

أي وقد جعل العرب فى بعض المواضع الفعل المبدوء همزة الوصل الذى هو على وزن فعلل بتشديد اللام الثانية ، مستغنيا عن مصدره الذى هو الافعلال بتشديد اللام الأولى بمصدر على وزن الفعليلة بضم الفاء وفتح العين ، وكسر اللام مشددة بعدها ياء ساكنة ، وبعد الياء لام مفتوحة بعدها تاء ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر المقيس لا على سبيل اللزوم ، أى الاطراد نحو : اقشعر بتشديد الراء قشعريرة بضم القاف وفتح الشين وسكون العين ، وهى لام الكلمة والراء الأولى لام ثانية مكسورة بعدها ياء ، فراء فتاء زوائد ، أو اللام الثانية هى الراء الثانية ، والأولى زائدة ، واطمأن طمأنينة بضم الطاء وفتح الميم بعدها همزة ساكنة ، أو ألف زائدة ، وقيل : أصل وبعدها نون هى لام الكلمة مكسورة ، وبعدها ياء ساكنة ، وبعد الياء نون مفتوحة بعدها تاء ، والقياس الاقشعرار والاطمئنان ، وقد سمعا من العرب والى سماعهما وسماع مثلهما فى ذلك أشار بقوله : مستغنيا لا لزوما ، بل القياس المطرد نحو الاطمئنان والاقشعرار ، ولا نحو القشعريرة والطمأنينة •

وقد يقال : قصد بقوله فاعرف المثلا الاستظهار على كون الفعليلة مغنيا لا لازما ، لأنه لو كان لازماً لم يسمع الاقشعرار والاطمئنان والاشمئزاز ونحوها ، والمثل بضم الميم والثاء جمع مثال ، قال فى الخلاصة :

وفعـــل لاســـــم رباعـــى بمـــد
قـــد زيـــد قبـــل لام إعـــلالا

فقد الخ وهو جمع كثرة أريد به القلة ان أريد مثل الفعليلة لقلتها ، أو الكثرة إن أريد الافعلال بتشديد اللام الأولى وهو الكثير ، أو أراد الكثرة ولو أراد مثل انفعيلة ، لأن من تتبعها وجد كثيرا زائدا على عشرة وجمع القلة أمثلة أو أراد المثل مطلقاً ، أى فاعرف المقيس من المثـل والسماعى فهو جمع كثرة مراد به الكثرة ، ويجوز فتح الميم والثـاء فيكون مفرداً ، ومعناه المثـال ، والحق أن قوله لا لزوماً عائد الى ما فى البيت فقط لا الى جملة المصـادر الخارجة عن القياس المذكورة فى البيت قبله فى هـذا الباب ، كمـا هو ظاهر ، وكمـا صرح به صاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى فتح الأقفال ، لا عائد الى المصـادر الخارجة عن القياس المذكورة كمـا يوهمه تعبير صاحب فتح الأقفـال فى صغيرة إذ قال : وقد أشار بقـوله مستغنياً لزومـاً الى أن ذلك كله إنمـا هو على سبيل النيـابة عن المصادر القياسية ، لا على سـبيل اللزوم أى الاطراد ا ه .

لأن قوله مستغنياً معمـول لجعلوا ، وجعلوا مسـلط على فعلل ، ومستغنيا مسلط على بالفعيلة ، ولزوما معطوف على مستغنيا أو عائد الى الفعليلة على ما يأتى ، اللهم إلا إن جعل قوله لزوما معمولا لمحـذوف أى فعلوا ذلك ، أى أتوا بهـذه المصادر المذكورة من الفعليلة والفعيلى والتفعال والفِعال والتفعال غير لازمة لا لازمة .

فائـدة : ظاهر النظم أن هذه الأوزان المذكورة آنفا كلها مصادر ،

وعلى ذلك شرحت النظم تبعاً لظاهره ولتصريحه فى التسهيل بذلك ، وقد يقال : إنهــا أسماء مصادر كالعطاء من أعطى ، والغسل من اغتســل ، والوضوء بضم الواو من توضــأ وضعت موضع المصدر ، وهــو مذهب سيبويه ، وقد قال صاحب تحقيق المقال : كون القشعريرة والطمأنينــة مصدرين ليس مذهب سيبويه ، ولا مذهب أبى على ، وإنمــا هما عندهم اسمان لهاتين الحقيقين ، ولو كانا مصدرين للزمتهما همزة الوصل ، لأنها تلزم المصدر كمــا لزمت فعله ، فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة النبات من أنبت ، والذى للدمامينى أن هــذا ليس صريحاً فى كلام سيبويه بــل ظاهره .

قــال : وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصــدران أ هـ .

وقطع أبو حيان بأن هــذا مذهب سيبويه قال : لأنه جعل القشعريرة فى اقشعر كالنبات بمعنى الإنبات ا . هـ .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف ، وبالفعليلة متعلق بمستغنياً ، وقدم للوزن افعلل مفعول بــه أول لجعلوا ، قدم للوزن ومستغنيا مفعول ثان وجعلوا فعل وفاعل ، الواو لاعرب أو للنحــاة ، والصراف أى اعتقدوا أن الفعليلة مغن عن الافعلال بتشديد اللام الأولى ، ولزوماً معطوفاً على مستغنيا ، أى لا لازما أولا ذا لزوم ، والعطف بلا النافية ، ولا تحتــاج لتكــرار كمــا تقــول : جــاء راكبــا لا ماشــيا ، وأجــاز أبو يحيى كون لزوماً حالا من الفعليلة قرن بلا النافية ، وفيه الخالية بمصــدر على تأويله بوصف .

قلت : أو يقدر مضـــاف أى لإذا لزوم ، قال : والتقدير جعلوا الفعل مستغنيا بالفعلية فى حال كونه غير لازم ، ولم يكرر لا ضرورة كقوله :

قهـرت العــــدا لا مستعينا بعصـــبة
ولــكن بأنــواع الخـــدائع والمــكر

ا ه .

تأمل والفـــاء العطف عـــلى جعلوا عطف طلب على خبـر ، وهى للسببية ويجــوز كونهـــا رابطة لجواب محذوف الشرط أو للاستئناف ان أجازه الناظم ، واعرف فعل أمر مكسور الآخر لدفع التقـــاء الساكنين مستتراً لفاعل وجوباً والمثلا مفعول به .

لفاعل اجعل فعالا أو مفاعلة
وفعلة عنهما قد ناب فاحتملا

أى اجعل فعالا أو مفاعلة بكسر فاء الأول وضم ميم الثانى مصدرا للفعل الذى على وزن فاعل بزيادة الألف وفتح العين ، وقد ينوب عن الفعال والمفاعلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، فيغتفر ذلك •

مثال الأول : قاتل قتالا ، وضارب ضرابا ، وقارض قراضا ، وخاصم خصاما ، وعاقب عقابا ، وجادل جدالا ، ونادى نداء •

ومثال الثانى : قاتل مقاتلة ، وجادل مجادلة ، وضارب مضاربة ، وخاصم مخاصمة ، وقارض مقارضة ، وعاقب معاقبة ، وجالس مجالسة ، ونادى منـاداة •

ومثال الثالث : ماراه مرية أى مماراة ومراء ، وظاهر النظم أن فعلة مصدر حقيقى لفاعل بفتح العين •

والحق أنه اسم مصدر كأعطى عطاء وهو المشهور الذى هو ظاهر كلام سيبويه ، أو هو اسم استغنى به عن المصدر ، ويجاب بأنه لم يرد أن فعلة ناب فى المصدرية عن الفعال والمفاعلة حتى يكون ظاهر النظم أنه مصدر بل المراد أن فعلة جاء بدلا عن المصدر الذى هو الفعال ، والذى هو المفاعلة أى اسم غير مصدر ناب عن المصدر ، وهو غير مقيس ، وظاهر النظم أن الفعال والمفاعلة مقيسان جميعا وهو كذلك ، وهو ظاهر الخلاصة أيضا ، وبه صرح ابن هشام ، وحيث سمعا

معـاً فى لفظ واحد فظاهر ، وإن سمع أحدهمـا اقتصر عليه ، وقيل : ينطق بالآخر أيضاً ، وإن لم يسمع واحد منهمـا قيسا جميعا ، وقيل : أحدهمـا والحق قياسهما جميعاً .

والظاهر أن سيبويه يقول بقياس الفعال والمفاعلة جميعا ، لـكن المفاعلة عنده وعند غيره أكثر وروداً واطراداً ، ويكون فى كل فعل على فاعل بالفتح ، ولا يترك والفعال قد يترك قالوا مجالسة ، ولم يقولوا جلاسا فكلاهمـا عنده مطرد ، ولكن المطرد دائمـاً هو المفاعلة .

قال الدماميني : والمطـرد دائمـا عنـد سيبويه المفـاعلة ، فقد يتركون الفعـال ولا يتركون المفاعلة ، قالوا : جالس مجالسـة ، ولم يقولوا جلاساً ا . هـ .

ونقل بعضهم عن سيبويه أنا المقيس المفاعلة لا غير ، وأنـه احتج بأنهم قد يتركون الفعال ، ولا يتركون المفاعلة ، كمـا رأيت فى مجالسة ، وكمـا تراه فى المبدوء باليـاء فانه لا يأتى منـه الفعال لثقـل الكسر على اليـاء إلا ما شـذ ، وظاهر النظمين أن فعالا مقيس مطلقاً ، وليس كذلك ، فان المبدوء باليـاء يقتصر فيـه على المفاعلة ، ولا يقال منـه الفعال لثقل الكسر على الياء كمـا مر .

وقد نص الناظم فى التسهيل على ندور فعال فيمـا فاءه ياء ، حكى ابن سـيدة ياومه يواماً بكسر اليـاء ، وحكى مياومة على القياس ، ومعنى اليوام والمياومة المعاملة بالأيام كمـا فى القاموس ، وممن نص على ذلك ابن هشام فى التوضيح .

قال : ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو : ياسر ويامن أى فيقال ياسر مياسرة ويامن ميامنة ، أى أخذ بهم يساراً ، وأخذ بهم يميناً أى الى جهة اليمين ، والى جهة اليسار ، ولا يقال يمانا ويساراً وكذا قال السيوطى ، ويلزم مفاعلة فيما فاؤه ياء كياسر مياسرة ، وندر فيه فعال كياوم يواماً ، فالأولى للناظم أن لا يطلق فى النظمين ، بل يقيد الفعال بما لم تكن فاؤه ياء ، فان اليائى الفاء كثير ، لا نادر حتى يقال تركه لندوره ، وإنما يندر مجيء مصدره على فعال لثقل الكسر على الياء حتى زعم بعضهم أنه ليس فى كلام العرب ياء مكسورة أول الكلمة الإيعار جمع يعر ، وهو الجدى ويسار لغة فى يسار بالفتح •

واعلم أن أصل الفعال بالكسر الفيعال بالياء بعد الفاء ، وهى ألف فاعل بفتح العين قلبت ياء لوقوعها بعد كسرة وحذفت تلك الياء للتخفيف ، فهو أصل مهجور حتى إن النطق به يعد من الشذوذ ، وقد ورد قيتالا وضيرابا بإثبات الياء نص عليه الشيخ خالد وغيره ، ولا يقاس ، فالفيعال بالياء مما يشذ ، ولا يقاس فى مصدر فاعل بالفتح وشذوذه من حيث الاستعمال لا من حيث القياس ، لأن القياس يقتضى ثبوت تلك الياء ، وذلك هو الحق ولم يرتض صاحب التحقيق كون أصل فعال فيعالا •

قال وقيل : إن أصل فعال فيعال حذفت الياء استغناء بالكسرة تدليل الرجوع إليها فى الضرورة وفيه نظر ا • هـ •

قلت : لعل وجه النظر أنه قل النطق بها ، وندر وكثر عدمها

واطرد ، فكيف يقال إنه أصل ولا يكفى فى ادعاء الأصالة وجود الألف فى فاعل فتقلب عنه الياء ، وما ورد فى الضرورة من ثبوت الياء ، فإنما هو للإشباع هذا مراده ، والله أعلم .

والحق عندى ما مر ، لأن المصدر يشتمل على حرف فعله ، ولابد لفظا أو تقديراً كما بسطت فى محله ، واعلم أن المبدوء بالواو يصح يصح فيه الفعال والمفاعلة ، لأنه أقوى من الياء ، والياء لما كانت تنشأ من الكسرة كان كسرها كاجتماع كسرتين نحو : واصله وصالا ومواصلة ، وواعده وعاداً ومواعدة .

الإعراب : لفاعل متعلق بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، وفعالا هو الأول ، أى كائنين بكسر النون الثانية ، ومفاعلة معطوف على فعالا ، وأو التخيير أو بمعنى الواو ، واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بواو محذوفة أو لفاعل متعلق بمحذوف نعت لمفعول ثان محذوف ، أى مصدرين ثابتين لفاعل ، وإن جعلت اجعل بمعنى اثبت بكسر الباء تعدى لواحد هو فعالا ، ويتعلق لفاعل باجعل .

والواو للاستئناف أو للعطف أو للحال ، وصاحب الحال فعالا ومفاعله ، فيكون الربط بالواو والضمير أو ضمير اجعل ، فالربط بالواو على حد جاء زيد والشمس طالعة إذا أعربت جملة الشمس طالعة حالا ، وفعلة مبتدأ ، وعنهما متعلق بناب ، وقدم للوزن ، والضمير عائد لفعال ومفاعلة ، وقد حرف تحقيق أو تقليل ، لأن قد تكون للتقليل مع الماضى كالمضارع ، ولا مانع من كونها للتحقيق والتقليل ، كما نصوا عليه .

وناب ماض مستتر الفاعل عائدا لفعلة ، وذكر لأن المراد به اللفظ ، والوزن والجملة خبر ، والرابط هو المستتر ، ويجوز عطف فعلة على فعل أو مفاعلة ، فينصب ، وجملة قد ناب حال من فعلة وهو معرفة علم على ما كان بوزنه ، وفعله فاعل بالفتح ، وفائدة قد ناب الدلالة على الفرعية أو عليها وعلى القلة ، والفاء للعطف على قد ناب وللسببية .

واحتمل ماض مبنى للمفعول ، والنائب مستتر جوازاً عائداً لفعلة أى سومح فيه ، واغتفر وقيل وهذا أولى من كون الجملة معطوفة على جملة فعلة قد ناب ، وأولى من كون الفاء للعطف أو للاستئناف ، واحتمل أمر مستتر الفاعل جوباً ، مفتوح التاء مؤكد بنون خفيفة قلبت ألفاً .

مـــا عينـــه اعتلت الإفعــــال منـــــه
والاستفعال بالتـــا وتعويض بها حصلا

من المزال • • • •
• • • • • •

أى الفعل الذى على وزن أفعل المعل العين يجيء مصـــدره بوزن إفعال بكسر الهمزة ، لكن تنقل فتحة عينه لفائه فتقلب ألفا ، فتجتمع ألفان فتزال احداهمـــا أعنى تسقط ، فيؤتى بالتاء عوضاً عنهـــا ، والفعل المعل العين الذى على وزن استفعل يجيء مصـــدره بوزن استفعال ، لكن تنقل فتحة عينه لفـــائه فتقلب ألفـــا فتجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما وتعوض عنهـــا التـــاء •

مثال أفعل : أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة ، وأعاد إعادة ، وهو رباعى أعنى الفعل بزيادة الهمزة •

ومثال استفعل : استقام استقامة ، واستعان استعانة ، واستبان استبانة ، واستعاذ استعاذة ، وهو سداسى أعنى الفعل بزيادة الهمزة والسين والتـــاء ، والأصل مثلا أقام اقواما بكسر همزة المصدر ، واستقام استقواما ، وأبان ابيانا ، واستبان استبياناً ، فحمل المصدر على فعله فى الإعـلال ، فنقلت فتحة الواو واليـــاء لمـــا قبلهمـــا ، وهمـــا عين الكلمة فقلبتا الفين لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، فاجتمعت ألفان : ألف أصـــلها ياء أو واو وهى عين الكلمـــة ، وألف الافعـــال والاستفعال ، فيجب حذف احدى الألفين لئـــلا يلتقى ساكنان ، أو قل

نقلت حركة الواو والياء لما قبلهما ، والذى قبلهما هو فاء الكلمة ، ثم قلبتا ألفا لتجانس الفتحة ، ولكن ما مر من كون القلب ألفا للتحرك فى الأصل وانفتاح ما قبلهما أولى وأقوى •

قلت : ذكرت الشراح بعض ذلك وقد يبحث فيه بأن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن ، والجواب عندى أن ذلك فى غير الإفعال والاستفعال ، لأن الإعلال فيهما بالحمل على الفعل ، والاشتراط المذكور إنما هو فى استحقاق الكلمة لذاتها الإعلال ، ولأنه ولو وقع بعدها ساكن لكن لما كان هذا الساكن يحذف بعد إعلال الواو قبلها كان وجوده كالعدم ، وهذا التوجيه الآخر مبنى على أن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال •

وقد اختلف فى المحذوف من الألفين : فقال الناظم فى الخلاصة فى أواخرها وفى التسهيل ، وسيبويه والخليل والبصريون غير الأخفش ، وابن هشام فى التوضيح والمغنى : إن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال ، والتاء عوض عنها لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل ذكر العلتين السابقتين ابن هشام ، وذكر الآخرة الشيخ خالد ، ويبحث فيها بأنه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستثقال كما قاله الدنوشرى ، وأجاب الإسقاطى بأن الجمع بين الألفين ممكن ، بل وقع فى صريح كلام القراء والنحاة •

قال الصبان : أى عند المد بقدر أربع حركات ، وإلى كون المحذوف ألف الإفعال والاستفعال أشار الناظم فى الخلاصة بقوله :

وألف الإفعـــال واســـتفعال
أزل لــــدى الإعـــلال

والتا ألزم عوض •

ويؤيده أنه عهد حذف حرف العلة قبل الآخر نحو : زناديق وزنادق ، وقد علمت أن قلب العين ألفاً سابق على حذف ألف الإفعال والاستفعال ، وبــه صرح أيضاً فى التوضيح ، وصرح ابن الناظم بأن حذف الألف سابق على القلب ، وإنمــا احتاجوا أن يقولوا بعد النقل تحركت وانفتح مــا قبلها الخ ، مع أنه قد يقــال لمــا نقلت حركتها حذفت لأنه لابد فى الفعــل من ذلك والمصــدر تبع له فى الإعلال ، ولأن الكلام فى حذف الألف الثانية وهى ألف الإفعال والاستفعال ، نعم للاخفش ومن معـه أن يقولوا ذلك فافهم •

وقال الأخفش والفراء والكوفيون : إن المحذوفة هى الألف المبدلة عن عين الكلمة ، وهى الألف الأولى فى الأمثلة المتصــلة بالفاء بعدها ، والتــاء عوض ، ويؤيده أن المعهود فى التــاء أنهــا لا تعوض إلا عن الأصول كعدة وثبة وسنة ، وأن ألف الافعال والاستفعال دال على معنى ، فتفوت الدلالة بحذفه ، ولأنهــا أعنى العين اعتلت فى الفعل والمصـدر محمـولا عليه ، فطرقه التغيير بنقل حركتها وقلبهــا ، والتغيير يأنس بمثله ، وأن العين كثيراً ما يعــرض لهــا الحذف فى غير هــذا الموضع فحذفهــا أولى ، وأنه إذا اجتمع الزائد والأصــل فالمحذوف هو الأصل ، وإذا التقى ساكنان فالمحذوف هو الأول •

ويجاب عن هذين بأن محل ذلك ما إذا كان الثانى حرفاً صحيحاً من

الساكنين ، وهذا معتل ، وقد مر مثل هذه فى مقول ومبيع ، فهنا ما هنالك ، والناظم لم يبين فى هذا النظم ما المحذوف ، بل أطلق أن التاء عوض مما أزيل وحذف فيصح تخريجه على أحد المذهبين ، ولكن الحق أن مراده أن المحذوف ألف الافعال والاستفعال لتصريحه به فى الخلاصة ، فليخرج هذا النظم عليه وبه صرح أيضاً فى الكافية فى باب الإبدال، ظهر لى أنه صرح بأن المحذوف العين فى باب تصريف الفعل غير الثلاثى من الكافية ، فيصح تخريج هذا النظم عليه ، ولكن تخريجه على ما مر أولى لأنه الأكثر فى كتبه ، وكأنه أطلق هنا ليعم المذهبين •

ومراده بالاعتلال الإعلال ، أطلق العام وأراد الخاص كما مر مثله ، لأن المعتل غير المعل ، وهو الذى حرف العلة فيه متحرك جار مجرى الصحيح كما مر نحو : استحوذ استحواذاً ، واستعور استعواراً ، واستحول استحوالا ، واستعيل الصبى استيعالا ، وأغيمت السماء إغيامه ، وأحول إحوالا ، وأعول إعوالا كثر عياله أو رفع صوته بالبكاء فأثبت ألف الإفعال والاستفعال وعين الكلمة ، فلا تاء تعوض وهذا عند النحاة يحفظ ولا يقاس عليه وهو شاذ ، وهو تنبيه على الأصل ، فالأولى تعبيره فى الخلاصة بالإعلال لا بالاعتلال ليخرج هذه الأمثلة ونحوها مما صح فيه حرف العلة ، ووقع عينا فى أفعل أو استفعل حيث قال : وألف الإفعال واستفعال أزل لدى الإعلال ، والأولى أن يعبر هنا أيضاً بالاعلال ، ولكنه عبر بالاعتلال العام ، والمراد الإعلال الخاص لقرينة أن المتحرك كالصحيح ، فلا يحذف فضلا عن تعويض التاء ، ولقرينة الخلاصة •

وقال أبو زيد : إن تصحيح العين لغـة قوم يقاس عليها مـا لم يرد فتقول عليهـا : أقام إقواماً ، واستقام استقواماً ، وهكذا وحكى الجوهرى عن أبى زيد أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحياً مطرداً فى البـاب كله .

وقـال الجوهرى فى موضع آخر : تصحيح هـذه الأشياء لغـة فصـيحة .

وقـال الناظم فى التسهيل : إن التصحيح مطرد فى مـا أهمـل ثلاثيه ، وأراد بذلك استنوق الجمل استنواقاً ، واستيتست الشـاة استيتاساً ، واحترز بالإفعـال والاستفعال عن غيرهما ممـا أعلت عينه كالافتعـال والانفعال ، فانهـا تثبت ولا تحذف فكـلا عن التعويض كاختار اختياراً ، وانقـاد انقياداً ، هـذا وقد لا يؤتى بالتـاء عوضـاً عن المزال كمـا قال فى الخلاصة : وغالباً ذا التـاء لزم آى ، وصاحب مـا ذكر من نحو إقـامة واستعاذة التـاء غالباً أو المراد لزم التـاء فى غالب المواد فلا يقال اللزوم ينافى الغلبة ، وعلى الغلبة يحمل مـا هنا ، وحذف تلك التاء أجازه بعض مطلقا .

قـال بعض : وهو مذهب سيبويه مستدلا بقوله تعالى : (وإقام الصـلاة) قال سيبويه : تقول أريته إراء مثـل أقمته إقاما ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، وبعض إن أضيف الاسم نحـو : (وإقام الصلاة) وهو مذهب الفراء وهـو الظاهر عند بعض ، ومـا استدل به سيبويه يمكن رده اليـه ، وإن لم تكن الإضافة فالحذف غير مقيس ، وبعض فى الشعر .

وصرح فى أواخر الخلاصة بأن حذفها سماعى ، قال : وحذفها بالنقل ربما عرض أى بالسماع •

قال ابن الناظم ، والشيخ خالد فى أو آخــر التصريح : ويكثر حذفهــا مع الإضافة ، قيل : وحسن حذفها فى الآية مقارنته لقوله بعد : (وإيتاء الزكاة) وفى الحديث كاستتار البدر ، قال الشيخ خالد مع ابن هشام ، وقد تحذف انتــاء للإضافة عند ابن مالك ، وحذفهــا مع غــير الإضافة قليل حكى الأخفش أجاب إجابا ، وأراه إراء ، أصل إراءاً رأى نقلت فتحة الهمزة للراء ، ثم حذفت وقلبت اليــاء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، وهذا بناء على أن الهمزة حرف علة وهــو مذهب النظم ، وإلا فالعين غير معتلة قاله زكرياء ، وظاهره أنه حذفت الهمزة من أول الأمر بدون قلبهــا لتحركهــا فى الأصــل وانفتاح مــا قلبها ، وهــو خلاف ما نحن فيه ، فلعله أراد حذفت بعد قلبهــا ألفــاً ، وعلى القول الآخر تقلب ألفــا وتحذف ألف الأفعال •

والحق أن لا يكون خلاف فى إراءة ونحــوه أن المحذوف همزة رأى لا ألف الافعال ، فليس من باب إقامة فى كل وجه ، بل من حيث وجود النقل والحذف ، ومطلق القلب للهمزة ألفاً ان قلنــا به واستحقاق التاء •

واعلم أنه قال صاحب التحقيق : إن ظاهر كلام بعض الأئمــة أن الخلاف فى مسألة إقامة واستقامة ليس بمنصوص عليه أصــالة ، وإنمــا هو إجراء على الخلاف فى مقول ومبيع ا • هـ بإيضاح منى •

واعلم أن وزن نحو : إقامة على القول بأن المحذوف ألف الافعال إفعلة بكسر الهمزة وفتح الفـــاء وسكون العين على ظاهر اللفظ ، وعلى القول بأن المحذوف عين الكلمة وزنه إقالة بكسر الهمزة وإسقاط العين ، ووزن نحو استقامة على القول بحذف ألف الاســـتفعال استفعلة بكسر الهمزة والتاء ، وسكون السين بينهمـــا وفتح الفاء ، وسذكون العين على على ظاهر اللفظ ، وعلى القول بحذف يمين الكلمة وزنه استفالة بكسر الهمزة والتاء وسكون السين وفتح الفاء ، وإسكان العين •

الإعــراب : مـــا مبتدأ واقعة على الفعل الذى على وزن أفعل ، والذى على وزن استفعل وعين مبتدأ والهـــا مضاف اليه ، واعتلت فعل ماض مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى عينه ، وتاء التأنيث كسرت لالتقاء لساكنين ، والجملة خبر المبتدأ الذى هو عين والرابط المستتر ، والمبتدأ والخـــبر صـــلة ما ، والهـــاء عائد والإفعال بسكون اللام مبتدأ ثان ، والاستفعال معطوف عليه ، ولامه الأولى مكسورة لالتقـــاء الســـاكنين لا بحركة النقل ، لأن همزة استفعال للوصل فلم تثبت فضلا عن تحريكها ، ومنـــه متعلق بمحذوف حال من الإفعـــال والاستفعال على القول بجوازه من المبتدأ أو حال من ضمير الاستقرار فى قوله بالتـــاء أو بمعرف بأل محذوف نعت لإفعال أى الافعال الكائن أو المأخوذ منـــه ، ويقدر مثله للاستفعال •

وبالتا بالقصر للضرورة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، أى ثابتان بالتـــاء ، والجملة خبر الأول والعائد هاء منـــه لأنهـــا عائدة الى مـــا ، ويجوز تعليق منـــه بالاستقرار ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة أو مقطوفة بواو محذوفة ، والـــواو للعطف أو للاستئناف أو للحـــال ،

وصاحب الحال التا أو ضمير الاستقرار ، تعويض مبتدأ وبهـا متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والروى والحصر ، والضمير للتاء •

وحصلا ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ والرابط هو المستتر ، وسوغ الابتداء بتعويض تقديم واو الحال إن جعلنا الواو للحال ، وإن جعلناها للعطف فالمسوغ العطف للجملة على جملة فيهـا معرفة على مذهب الناظم من أنه لا يخص بالمفردات ، والمسوغ الحصر إن جعلت للاستئناف أو إرادة الحصر مطلقاً وحده ، أو مع مـا مر أى مـا حصل بهـا إلا تعويض ، كمـا أن المراد أيضاً مـا حصل التعويض هنا إلا بهـا ، بل هـذا الحصر الآخر دلت عليه العبارة حيث قدم قوله بهـا ، ومن المزال متعلق بحصل ، والمزال نعت لمحذوف ، أى الحرف المزال أى المحذوف ، وهو اسم مفعول أزال الذى هو متعد بالهمزة •

ومن بمعنى عن أو للبدلية ، ولا تعلق بتعويض لأنه يلزم عليـه الاخبار عن المصـدر قبل تمام معمولاته ، وهو كالموصول لا يخبر عنه قبل تمام صلته ، وإن أجزنا الإخبار عنـه قبل تمام معمولة مطلقاً على قلة ، أو للضرورة ويسهلها أن المعمول جار ومجرور ، أو مجرور وعلقناه به كان تعليقه به مسوغاً ، وكذا إن علق قوله بهـا بتعويض يكون تعليقه به مسوغاً ، وعليه عول صاحب تحقيق المقال ، وزعم أن الباء سببية أو ظرفية ، ويصح كون المسوغ كون المبتدأ فاعلا فى المعنى •

• • • وإن تلحق بغيرهما

تبن بهـا مـرة من الذين عمـلا

أى وإن تلحق التـاء بغير الإفعال واستفعال المعانى العين مما لم

تكن فيه التاء عوضاً ، ولا مبنيا عليها المصدر تظهر بها المرة الواحدة مما عمله العامل نحو : أكرم إكرامة ، وأحول إحوالة ، واستخرج استخراجة ، واستحوذ استحواذة ، وانطلق انطلاقة ؛ واقدر اقتدارة ، واختار اختياره ، وتقاتل تقاتلة ، وأعطى إعطاءة ، وقعنسس اقعنساسة ، واغدودن اغديدانة ، وقدس تقديسة ، وتدحرج تدحرجة ، واقشعر اقشعرارة ، وقاتل قتالة فضمير تلحق للتاء ، وكذا الضمير فى بها ، وضمير قوله بغيرها للافعال والاستفعال المعلى العين ، وتبن بفتح التاء بمعنى تظهر ومرة أى الفعلة الواحدة ، والذى عمل بمعنى الفعل الذى فعله الفاعل ، وزعم فى فتح الأقفال المراد بالذى عملا المصدر ، وأنه سماه معمولا لأنه مفعول مطلق ا ه •

وأصله لصاحب تحقيق المقال وغيره ، وتبعه فيه والأولى ما قلته ، وظاهر النظم أن التاء تلحق للدلالة على المرة فى كل مصدر سماعى ، أو مقيس مشهور أو غير مشهور ، مما لا تاء فيه ، ونص عليه فى التسهيل نصاً فذلك مذهب للناظم لا سهو منه ، ولا إطلاق فى محل التقييد كما توهمه أبو يحيى ، وقد مر أنها تلحق المقيس ، والمشهور على تفصيل سابق •

وزعم أبو يحيى أنها لا تلحق مصادر هذا الباب إلا ما كان منها مجرداً من التاء مقيساً ، وأما المسموع فلا تأمله فإن قوله وأما المسموع فلا ظاهر فى أن المسموع مطلقا لا تلحقه ، ولا تلحق إلا القياسى وهو قول قد تقدم ذكره ، وعليه فان قلنا الفعال كالقتال غير مقيس لم تلحقه التاء ، وإن قلنا بقياسه لحصته ، وإن قلنا بعدم قياس الفعلال لم تلحقه كدحراج ، وإن قلنا بقياسه لحقته كدحراجة •

قال صاحب التحقيق : لا تلحق الفعلال بالفتح كالزلزال ، وفعالا بالكسر والتشديد ككذاب وتفعالا كتملاق بكسر الأولين وتشديد الثالث ، وفعلى كقهقرى ، وفعلاء كقرفصاء ، وتفعال بالفتح والسكون كتكرار وتفعالا بالكسر والسكون كتبيان ، وفعلى بالكسر والتشديد كحثيثى على ما اقتضاه كلام الناظم أنها من مصادر غير الثلاثى والحاصل أنها تلحق المصادر الأصول لا الفروع النائبة ا • هـ •

قلت : ليس ظاهر النظم أن فعيلى من غير الثلاثى بل صرح بأنه من الثلاثى ، والجواب أنه أراد بفعيلى الذى ظاهر النظم أنه من غير الثلاثى فعيلى النائب عن التفاعل •

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وإن حرف شرط وتلحق مضارع مبنى للمفعول شرط أن ونائبه مستتر جوازاً عائد للتاء ، وبغير متعلق بتلحق ، وهما مضاف إليه أو المضاف إليه الهاء فقط ، والميم زائدة ، والألف علامة الاثنين ، وتبن تفتح التاء مضارع مجزوم على الجواب ، وبها متعلق بتبن وها فى بها عائدة للتاء ، ومرة فاعل تبن ، ومن الذى متعلق بتبن أو بمحذوف نعت لمرة ، وفعل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة صلة ، والرابط هو المستتر ، وذلك الذى سبق مبنى على أن الحق من اللازم تعدى بالهمزة لواحد ، وإن قلنا : إنه من المتعدى فيتعدى مع الهمزة لاثنين فباء بغيرهما زائدة وغير مفعول به ثان •

ولك أن تجعل تلحق مبنيا للفاعل ، والفاعل مستتر وجوباً عائد للمخاطب ، فيكون المفعول الأول محذوفاً أى وان تلحق التاء ، والثانى غير وزيدت فيه الباء وإن عدى لواحد محذوف فالباء غير زائدة وعلى كل حال

فالماضى رباعى ، ولك أن تقرأه مفتوح التــاء ثلاثياً ماضيه وفاعله عائد للتاء ، وباء بغير زائدة وغير مفعول به ، ولك أن تجعــله لازما أى وإن تتصل بغيرهما فالباء غير زائدة •

ولك أن تجعل تبن مضارع أبان فتضم التــاء خطاباً ، ومرة مفعول به ولو على بناء تلحق المفعول ، فيكون كالإظهار بعد الخفــاء أخفى فى تلحق بالبنــاء المفعول إذ لم يخاطب به ، وأظهر فى تبن وهــذا إن أراد بفاعل تلحق المخاطب ، لكن أناب عنــه المفعول ، ولك على ضعف أيضا أن تجعل تبن رباعياً للغيبة ضميره للتاء ، وبهــا على حذف مضــاف أى بنفسهما ومرة مفعول به •

فــائدة : مرة فى مثــل قولك : فعلت كذا مرة ظرف زمان قــاله البطلاوى وغيره ، وقال المرزوقى ، والناصر اللقانى : مفعول مطلق مبين للعدد وهو الملائم لجميع استعمالاتها ، وتكرر بالفعل ببعد فيقــال مرة بعد مرة ، وبمثل بعد وقد تكرر بدون فصل فيقال : مرة مرة فقيل الثانى تأكيد الأول ، وقيل : حال على حد فهمت الكتاب مســألة مســألة ، والله أعــلم •

ومــرة المصـــدر الـذى تلازمـــه
بذكر واحــدة تبـــدو لمــن عقـــلا

أى والمرة من المصـــدر الذى تلازمه التـــاء إنمـــا تظهر لمن كان ذا عقل بذكر مـــا يدل على الوحدة من نحو : واحدة ومرة كإعانة واحدة ، واستقامة واحدة ، واستعانة واحدة ، ودحرجة واحدة ، ومقاتلة واحدة ، وتزكية واحدة ، وقشعريرة واحدة ، سواء فى ذلك المقيس وغيره كما رأيت ، وضمير تلازم للتاء والهاء للمصدر المنعوت بالذى ، وتبدو بمعنى تظهر وضميره للمرة ، وقد بسطت الكلام فى غير هذا على الوحدة وتصاريفه •

فـــائدة : لك أن تجعـــل قوله ومرة المصـــدر الذى الخ راجعـــاً للثلاثى وغيره ، ولو كان الباب لغيره ، لأنه أكثر فائدة من رجوعه لغير الثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصل للثلاثى بعض اشتراك فى هذا الباب ، إذ قال : وقد جعلاما للثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصـــل للثلاثى بعض اشتراك فى هـــذا الباب ، إذ قـــال : وقد جعلا مـــا للثلاثى فعيـــلى مبالغـــة •

الإعـــراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ومرة مبتـــدأ مضـــاف للمصـــدر المنعـــوت بالذى الموصـــول بجملة تلازمه من فعل وفاعل مستتر جوازاً ، ومفعول هو الربط ، والصلة لغير مـــا هى له ، ولم يظهر الضمير لضرورة ، أو لأنه أجاز عند أمن اللبس عـــدم الظهور ، وبذكر متعلق بتبدو قدم للوزن وللحصر بحسب مـــا حذف أى بذكر مثل واحدة ، أو بذكر واحدة ونحوه •

وتبدو فعل مضارع مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ والرابط هو المستتر ، ولمن متعلق بتبدو ، وجملة عقل من فعل ماض وفاعل مستتر هـو الرابط صـلة من أو صفتها ان قال بجـواز كـون من موصوفة ، قال صاحب التحقيق : ويجوز أن يكون بذكر خبر أو باءه سببية أو للمعية ، وتبدو صفة واحدة أو لا محل له ا ٠ هـ

ولعله أراد أن الباء للسببية أو للمعية مطلقا لا على هـذا الوجـه فقط كما توهمه عبارته ، والله أعلم ٠

بـــاب

المفعــل والمفعــل ومعانيهما

أى هذا أو أقرأ باب المفعل بفتح الميم والعين ، والمفعل بفتح الميم وكسر العين ، وما يعنى بهما من حدث أو زمــان أو مكان ، وذلك أولى من ضبط المفعل الأول بالكسر ، والثانى بالفتح ، لأنه ابتدأ فيما يأتى بالمفتوح ، ومعانى معطوف على الأول أو على الثانى ، لأن لكل منهمــا معانى مضاف للضمير بعده وكأن الفصلين الآتيين ليسا من جملة الباب ، وإلا قال والمفعلة بالفتح والمفعل بكسر الميم وفتح العين ، والمفعال والمفعلة بكسرها إلا أن حذفها تخفيفا لقرينة ذكرها بعد ، والمعانى جمع معنى •

قال السيد فى حواشى شرح الشمسية : المعنى إما مفعل كما هــو الظــاهر من عنى يعنى اذا قصــد أى المقصــد ، وإما مخفف معنى بالتشــديد اسم مفعول منه ، أى المقصود •

قال الصفوى : قوله : أما مفعــل أى مفعــل هــو اســم مــكان أو مصدر ميمى ، وكلامه يحتملهما تأمل ا هـ •

قال السيد فىحواشى الشمسية : للمعنى معنيان أحدهما : ما يقصد بالفعــل من اللفظ والثانى ما يمكن أن يقصــد من اللفظ •

قال الصفوى : وهو فى اللغة بمعنى المقصــود من عنى أى قصــد من غير اعتبــار قصده من اللفظ بالفعــل أو القوة ، قال : وذكر بعض

معنى آخر يحتاج انقل وهو المقصود من الشىء ، والله أعلم ، وقد سبق الخلاف فى المصدر الميمى فقيل مصدر وقيل اسم مصدر وحده الاسم الدال على الحدث وحده المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة واسم المكان والزمان هو اسم وضع لزمان أو مكان ، باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد قاله السعد ، فقوله : وضع لزمان أو مكان شامل لنحو يوم ومكان ، وقوله : باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يومك أو مكانك حسن ، وقوله : مطلقا إلخ مخرج لنحو : صمت يوما ، وجلست أمامك ، فان يوما وإماما فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل ، فهما بقيد وقوعهما فعل عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب ، أو مكانه فانه وضع لذلك ، سواء وقع بعد عامل أم لا ، وكذلك مخرج فان معناه زمان الخروج المطلق أو مكانه ، ولذلك لم يعملوا اسم الزمان والمكان فى مفعول ، ولا ظرف فلا يقال مقتل زيدا ، ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الاطلاق الى التقييد ، وأما قوله :

كان مجرى الرامسات ذيولها
عليه قضيم نمقته الصوانع

باضافة مجرى الى الفاعل ، ونصب ذيول على المفعولية فمجرى فيه مصدر ميمى على حذف مضاف أى مكان جرها ذيولها ، وانما قدرنا مضافا ليصح الأخبار بقضيم ، والرامسات معناه الرياح التى تثير التراب ، وترمس به أى تدفن ، والقضيم الرق الذى يكتب فيه ، ونمقته زينته ، وذلك لأن اسم الزمان والمكان اسم اذات غير مذهوب بها مذهب الصفات ، ولا دلالة على مجرد الحدث ، فلم تعمل بخلاف

المصـدر ، فانه دال على مجرد الحدث ، وبخلاف اسم الفاعل فانه صفة ، والمقصود فى الصفة الحدث ، ويخرج أيضا بقوله باعتبار وقوع الفعل نحو : المقبرة والمسجد ، فانهما اسمان لمكانين خاصين لم يلحظ فيهما وقوع الفعل ، وإنما يذكران هاهنا باعتبار الأصل ، ويجوز اخراجهما بقوله من غير تقييد •

قال الغزى : ويستفاد من قوله : وضع لزمان أو مكان ما تقدمت الاشارة اليه آنفا من مفارقة أسماء الزمان والمكان لسائر المشتقات غير الآلة فى الاتصاف بالوصفية ، وذلك لأن الصفة هو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود ، وهو ليس بصادق على أسماء الزمان والمكان ، لأخذ خصوص الزمان والمكان فى مدلولهما ، واعتبار الابهام المطلق فى مدلول الصفة حتى بالقياس الى خصوص الجسمية مثلا ، هذا هو التحقيق ، وبه تبين سقوط زعم من ادعى فساد تعريف الصفة المذكور مثلا بانتقاضه بأسماء الزمان والمكان والآلة ، وفى حواشى العضد للسيد المحقق ، والآلة تدل على خصوصية الذات بكونه زمانا أو مكانا أو آلة مثلا المقتل ليس معناه شيئا يقع فيه القتل ، بل زمان أو مكان يقع القتل فيه ، ولم يصح مكان مقتل ، كما يصح مكان مقتول فيه •

وقال فى مراح الأرواح : اسم المكان مشتق من المضارع المبنى للفاعل ، لمكان وقع فيه الفعل ، والزمان كذلك ، لكن لزمان وقع فيه الفعل أ هـ •

فتراه يزعم أنهما مشتقان من المضارع ، وهو قول ، والحق

اشتقاقهما من المصدر ، ثم المصدر الميمى غير مشتق ، وقيل مشتق من الفعل على ما مر فى المصدر ، وقيل مشتق من المصدر غير الميمى •

واعلم أن اسم المكان واسم الزمان واسم المصــدر تصاغ من كل فعل متصرف تام أو ناقص نحو : المكان أى موضــوع الكون ، والحصول لكن تغلبت عليه الاسمية ، فخـرج عن معنى اسم المكان ، ونحــو المصير أى مكان يصار اليه أى مكان الصيرورة ، والكل مقيس ، نعم شرط نصب اسم المكان على الظرفية ، وكذا اسم الزمان أن يكون العـامل فيــه من لفظه ، ومعناه كجلست مجلسك ، وأنا جالس مجلسك ، وأعجبنى جلوسى مجلسك ، أمى فى مكان جلوسك ، وإلا لم ينصب على الظرفية بــل على غيرها ، أو يرفع أو يخفض •

وانما لم يكتف فى نصبه عليها بموافقه معنى كما فى المصدر ، فيقال : أنا قاعد مجلسك لمخالفة نصبه عليهــا القياس ، لأنه مختص فلم يتجاوز به السماع ، بخــلاف المصدر نحـو قعدت جلوســا قاله ابن هشــام فى المعنى ، ولاشتراط ذلك قال فى المغنى : ومن الوهم قول الزجــاج فى : (واقعدوا لهم كل مرصــد) أن كل ظرف ورده أبو على فى الأغفــال بأنه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، وجــوز الرضى نصبه على الظرفية ، وعبارته وينصبه أيضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لــم يشتق مما اشتق منــه نحو : جلست موضــع القيــام ، وتحركته مكان السكون ، وقعدت موضعك ، ومكان زيد ، وجلست منزل فلان ، وقعدت مركزه ، قال تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصــد) أ هـ •

قلت : أنت خبير بأن نحــو مكان أو موضــع انمــا يكون اســم

مكان ميميا بحسب الأصــل ، ومما يظهر لى أن نصب كل على الظـرفية المكانية يكتفى فيها باضافة كل ما دل على مكان ، فلا وهم ، وأما قولهم : هو منى مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومعقــد الازار بتقــديم العين ، ومنزلة الشغاف ، ومقعد راى الضرباء فشـذ لأن العامل ليس من لفظه أى هو منى فى القرب مقعــد القابلة من النفســاء ، وفى البعــد مناط الثريا من الدبران ، وفى التوســط مزجر الكلب من الزاجر ، وفى القرب معقد الازار من مؤتزره وعاقده ، ومنزلة الشغاف من القلب ، والشغاف بالفتح غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، وشغفه الحب بلغهــا ، ومقعد راى الضرباء من الضرباء والراى الأمــين المشرف على الذين يضربون القــداح لئلا يخونوا وموضعه أعلى منهــم ، والضرباء بالمد جمــع ضريب وهو الذى يضرب القداح والظرف ، ومن الأولى متعلق بمحذوف هو الخبر .

وهذا أولى من تعليق الدمامينى إياها بالقرب أو البعــد أى قــربه منى مقعد القابلة ، وبعــده منى منــاط الثريا ، لأنه لا يناسب جمــل تلك الأسماء ظروفا ، ومن الثانية الداخلة على النفساء مثلا متعلق باسم المكان لاشتقاقه ، قاله الشــيخ خالد ، والمراد بقول الطبــلاوى : إنــه لا يعمــل فى ظرف أنه لا يعمــل فى الظرف المعهود ، ويعمل فى الجــار والمجــرور ، ومزجــر الكلب ذم ، ومناط الثريا مدح ، هو منى منــاط الثريا أى بعيد على كبعــد الثريا وعلوها عنى .

من ذى الثــلاثة لا يفعـل لــه ايت بمفــ
ــعل المصـــدر أو ما فيـــه قد عمـــل

أى ايت من الفعل الماضى المتصرف الذى هو صاحب ثلاثة أحـــرف الذى ليس مضـــارعه مكسور العـــين ، كيفعـــل بكسرها بل مفتوحهـــا أو مضمومها باسم على وزن مفعـل بفتح الميم زائدة ، وبفتح العـــين للدلالة على معنى المصدر ، فيكون مصدرا ميميـــا أو اسم مصـــدر على الخـــلاف ، أو للدلالة على المكان الذى فعـــل فيـــه ذلك الفعـــل ، فيكون اسم مكان أو على الزمان الذى فعل فيه ذلك الفعـــل ، فيكون اســـم زمـــان ، فأنت خبير أنـــه أراد بـــذى الثلاثة الفعـــل ولا مســـامحة فى تغييره ، كمـــا زعم صاحب تحقيق المقال •

مثال المصدر من المضارع المفتوح : حـرم الله ممنع الزكاة بفتح الميم الأولى والنـــون ، أى حـــرم منعهـــا ، وأعجبنى مفـــرح المسلم أى فرحه ، ويجب على المكلف المستطيع المذهب الى الحج أى الذهاب اليـــه ، وهى عن المشرب حال القيام أى عن الشرب (ومنامكم بالليـــل) أى نومكم من نام ينـــام (وابتغاء مرضاتى) أى مرضاى مثـــل به فى فتح الأقفـــال ، وهو كالسهو لأن المراد فى البيت الصحيح اللام والفـــاء ومعتلها باليـــاء (فى يوم ذى مسغبة) أى سغب و (ذا متربة) أى ترب و (بالمرحمـــة) أى بالرحمـــة و (وتلقون اليهم بالمـــودة) أى بالود ، ومغـــرم الدية أى غرمهـــا ، والمرعى أى الراعى كذا مثـــل فى فتـــح الأقفال ، وهو سهو لأن المـــودة واوى الفاء ، والمرعى معتـــل اللام ، والشـــاهد فى غيرهما •

وزعـم صاحب فتح الأقفـال : أن المنـام والمرضـاة والمسغبة والمتربة والمرحمة فى الآيات ظروف ، ومثال المصدر من المضموم : يارب هب لنـا منصراً أى نصراً ، أو مكرما أى كرما ، ولا مرد له أى لا رد له ، وذا مقـربة أى قرب ومخمصـة وميمنـة ومشـأمة بمعنى المصـدر ، ومثـال المكان من المفتـوح ، هـذا ممنع اللعـب أى موضـع منـع اللعب ، ومفرح الفقـير فرحـه (وكل أناس مشربهم) ومذهب الناس أى موضـع ذهابهم ، وملجأهم أى موضـع التجائهم •

ومثاله من المضموم : هـذا مدخـل زيـد ومخرجه ، و (مقعـد صـدق) ومثال الزمان من المفتـوح (من مشهد يوم عظيم) بالتنوين فى شهد أى زمان الشهادة ، من المضموم هذا اليـوم مدخـل الربيـع أى زمان دخـوله ، فسـواء كان المضارع المفتـوح مفتـوح الماضى أو مكسـوره ، وسـواء المضموم مضموم الماضى أو مفتـوحه ، كعلم يعلم ومنع يمنع ، وكرم يكرم ، ونصر ينصر ، وسـواء صحح العـين أو معتلهـا ، وسـواء صحيح الفـاء أو معتلهـا باليـاء والمهمـور المضاعف •

وزعم السيوطى أن الـياء الفاء يفتح ولو كسر المضـارع كميسر بفتح السين ، وانما زيدت الميم أولا لمـا مر فى اسـم الفاعل ، وزيـدت مفتوحة لمـا مـر أيضـا •

قال فى مراح الأرواح : زيدت الميم كما فى المفعول لمناسبة بينهما ، أى وهى وقـوع الفعـل ولم يزيـدوا الواو لئلا يلتبس ذلك بالفعـل الداخلة عليـه الواو ، وحيث لم يكن لبس حمـل على ما فيـه اللبس ،

وفتحت الميم لأنهـا فى مقـام حرف المضارعة المفتوح ، فانظـر ما مر ، وانما فتحت العين فى المكان والزمان والمصـدر من المضـارع لمفتـوح العين للتوافق ، ولأن الفتح أخف ، وعلى قـول مراح الأرواح فتحـت فى اسمى المكان والزمان لاشتقاقهما من مضـارعهما المفتـوح ، لأنهمـا يجـريان عليه ، وكذا المصـدران قلنـا باشتقاقه من المضارع ، أو من المصـدر غير الميمى •

قال فى التحقيق : واذا كان المضارع على يفعـل بالفتح ، وكانت فاؤه غير واو فالثلاثة منـه مفتوحة تبعا للمضـارع فى الزمـان والمكان والمصدر ، على قياسه من الفتح لحقة الفتح ، وعولوا هنـا فى الفـرق على القرائن المعنوية •

قال سيبويه : واذا أردت المصدر فتحته أيضا كما فتحت فى يفعل ، فاذا جاء مفتوحا فى المكسور فهو فى المفتوح أجدر أن يفتح ، وانما فتحوا أيضـا فى الثلاثة اذا كانت عين المضارع مضمومة ، ولم يضموا تبعـا للمضارع ، لأنه ليس فى الكلام مفعل بضـم العـين ، وعـدم التـاء إلا معون ومهلك ومكرم وميسر ، ومالك بمعنى الرسـالة ، وسيأتى الكلام عليها ، فلم يبـق إلا الفتح أو الكسر ، فألزموها الأخف ، وهـو الفتح ، ولأن الفتح فى المصدر مطلقا معهـود كفرح وشلل للزمه فى المعتل اللام ، فجـاء على قياس ما مضارعه مفتوح العين ، والفـرق أيضـا بالقرائن المعنـوية بين المكان والزمان ، والمصدر •

وأما المضارع الذى على وزن يفعـل بالكسر، وكان صحيح اللام وفاؤه غير واو فيأتى أن المصـدر منـه مفعـل بالفتح والزمان والمكان

بالكسر ، وذلك قياس حيث لا سماع ، وقيـل وحيث كان السـماع على حـد ما مر ، واذا جـاز فى المضـارع الكسر مـع الفتح أو الضـم أو معهما فلك أن تراعى فى المكان والزمان والمصـدر طريقة الكسر ، ولك أن تراعى طريقة الفتح والضم •

واعلم أن فاء مفعـل للشطر الأول والعين للثانى ، وفى قوله : عملا إيطـاء مع قوله قبـل هذا ببيت واحـد : عملا ، اللهم إلا أن يقـال ما مر كأنـه قصـيدة ، وما بعد الباب قصيدة أخرى •

الإعـراب : من ذى أى من صاحب متعلق بايت أو بمحذوف حال من مفعـل ، وقدم للوزن والثلاثة مضاف اليه أى الأحـرف الثلاثة ، ولا حرف نفى ويفعـل مبتدأ سكن للوزن أو اسمها عاملة عمـل كان ، وذلك على الاطـلاق سـواء جعلنا يفعـل علما على كل مضارع مكسور العين أو راعيناه نكرة ، أى لا مضـارع له مكسـور العين ، ولم تكرر لا للضرورة ، واذا راعيناه نكرة صـح جعله اسـما للاعاملة عمـل أن •

وله متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر لا بوجهيها ، والجملة نعت لذى ان قلنـا اضـافته لفظية أو لبدلها المحذوف المقـدر نكرة ، أو منعوتها المقـدر كذلك أى من فعـل ذى الثـلاثة أو حـال من أحـدهما ، لأن إضافتهما ولو لفظية تسيغ مجىء الحـال ، وان قلت : بأن اضافتهـا محضة قدرت منعوتا معرفة أى من الفعـل ذى الثلاثة ، فالجملة حـال من أحدهما ، وقد مر أن بعض المتأخـرين يجيز جعـل الجمـلة نعتا لمعرفة ويأولها بالاسـم المعرف ، ويجـوز أن يكون تسكين لام يفعـل

للتخفيف الادغام فى لام لـه على حـد ، ويجعـل لـكم قصـورا ، وايت بسكون الياء بعد ضمة الهاء متصلة بها ، وهمزة الوصـل محذوفة ولو ثبتت خطا فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والجملة مستأنفة ، ولـم تقلب اليـاء واوا مع أنها ساكنة بعد ضمة لأنهـا فى كلمة والضـمة فى أخـرى وبمفعل متعلق بايت ، ولمصـدر متعلق به أيضـا أو بمحذوف حـال من مفعـل ان اعتبر معرفة ونعت ان اعتبر نكرة •

وما معطوفة بأو على مصدر المراد بها اسم الزمان واسم المكان ، وفيـه متعلق بعمل ، وليس نائبا على المشهور المصحح ، ولو كان الناظم ممن يجيزه ، وقـد للتحقيق وعمل بالبناء للمفعول ونائبه مستتر عـائد للمصدر على حذف مضاف ، أى عمل معناه والجمـلة صلة لـما أوصفتها والعـائد الهاء ويقدر مضاف قبل الهاء ، أى فى مسماه أو توقـع ما على الزمان والمكان ، ويقـدر مضاف قبلها أى اسـم ما فيـه قد عمـل ، وذلك على مقتضى كلام صاحب التحقيق •

ويجوز أن يكون عمل مبنيا للفاعل ، وضميره عائد للمصدر ، ولـم يظهر الضمير مع أن الصلة لغير ما هى لـه للضرورة أو لاجازته عـدم الاعادة لا من اللبس ، هذا ويجـوز اعادة ضمير عقل بالبنـاء للمفعول الى العمـل أى أو ما أوقـع فيـه العمـل ، وهـو المكان والزمـان ، فالرابط الهـاء •

كـذاك معتــل لام مطلقــا واذا الـ
ـفا كان واوا بكسر مطلقــا حصــلا

أى كما أن المصدر الميمى واسم المكان واسم الزمـان من الماضى المفتـوح عين المضارع والمضموم عين المضـارع على وزن مفعـل بفتح الميم والعين ، كذلك المعتـل اللام يكون مصدره الميمى واسـم المكان واسم الزمان منـه على وزن مفعـل بفتح الميم والعين مطلقـا ، ويفسر هذا الاطلاق قوله : لا يفعـل له ، ومعنى الاطـلاق سواء كان المضارع مضموم العين كدعا يدعـو ، أو مكسورها كرمى يرمى ، أو مفتوحهـا كبقى يبقى ، وسعى يسعى ، فتقـول فى المصـدر والمكان والزمان المدعى والمرمى والمبقى والمسعى ، بفتح الميم ، وما قبل الألف ، والأصل المدعو والمرمى والمبقى والمسعى ، بتحريك الواو واليـاء آخـراً ، قلبت الواو واليـاء ألفين بعـد سلب حركتهما لتحركهما فى الأصـل ، وانفتـاح ما قبلهـا فى الحـال •

ويقال فى الواوى اللام أيضـا قلبت ألفا لئلا يلـزم وقـوع اسم معرب عربى مختوما بواو بعد حـركة ، ومقصوده بالاعتـلال ما يشمل الاعـلال كدعا وسعى ورمى ، والاعتـلال المجـرد عن الاعـلال كبقى ورضى ، والى ذلك أشـار بقوله : كذاك معتـل لام مطلقـا ، وكـذلك اذا كان معتـل العين كقوى ، ومنـه جنـة المأوى ، ومثواكم فتقـول المقوى ، واذا نون ذلك حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كمبقى ومدعى ومقوى ، ومراده بالاطلاق فى التسهيل فى قوله : ان اعتلت لامه مطلقا ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه أنه سواء كان مضارعه بالفتح أو بالكسر

أو بالضم صحيح الفاء كنآ منأ ، وعزى معزى أو معتلها كوف موف ، ووقى موقى ، ولا معنى لاقتصار أبى حيان فى شرحه على الثانى ، وتبعه بعض ، ولا يتناول هذا الاطلاق فى النظم كون فائه صحيحة أو واوية لئلا يتكرر مع قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ .

قال صاحب التحقيق : مع أن حكم واوى الفاء لم يذكره بعد فيكون الاطلاق مخرجا له ، وفيه نظر لأن الاطلاق ينظر فيه الى ما قبله تارة ، والى ما بعده أخرى واليهما معا تارة أخرى ، فافهم وأما اذا كانت فاء الكلمة واوآ ، وكان اللام صحيحا فاسم المصدر واسم الزمان ، واسم لمكان على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين مطلقا ، ولا يعنى بالاطلاق شمول المصدر وغيره ، لأن هذا معلوم من تكلمه عليه فى قوله : لمصدر أو ما فيه قد عملا ، وان احتمله مع غيره مما يأتى على بعد ، والأولى أنه أراد بالاطلاق أنه سواء كان المضارع مفتوح العين كوسع يسع ، أو مكسورها كوعد يعد أو مضمومها كوجد يجد على ما مر ، فتقول موعد وموسع وموجد بفتح الميم وكسر ما قبل الآخر فى المصدر والزمان والمكان .

وزعم فى فتح الأقفال : أن المراد بالاطلاق فى الشطر الأول شمول المصدر وغيره ، والصحيح الفاء والمعتل وعلى شمول المصدر وغيره ، اقتصر فى الصغير وهو باطل لأن المصدر وغيره يعلم شمولهما من الكلام عليهما عموما ، منذ قال لمصدر ، أو ما فيه قد عملا .

وأما المعتل بالواو فاء فيما نحن فيه من اعتلال اللام ، فانما تكلم عليه فى قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ ، ولو أراده فى الشطر

لكان كالتكرير ، وزعم أيضا أن المراد بأن المراد بالاطلاق فى الشطر الثانى شمول المصدر وغيره ، وهو باطل ؛ لأن شمولهما يعلم منذ قال لمصدر أو ما فيه قد عملا .

والصواب أن المراد بالاطلاقين شمول المضارع المفتوح العين ، والمضموم والمكسور ، هذا هو الحق وليس مكامن الكلام ونكته يتنبه لها كل أحد ، فالمصدر كقوله :

وانى وان أوعدته أو وعدته
لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

والمكان كقوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعدا) أى مكان وعد ويحتمل المصدر ، والزمان أيضا والزمان كقوله :

تزود الى يوم المما فانه
وان كرهته النفس آخراً موعدى

أى زمان الوعد والى ذلك أشار بقوله : واذا الفاء كان واواً بكسر مطلقا حصلا ، واللام للشطر الأول والفاء للشطر الثانى ، ومن الزمان بل لهم موعد ، ومن المكان لن يجدوا من دونه موئلا ، ومن المصدر وموعظة للمتقين ، أى ووعظ وسواء فى واوى الفاء صحيح العين ، ومعتلها كالموئل فانه من وال يئول ، وانما قيدت واو الفاء بصحة اللام لقوله الآتى ، ولا يؤثر كون الواو إلخ ، أما المضاعف ففتحه ملتزم فى الثلاثة استثقالا للكسرة على الواو ، قال الله تعالى :

(مـودة بينكم)وألحقوه التاء شـذوذاً ، ويندرج تحـت قوله : وإذا الفاء كان واو إلخ المضاعف كود ووح •

قال فى التحقيق : وقد علم أن الكسر فيه لا يجـوز لأن ما ضوعف وحركت الواو فى مضارعه ، وهى فاء لا يكسر منه مفعـل لثقـل الكسر على الواو ، لأنه ينقل اليها من العين المدغمة ، ولعـل الناظم لـم يستثنه لقلته فى كلام العرب ، ولنـدوره لا تكاد تجـد مضـاعفا واوى الفـاء إلا نادرا ، وقد مر منـه وج ووح وود ، ولـكن قلته لا تمنـع بيـان حكمه أ هـ بايضـاح •

وأما غيره كوجـل فقال سـيبويه : قال أكثر العـرب فى وجـل يوجـل ، ووجل ييجل موجـل وموجـل ، وذلك لأن يوجـل وييجـل وأشباههما فى هذا الباب من باب فعـل يفعـل ، قد تعـل فتقلب الـواو يـاء مرة وألفا مرة ، وتعل لهـا اليـاء التى قبلها حتى تكسر ، فلمـا كانت كذلك شبهوها بالأول ، لأنهـا فى حـال الاعلال ، ولأن الواو منهـا فى موضـع الواو من الأول ، وهمـا يشبهون الشىء بالشىء ، وان لم يكن مثله فى جميع حـالاته •

وحدثنا يونس وغيره : أن ناسـاً من العرب يقولون فى وجـل يوجل ونحـوه موجل ، كأنهم الذين قالوا يوجـل فسلموه فيما سـلم ، وكان يفعـل لركب ونحوه شبهوه به ، وقالوا : مودة لأن الواو تسلم ولا تقلب وعلل غيره الكسر أيضا فى وجل وبابه باشتراكه مع وعـد وبابه فى كون كل منهما تقـع الواو فيه بين ياء وحـركة ، وان كانت لا تحـذف فى

يوجل ، ولأنهم اذا كانـــوا يكسرون فى الصحيح من غير المثـــال فكسرهم هنـــا أحـــق •

وقال بدر الدين أى ابن الناظم بأن الكسر فى واوى الفاء شرطـــه كسر مضارعه كوعـــد وورث نحـــو : (حتى تؤتونى موثقا من الله فلمـــا فلما آتوه موثقتهم) (وجعلنا بينهم موبقا) وأما غير المكســـور المضـــارع فالثلاثة منـــه بالفتح قيل : كوضـــع موضعا ، ووجـــل موجلا ، أى وضعا ووجلا ، أى وضعا ووجلا ، أو مكانهما أو زمانهما ، والمسموع فى موضع الكسر مشهور أو قل الفتح ، ومما ورد بالكسر ومضارعه بالفتح خلاف ما قال بدر الدين : قوله تعالى : (ولا يطئون موطئا) ، وان قلت لـــم ألزموا الفتح فى المعتـــل اللام والكسر فى واوى الفاء •

قلت : أما معتل اللام فألزموه الفتح فراراً من الكسر قبـــل الياء ، واستثقالا للاعراب عليها ، وأما الواو اذا كانت لاما ، فانهـــا تقلب يـــاء لكسر ما قبلهـــا •

قال سيبويه : الموضـــع والمصدر يعنى والزمان فيه سواء ، يعنى فى معتل اللام ، لأنـــه معتل فكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا الى مفعل اذ كان مما يبنى عليـــه المكان والمصـــدر ، وقل كسرورا فى نحو : معصية ومحمية ، ولا يجىء مكسورا ابداً بغـــير الهـــاء ، لأن الاعراب يقع على الياء ويلحقهـــا الاعتـــلال ، فصـــار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة ، تثبت الواو مع الهـــاء ، وتبـــدل مع ذهابهـــا ، يعنى أن المكســـور كمعصية تلزمه الهـــاء لتسلم الياء من وقوع الاعراب عليهـــا ، ألا ترى أن الموجب لاعـــلال الشقاء بقلب واوه همزة انمـــا

هو خـوف وقوع الاعراب على الواو ، فاذا تحصنت بالتـاء انتقـل الاعراب اليهـا ، فلم تقلب وهذه علة قلب الواو واليـاء المتطـرفتين همـزة فى مثل العطـاء والبناء والسماء •

وأما واوى الفاء الصحيح اللام ، فألزموه الكسر لأن مضارعه لـما التزم فيـه الكسر كرهوا أن يجعلوا ما هو بمعناه وتابع لـه بمنزلـة غيره ، وألزموه وجهـا واحـدا ، ويحتمل أن يكون ذلك خـوف الالتباس بفوعل بالفتح : كجورب ، بأن يتوهم أصالة الميم وزيادة الواو ، فعدلوا الى الكسر ، لأن فوعـلا بالكسر غير موجـود عندهم ، وقد صرحـوا بهذه العـلة فى باب وجـل ، وأما امتنـاع الضم فى مفعـل مطلقـا مصدرا أو مكانا أو زمانا من أى فعـل كان ، فلعـدم وجـود مفعـل بالضم فى كلامهم على ما مر ، وأجـازت طيىء الفتح فى واوى الفـاء الصحيح اللام ، ولهم توسـع فى اللغات ، وجمهور العرب على الكسر •

قال السـيوطى : لان الـواو بين الفتح والكسر أخـف منهـا بين الفتحتـين •

قال شارح مراح الأرواح : وفيه نظر ، لأن الفتح أخـف الحركات والكسر ثقيل ، فالفتح لخفته أولى مع الواو أ هـ •

قلت : وجـه كلام السيوطى أن الفتحة لا تنافى كـون ما قبـل الواو مضموما ، ولا تشـير الى أنه غـير مضـموم والكسرة لبعـدها عن الواو ، تظهر كـون ما قبل الواو غير مضموم ، وتشـير اليه تأمله تجـده صحيحا ، والذوق يشهد لى ، وقيـل : علة الكسر مباينة واوى الفـاء لمعتـل اللام ، لأن أحدهما حـرف العـلة فى أوله ، والآخـر فى

آخــره ، فلم يمكن الفتح فى واوى الفــاء لئلا يقــع الاشتراك بين المتباينين ، ولم يمكن الضم لعــدم مفعل بضم العين على ما مر .

وعن الصــبان : أن واوى الفــاء الصحيح اللام ان كسرت عــين مضارعه ، ولو بحسب الأصــل وجب كسر عين مفعــل منــه مطلقــا كوعــد ووثق ووهب ووطىء ، وان فتحت عين مضارعه فتحــا أصليــا كوجــل يوجــل ، فأكثر العرب يكسر عين مفعل منــه مطلقــا وبعضهم يفتحها فى المصدر ، ويكسرها فى الظرف ، وأما طيىء فيجــرون معتــل الفــاء بالواو الصحيح اللام مجــرى صحيح الفــاء واللام ، فيفتحون فى مضموم العــين فى المضارع ومفتوحها مطلقا ، ويكسرون فى الظرف فى مكسورها ، ويفتحــون فى المصدر أ هـ .

وقال صاحب التحقيق والمدابغى والحفنى : ان معتــل الفــاء اذا فتحت عين مضارعه ونقــل فتحها الى فائه التى هى الواو كــود يود ، وجب فتح عين مفعــل منــه كالمــودة لثقــل الكسر على الواو ، ويــرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المــودة تفتح وتكسر أ هـ ، ويجــاب بأن المراد أن الفتح هو القيــاس ، ولا يــرده ورود الكسر لأنه غــير قياس .

الإعــراب : كذا متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطــاب ، ومعتل مبتدأ مضاف للام ومطلقا حــال من ضمير الاستقرار أو من المبتدأ ان أجزنا الحــال منه أو حــال من الضمير المســتتر فى معتل ، والــواو للاستئناف أو للعطف ، واذا ظرف زمان مستقبل ، والفــاء اسـم لكان

محذوفة مع خبرها دلت عليـه المذكـورة ، وخبرها بنـاء على جـواز تفسير الشيء شيئا قبله لا يعمـل فيه ، فان كان لا يتقـدم اسمها •

واذا متعلق بحصــلا ، وفى ذلك وجوه مذكورة سابقا ، وواوا خبر كان المذكـورة وبكسر متعلق بحصـل أو بمحــذوف حــال من ضمير حصـل ، والتقديم للوزن والروى والحصر ومطلقا حــال من ضـمير حصـل ، والتقــديم لاوزن والروى وحصـل ماض مستتر الفاعل جوازا عائدا الى ما ذكـر من مصدر ، وما عمــل فيه أو الى مفعـل عـاما ، والجمـلة جواب إذا •

ولا يؤثر كون الواو فاء إذا
ما اعتل لام كمولى فارع صدق ولا

أى لا يحكم بحكم الواو اذا كانت فاء من الكسر اذا كانت اللام معتلة ، والفاء واوا بل يحكم بحكم اللام المعتلة ، وهو الفتح فان الواو من موجبات الكسر ، واعتلال اللام من موجبات الفتح فيغلب اعتلال اللام نحو : ولى بالألف وولى بالياء مولى أى ولاية ووليا أو مكان الولاية ، والولى أو زمانهما فتسمية السيد والعبد والناصر والقريب ونحوهم بالمولى تسمية بالمصدر الميمى ، ومعنى قوله : فارع صدق ولاكن صادقا فى ولائك وهو بفتح الواو والمد ، وقصر للضرورة ، ويجوز كسر الواو والفتح أرجح أمر برعاية الواو الصادق وهذا من اضافة العام الى الخاص ، ويرى الكوفيون ومن سلك سبيلهم مثل هذا أنه من اضافة الصفة الى الموصوف ، وانما فتح المفعل من معتل اللام مطلقا لما مر ، ولئلا تجتمع كسرات الكسرة قبل الياء ، والياء بمنزلة كسرتين .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ولا حرف نفى ، ويؤثر مضارع ، وكون فاعله مضاف للواو ، وهى اسمه وفاء خبره ، واذا ظرف زمان مستقبل ، وجوابها محذوف دل عليه قوله : ولا يؤثر إلخ ، وقد مر فى مثله أوجه وما زائدة ، واعتل ماض ، ولام فاعله والجملة

شرط اذا ، وكمولى متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، وحذفت ألفــه للالتقاء الساكنين هى والتنوين ، والفاء للاستئناف ، أو لربط الجـواب لشرط محذوف أى واذا أو إن سمعت بذكر المولى فارع صدق ، ولا أى ان كان لك ولاء ، وارع فعــل أمــر مستتر الفاعل وجوبا وصدق مفعــول ارع وولا مضاف آليــه .

في غير ذا عينه افتح مصدراً وسواه
اكسر وشذ الذى عن ذلك اعتزلا

أى افتح عين مفعل فى غير ما ذكر من مفتوح عين المضارع ومضمومها ، ومعتل اللام وواوى ألفاء اذا كان مفعل مصدرا ، واكسر عين سوى المصدر وهو المكان والزمان ، وشذ ما لم يكن كذلك من نحو: مظلمة ومطلع إلخ ، فالاشارة بذا الى ما ذكر من الماضى المضموم عين مضارعه ومفتوحها ، ومعتل اللام وواوى الفاء ، وها عينه عائدة الى مفعل لا باعتبار حركة عينه أو الى الاسم المتكلم عليه ، هل هو بفتح عينه أو كسرها ، وهاء سواه للمصدر ، وسوى المصدر المكان والزمان ، وذلك الفعل الثلاثى المتصرف الذى مضارعه يفعل بالكسر صحيح اللام ، وفاؤه غير واو مصدره بوزن مفعل بفتح العين ، والزمان والمكان بوزن مفعل بالكسر ، وذلك نحو ضرب وحن مضربا ومحنا بفتح الراء والحاء أى ضربا وحنينا ، وبكسرهما أى موضع الضرب والحنين أو زمانهما ، وكذا المجلس والمفر والمصرف والمحمل والمحبة من يحب بكسر الحاء شذوذا ، فتفتح ذلك كله اذا كان مصدرا ، وتكسره اذا كان ظرفا قال تعالى : (ولم يجدوا عنها مصرفا) بالكسر أى مكان صرف (حتى يبلغ الهدى محله) منى بكسر الحاء أى موضع حلوله أى نزوله (وأين المفر) بالفتح أى الفرار (وألقيت عليك محبة منى) بالفتح أى حبا •

تنبيه : المراد بفتح العين الفتح الظاهر كمطعم ومقعد ، أى علم وقعود أو مكانهما أو زمانهما ، وكمبقى ومدعى ومرمى ، أى بقاء

ودعـاء ، ورمى أو مكانها أو زمانهـا ، وكمضرب أى ضرب والمقـدر كمرد ، ومقال أصلهما مردد ومقول بفتح الدال الأولى والواو ، نقـلت تحتهما للساكن قبلهما ، فأدغمت الدال وقلبت الواو ألفا ، أى ردا وقولا أو مكانهمـا أو زمانهما ، وكمحن بالتشـديد وفتح الحـاء أى حنـين الأصـل محنن بفتح النـون الأولى ، نقـل فتحهـا لنحـاء الساكنة قبلها ، فأدغمت فى النـون بعدها ، والمراد بالكسر الكسر الظاهر كالموعد والمضرب ، أى وعـدا وموضعه أو زمانه ، وزمان الضرب أو مكانه •

والمقدر كالمودة اذا كسرت الواو ، والمحن بكسر الحاء أى الـود أو موضعه أو زمانه ، وموضـع الحنين وزمانه الأصـل المـودة والمحنن بكسر الدال الأولى والنـون الأولى ، نقـل كسرهما للساكن قبلهمـا ، فأدغمتا فيما بعدهمـا برنامج بفتح الميم أى جامع ، وهـو أن المعتـل اللام مطلقا وصحيحها مع صحة الفاء أو اعتـلالها بالياء اذا ضـم عين مضـارعه أو فتح يفتح منـه مفعل مطلقا ، والمعتـل الفاء بالواو يكسر مطلقا وقيل يفتح فى المصـدر ان فتح مضارعه فتحـا ، ويكسر ان فتح فتحـا أصليا فى الظرف ، والمكسور الصحيح أو المعتـل الفاء بالـواو يفتح مصدره ويكسر ظرفه •

الإعـراب : فى غير متعلق بافتح ، أو بمحذوف حـال من ضمير افتح أو من مصدر وذا مضـاف اليه وعين مفعـول افتح وقـدم هـو والجـار والمجـرور للوزن ، والهاء مضاف اليه •

وافتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، ومصدرا منصوب على نـزع فى وفيه ما يعلم مما فى نفسـه ، وفى تقـديم معمـول الحـال عليـه ،

أو حـــال من هاء عينه ، لأن المضـــاف جزء المضاف اليـــه هنا ، وسوى مفعول اكسر قدم للـوزن وهو آخـــز الشطر الأول ، والهـــاء مضـــاف اليـــه ، وهي أول الشطر الثاني ، ويقـــدر مضاف قبـــل ســـوى أي عين ســـواه ٠

واكسر فعل أمر مستتر الفاعل والجملة معطوفة بالـواو على افتح ، والواو للاستئناف أو لعطف الخبرية على الطلبية ، وشذ فعـــل ماض ، والذي فاعل ، وعن ذا متعلق باعتزل ، وقدم للوزن والروي واللام حرف بعد ، والكاف حـــرف خطاب ، واعتزل ماض مبني للمفعول مستتر النائب عائد للذي ، والجملة صلة الذي والاشـــارة بذلك الى ما تقـــدم من الفتح والكسر في مواضعه ، فافهم ٠

مظلمــة مطــلع المجمــع مجمــدة
مذمة منســك مضــة البخــلا

مزلــة مفــرق مضــلة ومذب
ب محشر مسكن محــل من نزلا

ومعجــز وبتــاء ثــم مهلكــة
معتبة مفعل من ضع ومن وجلا

مع هامز احسب وضرب وزن مفعلة
موقعة كل ذا وجهــاه قــد حملا

هــذا وما يأتى هو الذى أشار اليه بقوله وشذ الذى عن ذلك اعتزلا فذكر فى هذه الأبيات ثلاثة وعشرين اسماً ، احتمل فيهــا وجهان : كسر العين وفتحها أى روى الوجهان فيهــا •

الأول : مظلمة قياسه مصــدرا فتح اللام والمكان والزمان يكسران لأنه صحيح مكسورة عين مضارعة لكنهم كسروه مصدراً ، وألحقوه التــاء ففيــه شذوذ لحاق التاء ، وشذوذ كسره مصــدراً ، وجاء بالفتح مصدراً على القياس أيضاً ، وذلك مخالف لمذهب سيبويه •

قال : والمظلمة بهــه المنزلة إنمــا هو اسم ما أخذ منك ، ولم ترد مصدرا ولا موضع فعل ا • هـ ، وعلى مذهب سيبويه جرى فى القاموس حيث قال : والمظلمة بكسر اللام وكتمامة يعنى ظلامة الظاء مــا تظلمــه

الرجل ، وقد يقال بقياس التاء فى المصدر الميمى لكثرتها لبعض الألفاظ فى تلك الأبيات ، وكقوله : (فى يوم ذى مسغبة) و (ذا مقربة) و (ذا مقربة) (وتواصوا بالمرحمة) (وأصحاب الميمنة) (وأصحاب المشأمة) •

الثانى : مطلع وقياس مصدوه وظرفه الفتح ، لأن مضارعه بضم العين ، لكن جاء فى المصدر الفتح قياساً ، والكسر سماعاً ، وهما قرىء (حتى مطلع الفجر) وجاء الظرف المكانى بهما أيضاً كما فى القاموس ، وقياسه الفتح والكسائى وأبو عمرو باختلاف عنه يكسران فى الآية •

قال سيبويه : وقد كسروا المصدر فى هذا كما كسروا فى يفعل ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس ، وهذه لغة بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون وقد كسروا المكان فى هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا ، كما أدخلوا الفتح يعنى أن الأصل كان يكون مطلعاً بضم اللام ، فلما تعذر لما مر عدلوا الى ما هو موجود فتارة فتحوا ، وتارة كسروا والفتح هو القياس •

وقال ابن الناظم : المكان بالكسر لا غير ، والمصدر به والفتح •

وقال بعض : المطلع بالكسر المكان وبالفتح المصدر ، ويدل لابن الناظم (حتى إذا بلغ مطلع الشمس) بالكسر لا غير أى موضع طلوعها ، و (حتى مطلع الفجر) أى طلوعه بالفتح والكسر ، ومر عن القاموس جواز الكسر والفتح فى المكان أيضاً ، ولا دليل فى ذلك لجواز

تقدير مضاف فى إذا بلغ مطلع الشمس ، ومطلع مصدر أى موضع طلوع ، ولجواز جعل مطلع فى سورة القدر اسم مكان كما رأيت ، وجعله مصدراً على حذف مضاف ، أى وقت طلوع ، ولجواز جعله اسم زمان تغلبت عليه الاسمية أو لم تتغلب .

قال صاحب التحقيق ، وقال غير سيبويه : المطلع بالكسر المكان ، وبالفتح المصدر ، والقراءة المتواترة ترد هذا القول ، والكسر يحتمل المصدرية على حذف مضاف ، أى الى وقت طلوع الفجر ، ونيابة المصدر عن ظرف الزمان معلومة ، وأن يكون اسما لوقت الطلوع ، وأما الفتح فهو مصدر على حذف مضاف ، أى وقت طلوع الفجر ، ولا يجوز أن يكون اسماً للزمان ، لأنه تابع للمكان فى فتحة وكسره والمطلع بمعنى المكان المكسرور لا غير .

الثالث : المجمع قياسه مصدراً وظرفاً الفتح ، لأن مضارعه بالفتح وورد المكان بالكسر شذوذا وبالفتح قياساً ، ومن ورود المكان بالفتح قوله تعالى : (مجمع البحرين) أى مكان اجتماعهما ، وقرىء أيضا بالكسر شذوذاً عن القياس ، وأما مجمعة بالفتح والتاء للأرض القفر وما اجتمع من الرمال ، أو موضع ببلاد هذيل يجمع فيه يوماً معلوماً فقد تغلبت عليه الاسمية ، فخرج عما نحن فيه وصار اسما لذلك .

الرابع : المحمدة جاء مصدراً بالفتح قياساً ، وبالكسر شذوذاً ، والقياس الفتح لأن مضارعة بالفتح ولم يجىء الظرف إلا بالفتح قياساً ، وورد المصدر بالوجهين أيضاً مجرداً عن التاء .

الخامس : المذمة جاء المصـــدر بالفتح قياساً ، وبالكسر سماعاً ، والزمان والمكان مفتوحان على القياس ، وذلك من الذمام بمعنى الحق والحرمة ولم يذكر فيـــه القاموس إلا الفتح ، يقـــال : أخذتنى منك مذمة ومذمة ، أى رقة وعار من ترك الحرمة أو الحق .

قال فى القاموس : الذمام والمذمة الحق والحرمة ، وأمـــا من الذم ضـــد المدح فليس فيـــه إلا الفتح كما اقتصر عليه فى القاموس ، وكان من حقـــه أن يقيد كما قيد فى التسهيل بقوله : من الذمام لا سيما وقـــد قرنه هنا بالمحمدة ، فيتوهم أنه ضدها المعلوم ، ولذا توهم صاحب فتح الأقفال أو كاد يتوهم أن المراد ضد المدح مع ، أن المراد الحق أو الحرمة ، وأمـــا أخذتنى منك مذمة أى رقة وعار فتصرف منـــه ، وقد يقـــال المراد إياه مشـــاراً به الى أصله ، فيتوافق عدم التقييد معه ، فيكون ضد المدح ، وإنمـــا قالوا : القياس الفتح لأن مضارعه بالضم ، وأقول لعل ضـــم مضارعه شاذ فان الظاهر أن المذمة بمعنى الذمام فعلها لازم ، فقيـــاس مضارعه الكبير أو رواه متعدياً فيكون الضم قياساً .

السادس : المنسك ورد ظرف مكان بالفتح والكسر والقياس الفتح ، لأن مضارعه مضموم سواء ماضيه أو ضم ، ولم يرد المصدر إلا بالفتح ، قرىء (جعلنا منسكاً) بالفتح أى عبادة وقرأ حمزة (منسكاً) الكسر أى نسك أىعبادة ومناسك الحج موضع عمله جمع منسك بالفتح أو الكسر اسم مكان ، وفى شرح الشافية المنسك مكان النسك .

الســـابع : مضنة بضـــاد معجمة غير مشالة ، ورد مصدر بالفتح والكسر ، ومعناه البخل ، وذلك مطلقاً ، وزعم بعض أنه حيث ذكر معه

حلق والفتح قياس لا مضارعه بالفتح ، والماضى مكسور كمس يمس ، وفرح يفرح ، قال قعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى
أنى لأجود لأقوام وإن ضنوا

رواه بكسر النون الأولى والظرف بالفتح فقط ، وحكى فيه فى القاموس كسر المضارع ، فيكون الماضى مفتوحاً ، فيكون من باب حن يحن ، والفتح فى مصدر هذا أيضاً هو القياس ، وأما ظرفه فقياسه الكسر ، ولا شك أنه أضاف المضنة للبخلاء أشار الى أنه بمعنى البخل أو مكانه أو زمانه ، وأن ضاده غير مشالة ، واحتراز من بالظاء المشالة ، وسيأتى ، وقصر لبخلاء للضرورة جمع بخيل ، قال فى الخلاصة : ولكريم وبخيل فعلا بالقصر أيضا للضرورة •

والثامن : المزلة جاء المكان بالفتح والكسر ، والقياس الكسر لا المضارع بالكسر من باب حن يحن ، أى موضع الزلل ، والمصدر بالفتح على القياس ، والذى فى القاموس أنه بالكسر فيكون شاذاً ، بل ذكر زل يزل بفتح عين الماضى وكسر عين المضارع ، وزل يزل بكسر عين الماضى وفتح عين المضارع ، كمل يمل ، وأن المصدر مزلة بكسر الزاى ، والمكان مزلة بالفتح والكسر ، فقياس مصدر الأول الفتح ، وقياس ظرفه الكسر ، وقياس مصدر الثانى الفتح ، وكذا ظرفه ، فإن ورد مصدرهما بالكسر فالكسر شاذ فيهما ، وإن أجزنا القياس مع السماع فتحناه •

ولما الفتح فى المكان فان كان من الأول فشاذ ، أو من الثانى

فقياسى ، وأمـا الكسر فيـه فمن الأول قياس ، ومن الثانى شاذ ، ولك أن تقول المكسور من الأول المفتوح من الثانى ، والكسر والفتح المذكوران فى المصدر ، فالظرف همـا فى الزاى منقولين من اللام المدغمة ، وهكذا فى نظائره من المدغمات .

والتـاسع : المفرق بالفتح والكسر فى المكان ، والفتح هو القياس ، وبه ورد المصدر لأن المضارع بالضم فجاء الأمر بالضم فى قوله تعالى : (فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين) والمفرق الفصل أو مكانه أو زمانه ، وهو فى شعر الرأس ، وفى الأرض ونحوها .

العـاشر : المضلة بضاد معجمة غير مشالة من الضلالة ضد الاهتداء ، جاء فيه مصدر الفتح والظرف بالكسر وهو القياس فيه ، لأن مضـارعه بالكسر كحن يحن وهم صاحب فتح الأقفـال فى ادعاء أن قياس الظرف أيضا الفتح بل قياسه الكسر ، لأن المضارع بالكسر وهو صحيح اللام والفاء ، وحكى فى القاموس الكسر والفتح فى المكان أيضـاً ، والقياس الكسر ، ولكنـه قد ذكر أنه يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأنه يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، فقياس مصدر الأول فتحة ، وقياس ظرفه كسره ، وقياس الثانى فتحهما معاً ، ولا يقال هـذا مراد فتح الأقفال ، لأنه قال : قياس مصدره وظرفه الفتح بعد جعله ضل يضل ، من باب حن يحن .

الحادى عشر : المدب بإهمال الدال جاء فيه مصـدر الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، وجاء فيـه ظرفاً الكسر والفتح ، والكسر القيـاس ، لأن المضـارع بالكسر كحن يحن وهـو من الدب عـلى الأرض مطلقاً ، وقيـده النـاظم فى بعض كتبـه بمدب النمل ، وكـذا غيره ، وذكر

يعقوب أن المضاعف يأتى مصــدره بالفتح والكسر مطلقاً نحو : تنح عن مدب السيل ومذبه ، وهو المقِر والمَقرّ .

وفى القاموس : ومدب السيل والنمل وبكسر الدال مجراه ، والاسم مكسور ، والمصدر مفتوح ، وكذا المفعل من كل مــا كان على فعَــل يفعِل ، وباء مدب الساكنة المدغمة آخر الشطر الأول وباءه المتحركة أول الشطر الثــانى .

الثانى عشر : المحشر جاء فيــه مكانا الفتح وهو القياس ، والكسر شاذاً كذا قال صاحب تحقيق المقــال ، والحق أنه جاء بفتح الماضى وكسر المضارع ، فقياس هــذا فتح المصدر وكسر الظرف ، وجاء بكسر الماضى وفتح المضارع ، وقياس هــذا فتح المصدر والظرف ، وكذا فتح الماضى وضم المضــارع .

الثالث عشر : المسكن من سكن الدار يسكنها مثلا جاء فيــه مكاناً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، لأن مضارعه بالضم .

الرابع عشر : محل جاء فيــه مكاناً الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، لأن مضارعه بالضم حل مكاناً يحله ، وحل مكاناً يحله ، وحل فيه يحل فيــه بالضم أى نزل ، وكذا قيده الناظم بقوله من نزلا احترازاً من حل الدين ونحوه ، وحل ضد حرم ، فإنه لازم مكسور المضــارع ، فانه على القياس يفتح مصدره يكسر ظرفه ، حل الأجل محلا بالفتح أى حلولاً ، وبلغ محله بالكسر أى وقت حلوله (حتى يبلغ الهدى محله) بالكسر أى موضعه

الذى ينحر فيه ، وجاء أيضاً حل الذى بمعنى النزول اللازم بالكسر فى مضارعه كما جاء بالضم فيه ، فقياس مصدره الفتح وظرفه الكسر .

الخامس عشر : معجز جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، ومضارعه بالكسر أى عجزا وجاء أيضاً مضارعه بالفتح وماضيه بالكسر ، فقياسه فتح مصدر وظرفه .

السادس عشر : معجزة بتاء وإليه أشار بقوله : وبتاء أى معجزة بتاء جاء فيه مصدراً الفتح قياساً ، والكسر شذوذا ، ومضارعه بالكسر والماضى بالفتح ، وجاء كسر الماضى وفتح المضارع فقياسه فتح المصدر وكسر الظرف .

السابع عشر : مهلكة جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، والمضارع بالكسر ، وجاء الماضى بالكسر والمضارع بالفتح ، فقياسه فتح المصدر والظروف .

الثامن عشر : معتبة جاء فيه مصدراً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً والمضارع بالكسر ، وجاء بالفتح والماضى بالكسر فقياسه وفتح مصدره وظرفه ، وكذا قياس عتب بالفتح يعتب بالضم .

التاسع عشر : الموضع جاء فيه مكاناً الكسر قياساً ، والفتح شذوذاً ، لأنه واوى الفاء ، مضارعه ولو كسر أصله الفتح كما يعلم مما مر ، وتقدم أن ظاهر النظم كسر مفعل مطلقا من الواوى الفاء ، سواء كسر مضارعه أو فتح كوضع ووجل ، ووعد يضع ويوجل ، ويعد آنا

وبعضاً قيده بالمكسورة والمفتوح الذى فى تقدير الكسر مخرجاً لما فتح أصالة ، كوجل يوجل ، وجعل قياس هذا الفتح •

ومرّ عن ابن الناظم تقييد ذلك بكسر المضارع ، فللشاذ على ظاهر النظم فى الموضع ، والموجل لمكان الوضع ، والوجل الفتح وعلى مذهب ابن الكسر •

الموفى عشرين : الموجل جاء فيه الكسر والفتح مكاناً على مرّ ، وقضية الناظم فيما مرّ كسره ظرفاً ، ومصدراً ، وقيل ابن الناظم الكسر والفتح بالمكان ، لكن فى القاموس وجل وجلا وموجلا أى بالفتح مصدراً ، وللموضع كمنزل بالكسر فجعلا المصدر بالفتح والظرف بالكسر ، والى التاسع عشر والموفى عشر أشار بقوله : مفعل من ضع ومن وجلا بالجيم ، ويصح بالحاء المهملة ، ولعله أراد وباب وجل كما هو مقتضى كلام سيبويه ، وإن كان إنما مثل بوجل يوجل بالجيم والوجل الخوف •

الحادى والعشرون : محسبة جاء فيه مكاناً بالفتح والكسر ، وإليه أشار بقوله مع هامن أحسب الخ بفصل مع عن هافى الخط ، لأن المراد هاء التأنيث بالمد ، وقصره للضرورة ، ولو قال : مع تاء لكان أبين ، لأن هايتوهم كونها ضميراً ، فتكتب متصلة بالعين مع أنها اسم ظاهر قصر للضرورة ، ولا يجوز كتبه متصلا ، وقد يقال : إن قوله ها ضمير عائد للتاء أو الى جملة الألفاظ المذكورة ، فيكتب متصلا ظاهر قصر للضرورة ، والمحسبة من حسب يحسب بمعنى ظن ، قيل وظاهر النظم أن ذلك فى مصدره وظرفه معاً ، فإن كان ذلك أعنى الفتح والكسر فى طرفه كما هو ظاهر ابن الناظم ، فهما على لغتى مضارعه ، فقياس مضارعه المكسور كسر الظرف ، والمفتوح

فتحه وإن فى مصدره فقياسه الفتح مطلقاً ، والكسر شاذ ، قال فى القاموس : حسَبَه يحسِبه ، ويحسَبه محسَبة ، وحِسبانا بالكسر ظنه •

الثانى والعشرون : مضربة السيف جاء فيــه مكاناً الفتح شذوذاً والكسر قياساً ، لأن مضارعه بالكسر ، وكونه اسم مكان لحسب الأصل ، أمــا الآن فقد تغلبت عليه الاسمية ، وجعل اسماً لحد السيف ، ويقــال مضرب بفتح الراء ، والى ذلك أشار بقوله : وضرب وزن مفعلة ، ومراده مضربة السيف فقط لأنه الذى جاء بالوجهين فقط •

الثالث والعشرون : موقعة الطائر جاء فيــه مكاناً الفتح والكسر ، وهو مثل وضع بضــع فى كون الكسر شاذاً ، والفتح قياساً عند ابن الناظم ، وكون الكسر قياساً والفتح شاذاً على ظاهر النظم ، وغير ذلك •

فهــذه ثلاثة وعشرون جاءت بالفتح والكسر أجملها الناظم فى الذكر إجمالا عظيماً ، ورمى بهــا رميــاً ولم يبين الشــذوذ فى الظرف ، أو فى المصدر ، ولا الشاذ الفتح أو الكسر وبينتها أنا تبعــاً لابنه ، ولصــاحب تحقيق المقال مع زيادات عليهما ذكراهما ، وبعض شراح التســهيل أن المراد بالمظلمة والمطلع والمحمدة والمذمة ومظنة البخلاء والمضلة والمعجزة والمهلكة والمعتبة والمحسبة المصــدر ، وبالباقيات الظروف ، ومر مــا يخالف ذلك فى بعض •

وعن بعض : أن المصادر مضلة ، وما فى البيت الأول إلا مجمعــا ومنسكاً ، والباقى المكان ، ويوافقه أن يقول :

فللمصادر مـا فى البيت الأول مع
ضللت إلا الذى من ضع ، ومن وجلا
ومجمعـا منسكا فللمكان أتت
كذاك باقى سـوى مضـلة كملا

ولا يلزم الإيطاء فى رجلا ، لأن هـذه الأبيات ليست من النظم ، ولكن نظمت تتميماً للفائدة ، لا متصلة بالنظم ، وكان حق الناظم لأن يبين ذلك ، وأن لا يهمل بعض القيود إذ كان أهل مدباً فإنه مقيد بمدب النمل .

ويجاب عن هـذا بأنه غير مقيد عنده فى هـذا النظم ، ولو جرى فى غيره على مذهب تقييده ، وأهمل قيد مضرية بمضرية السيف ، وتسامح فى قوله : من أحسب ، وقوله : من ضع ، ومن وجلا ، فان الاشـتقاق على مختاره من المصدر ، ولكنه تجوز أو أراد الأخذ والصوغ ، وفعل ذلك كله ميلا الى جانب الاختصار ، وإن كان ما كان وذكر مهلكة مع أنـه مثلث كما يأتى ، وكذا المهلك مثلث ، وقيل المعتبة بالتاء ، لأن المعتب بمعنى العتاب لم يأت إلا بالفتح قياساً ، فالأولى إسقاط المهلكة ، وجعل مقبض موضعه يقال مقبض السيف بالفتح والكسر فى المكان ، والقياس الكسر ، والإشارة بذا الى المذكور من الألفـاظ ، وجهاه مثنى مضـاف حذفت نون للإضافة ، والهـاء لذا ، والوجهان الفتح والكسر كمـا رأيت ، وألف حملا ضمير الوجهين أى حملا عن العرب أى نقلا عنهم ، وفى قوله مذمة إن أراد به الذمام أى الحق ، والحرمة بالمعنى المصدرى إيهام الطباق لأنه يوهم أنه ضد المحمدة المذكورة قبله .

الإعراب : مظلمه خبر لمحذوف أى هو ، أى الذى اعتزلا عن ذلك ، وشذ أو بدل من الذى أو مفعول لمحذوف ، أى أعنى ومـا بعده معطوف عليه ، أو كل على متلوة ، وذكر العاطف فى مدب ومعجر وبتاء أى ومعجرة بتاء ومهلكم ، وأسقط تنوين مطلع للضرورة الالتقاء الساكنين ، عـلى الحق ، لأن التنوين فى مثله يكسر لالتقاء الساكنين ولا يحذف .

والبخلا مضاف اليه ، ومن مضـاف اليه ، ونزل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة صلة من أو نعتهـا ، وبتاء متعلق بمحذوف حـال من معطوف محذوف أى ومعجزة كائناً بالتـاء والتذكير ، لأن المراد اللفظ ، وثم بمعنى الواو من ضـم متعلق بمحذوف حـال من مفعل إن جعـل معرفة ، ونعت إن جعل نكرة ، وهو الظاهر .

ومن وجلا معطوف على من ضم أى مأخوذ أو كائن من ضم الخ أو مشتق من مصدر ضم الخ ، ووزن معطوف على مظلمة أو مفعل مضـاف لفعلة ، ومع ظرف متعلق بمحذوف حال من وزن مضـاف لها ، ومن أحسب كذا ، وضرب معطوف على أحسب أو مع خبر ، ووزن مبتدأ ، وها عائد للالفاظ المذكورة لا غير على هـذا الوجه ، وموقعة معطوف على وزن أو على مفعل أو مظلمة .

وكل مبتدأ مضـاف لذا ، وتوجهاه مبتدأ ثان مضـاف للهـاء ، وقد حرف للتحقيق ، وحملا فعل ونائب ، والجملة خبر الثانى ، وجملتهما خبر الأول ، وجملة الأول وخبره مستأنفة ، أو مظلمة مبتدأ ، وهى خبره أو كل توكيد لتلك الألفـاظ ووجهاه قد حملا من مبتدأ وخبر خبر مظلمـة والأولى مـا تقدم .

والكسر افرد لمرفق ومعصية
ومسجد مكبر ماو حوى الإبلا

من ايز واغفر وعذر واحم مفعلة
ومن رزى واعرف اظنن منبتت وصلا

بمفعل اشرق اغرب واسقطن مرجع اجـ
ـزر ثم مفعلة اقدر واشرق بخلا

واقبر ومن ارب وثلث لأربعها
كذا لمهلك التثليث قد يذلا

هـذا شروع فيما جاء بالكسر شذوذ فيما جاء بالكسر والفتح والضم ، فأما الذى جاء بالكسر :

فالأول : المرفق قياسه الفتح مصدراً أو ظرفاً لأن مضارعه مضموم ، لكن كسروه مصدراً ، ومنه قراءة نافع : (يهيىء لكم من أمركم مرفقا) بكسر الفاء أى رفقا ، وقرىء بكسر الميم أى ما يرتفق به ، ويستعمل المرفق بكسر الميم مصدراً أى الرفق ، ويستعمل بفتح الميم الفاء مصدراً على القياس أيضا •

الثانى : المعصية بتخفيف الياء قياس المصدر والظرف للفتح ، لأنه معتل اللام ، قال الله تعالى (ومعصية الرسول) أى وعصيانه ، وكثيراً

مـا يستعمل لفظ المعصية اسماً للشىء المنهى عنـه بالجرم ، فلا يكون مصدراً ولا ظرفـا •

الثالث : المسجد قياسه مصدراً وظرفاً الفتح لأن مضارعه مضموم ، وجاء للمكان مكسوراً ومنـه المسجد الحرام (وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) و (خذوا زينتكم عند كل مسجد) وكون المسجد للمساجد الموضوعة للذكر والصلاة اسم مكان بحسب الأصل ، وإلا فقد تغلبت عليه الاسمية ، فصـار اسما لذلك الموضع بدون اعتبار السجود ، والمصـدر بالفتح على القياس تقول : سجدت مسجداً بفتح الجيم أى سجوداً •

قال سيبويه : وأمـا المسجد فانه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، ومضع جبهتك فى السجود ، ونظير ذلك المكحلة والمحلب والميسم ، لم ترد مضع الفعل ، ولكن اسم لموضعه لوعاء الكحل ، وكذلك المدق ، صار اسما له كالجلمود ، وكذلك المقبرة والمشرقة ، وإنمـا أرادوا اسم المكـان ولو وأراد مضع الفعل لقالوا مقبر ، ولكنـه اسم بمنزلة المسجد ، ولو أردت بالمسجد موضع السجود لفتحت أى فتقول مثلا : مسجدين لين أى موضع سجود ، أى الموضع الذى تقع فيـه جبهتى مثلا فى السجود ، وقد روى عن الحجاج : ليلزم كل واحد منكم مسجده بالفتح أى موضع سجوده ، من المسجد عنى أن لا يجتمعوا فى المسجد فى موضـع واحد ، لئلا يشتغلوا بمـا لا يعنى ، ولخوض فى الأمور •

قال الفراء : سمعنا المسجد والمسكن والمطلع بالفتح ، وأجاز فى الجميع الفتح قياساً وفى القاموس ، والمسجد معروف ويفتح جيمـه ، والمفعل من باب نصر بفتح العين اسماً كان أو مصدراً إلا أحرفاً : كمسجد ،

ومطلع ، ومشرق ، ومسقط ، ومعزق ، ومجزر ، ومسكن ، ومرفق ، ومنبت ومنسك ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم تسمعه ، وما كان من باب جلس فالموضع بالكسر المصدر بالفتح اهـ .

قوله وإن لم تسمعه أشار به الى قول الفراء كل ما كان على فعَل يفعُل ، يعنى بفتح الماضى وضم المضارع مثل دخل يدخُل ، فالمفعل منه بالفتح اسماً كان أو مصدراً إلا أحرفا الى أن قال : وسمعنا المسجِد والمسجَد ، والمطلِع والمطلَع ، والفتح فى كل جائز ، وإن لم نسمعه .

قال الطبلاوى : فى هذا المقام فى ذكرهم المسجد نظر لأنهم ان أرادوا به البيت المبنى للعبادة كما هو فليس مما نحن فيه لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه ، أو محل السجود ، فهو بالفتح فقط على القياس القياس كذا قال الصفوى ، ويجاب باختيار الشق الأول ، وشذوذ الكسر فى المسجد بعد وقوع الفعل منه لا قبله .

قال السعد : وحكى الفتح على القياس فى المسجد والمسكن والمطلع .

قال الطبلاوى : والمرفق والمفرق والمنسك .

وقال السعد : أجيز الفتح فيها كلها أى وفى المرفق والمرفق والمنسك وغيرها على القياس ، لكن لم يحك فى الجميع وذكر هو عن ابن السكيت جواز الفتح فى ذلك وغيره على القياس ، وأنه لم يسمع فى الكل ثم شرع السعد والزنجانى فى واوى الفاء فقال : إن الكسر أسهل بشهادة الوجدان بالكسر فى واو والوجدان .

قال : قال ابن السكيت : وزعم الكسائى أنه سمع موجلا بالفتح للجيم ويوافقه حكاية يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناسا من العرب يقولون موحِلا موحَلا بفتح الحاء والميم •

قال السعد : وسمع الفراء موضعا بفتح العين ، قال الشاعر :

فأصبح العين ركودا
على الأوشاز أن يرسخن فى الموكل

رواه الكسائى بفتح الحاء وغيره بكسرها ، والعين بكسر المهملة جمع أعين فى المذكر ، وعيناه فى المؤنث أى واسع العين وواسعها ، والمراد بقر الوحش ، والركود جمع راكد أى ساكن ، والأوشاز جمع وشز بفتح الواو والشين المكان المرتفع والوحل بالحاء الطين المبتل ، وقد سبق فانظره ، والبيت من السريع ، ابن السكيت بكسر الكاف المشددة والسين من أكابر أهل اللغة ، واسمه يعقوب ، والمراد بيعقوب حيث أطلق فى كتب اللغة هو ، قال المبرد : ما رأيت كتاباً فى اللغة خيراً من إصلاح المنطق ليعقوب بن إسحاق السكيت •

الرابع : المكبر كسروه فى المصدر ، قالوا علاه المكبر والقياس الفتح فيه وفى الظرف ومضارعه بالفتح ، ومعناه كثر سنه •

الخامس : مأوى الإبل للمكان الذى يحوى الإبل بكسر الواو اللام معتلة ، أوت الإبل تأوى كرمى يرمى ، والقياس الفتح لاعتلال اللام ، وكذا المصدر جاء بالكسر والقياس الفتح ، وأما المأوى لغير مكان احتواء

الإبل ولغير احتوائها ، فبالفتح على لقياس مطلقاً ، هـذا مراد النظم ، وذكر فى التسهيل أن مأوى الإبل ممـا جاء بالفتح والكسر ، وهو الصحيح ذكره صاحب التحقيق ، وحيث كسر هو أو مثله كان من المنقوض ، وحيث فتح كان من المقصود •

وعنــه عن ابن السكيت عن الفراء أن بعض العرب يقول : مأوى الإبل بالفتح ، وقال : أيضـاً ابن السكيت : وليس فى ذوات الأربعـة مفعِل بكسر العين الآخر ، فإن مـا فى العين ومأوى الإبل •

قال الفراء : سمعنا بالكسر والكلام كله مفعل أى بالفتح ، ونقل غير واحد عن الفراء أن مأوى الإبل مكسور ، وذهب غير الفراء إلا أن ميم المآقى أصلية ، واستدل بقولهم ماق وهو طرف العـين الذى يلى الألف ، ووزنه عند من جعله منقوصـاً فاعل ، وفيه لغـة أخرى موق كمهط إلا أن ميم معط زائدة •

وقال صاحب الاقتضاب : ان ابن خبى ذكر أن موقيا وماقياً من الأبنية المستدركة على سيوبيه ، وإنما جاز فيهما أن يكونا مخففين من موقى ككرسى ، ومـاقى كدهرى ، وأنهما مـا جاء على صورة المنسوب ، وليس بمنسوب •

قال صاحب الاقتضاب : ويقوى هذا القول لأن مآتى العـين قد جاءت فيـه لغات كثيرة الميم فى جميعها أصل ، فسـبيل الميم فى الماقى والموقى المنقوضين أن يكونا كذلك قال : وليس ببعيد على قول الفراء أن أن تكون الميم فى هذين الحرفين زائدة ، مع اختلاف أصولهـا كقولهم :

عين ثرة وثرثارة فى قول البصريين ، وكذلك قولهم سبط وسبطر ، وشاة وشياة وشوى ٠

وقالوا فى جمع مسيل المــاء مسل ومسلان فجعلوا الميم أصــلا وهم يقولون مع ذلك سال الماء يسيل ، ومثل ذلك كثيرا ا ٠ هـ ٠

ويبحث فيه بأن ذلك كالأصل لا أصل واستدل أيضــاً على أن الميم أصل بقولهم فى الجمع مئوق وذكر بعض أن الماقى غلط فيــه جماعة من العلماء ، وإنمــا الياء فى آخره للإلحــاق وليس له نظير ، فألحق بمفعل على التشبه ، ولهــذا جمعوه على مئاقى ، وهــذا الحاق غريب ليس على طريق لأن الإلحاق إنما هو إلحاق بعض الأصول ببعضهــا لا إلحاق الأصول بما زيد فيه كذا قيل : وفيه نظر لأنه مخالف لحقيقة الإلحــاق ، وقد تقدمت فإن اليــاء فى الماقى على مذهب الإلحــاق زائد ، والإلحــاق إنما هو إلحاق المزيد بمزيد آخر ، بأصل ومرّ عن يعقوب أنه ليس فى ذوات الأربعة مفعول إلا حرفان ، فقوله : ليس إلخ لعله احترز به من نحو المعصية لأن المعتل أكثر مــا جاء بالتاء كالمأتية مصــدر أتيت ومخية الوادى كذا ذكر فى التحقيق ، ومن غير مأوى الإبل ثم (مأواه جهنم) (مأواه النار) و (مأواهم النــار) وليس لهم مأوى يأون اليــه كل ذلك بالفتح للمكــان ، والقياس فتح المصدر والظرف معاً ٠

ظاهر السعد أن ماقى العين بالكسر فى المصدر والظرف وارد على قول الزنجانى ، والمفعل من معتل اللام مفتوح أبداً لكنــه شاذ لا يرد نقضاً ، فتكون الميم زائدة ، لكن محصل كلام الصحاح كمــا قال ابن

قاسم فى حاشية تصريف السعد : أنه ليس مكاناً وأن الميم أصـل ، وأنه لغة فى موق العين فانه قال الماقة بالتحريك شبه الفواق ، يأخذ الإنسـان عند البكاء ، كأنه نفس يقلعه من صدره ، وقد مأق الصبى يمأق مأقاً ، وامتأق مثله الى أن قال : ومأقت العين لغة فى موق العين ، وهـو فعلى وليس بمفعول ، لأن الميم من نفس الكلمة ، وإنمـا زيد فى آخره اليـاء للإلحاق فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به ، لأن فعلى بكسر اللام نادر ، ولا أخت له فألحق بمفعل ، فلهـذا جمعوه على مآق ، ثم ذكر عن ابن السكيت أنه ليس فى ذوات الأربعة مفعل بالكسر إلا مـآقى العين ، ومـاوى الإبل . وذكر أنه غلط ابن السكيت إن لم يأول كلامه على مـا مر .

قال ابن قاسم : ومن كلام الصحاح يظهر أن السعد تابع لظـاهر كلام ابن السكيت ، وقد رأيت مـا فيه وظهر منه أيضا أن الياء للالحـاق ، وأنه من ماق فليس من معتل اللام .

قال السعد : ولى ها هنا نظر لأنهم يقولون معتل الفـاء يكسر أبداً ومعتل اللام يفتح أبداً ، فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر ، وكثير مـا ترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصـانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص ، مثل موقى بفتح القـاف ، وفى كلام صاحب المفتاح إيماء الى ذلك .

ومرداه ببعض المتأخرين الجاربردى ، فـإنه ذكر ذلك فى شرح الشافية ، وقال أيضا حسن باشا فى شرح مراح الأرواح : حكم المعتـل الفاء واللام حكم الناقص ، تقول فى وقى يقى موقى : وكذلك معتل العين واللام كطوى يطوى مطوى .

قال ابن قاسم : وأما المعتل العين : والفاء فليس بموجود .

السادس : المأوية من أوى يأوى له أى رق له ورثاه ، جاء مصدراً بالكسر كالمعصية ، والقياس فتح مصدره وظرفه .

السابع : المغفرة جاء بالكسر مصدراً أى غفراناً ، والقياس فتح المصدر ، وكسر الظرف ، لأنه مكسور المضارع ، والظرف منه لا يكون إلا بالكسر ، ومن المصدر : (والله يدعو الى الجنة والمغفرة) .

الثامن : المعذرة جاء بالكسر مصدراً ، والقياس الفتح فيه والكسر فى الظرف لأنه مكسور المضارع ، والظرف جاء على قياسه ، ومن المصدر (معذرة الى ربكم) أى عذر (لا تنفع الذين ظلموا معذرتهم) والذال معجمة تقول : اللهم اغفر لنا مغفرة شاملة ، وتقبل معذرتنا .

التاسع : المحمية جاء بالكسر مصدراً أى حمية أى أنفة من الظلم مثلا ، والقياس فتح المصدر كالظرف ، لأن اللام معتلة ، ولأن العين مفتوحة فى المضارع ، فإنه كرضى يرضى والى المأوية والمغفرة والمعذرة والمحمية أشار بقوله : من أيو واغفر وعذر واحم مفعلة ، وفى بعض النسخ مع اعذر واحم مفعلة .

العاشر : المزرئة بالهمزة أو بالياء جاء بالكسر مصدراً ، من رزأ يرزؤ كمنع يمنع مهموزاً ، وقد يسهل بالإبدال ياء ومعناه نقصه أو أصابه بمصيبة ، وفيه لغة رزىء يرزؤ كفرح يفرح ، وعلى كل قياس المصدر والظرف الفتح ، لأن المضارع بالفتح .

الحادى عشر : المعرفة جاء بالكسر مصدراً أى عرفانا والقاس فتحه وكسر ظرفه لكسر مضارعه •

الثانى عشر : المظنة بظاء معجمة مشـــالة من الظن خلاف اليقين ، جاء مكاناً بالكسر أى الموضع الذى يظن فيـــه وجود الشىء ، ومنـــه مـــا خفى معناه مع سهولته عن أهل هـــذه البلاد كلهم ، وهـــو مظان الإجابة ، أى المواضع التى تظن فيها إجابة الله دعاء الداعى ، ويحتمل الزمان ويحتمل إرادتهما معاً أى الشىء الذى تظن فيـــه الإجابة مكاناً أو زماناً ، وهو جمع مظنة أعاذنا الله من الجهل المركب كالبسيط والمضـــاع مضموم ، فقياس المصدر والظرف الفتح تقول : معرفة فلان مظنة خير ، والى مرزئة ومعرفة ومظنة أشار بقـــوله : ومن رزا واعرف اظنن أى ومفعلة من رزأ واظنن واعرف ، أو العطف على قوله من ايو الخ فتدخل الثلاثة مفعلة المذكور قبلها وسهل همزة رزأ بابدالها ألفا •

الثالث عشر : منبت جاء بالكسر مكاناً وقياسه الفتح ، لأن المضـــارع بالضم أى موضع أى موضع نبات البقل ، ومثله الشعر وابن آدم يقال : منبت زيد حسن أى موضع نباته وهو أمه وأبوه ، ومصدره بالفتح قياسا •

الرابع عشر :مشرق جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر لضم المضارع أى موضع الشروق •

الخامس عشر : مغرب جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر لضم المضارع أى موضع الغروب ، مثال المشرق والمغرب : (ولله المشرق والمغرب) •

السادس عشر : مسقط جاء بالكسر مكاناً ، والقياس فتحه كالمصور لضم المضارع أى موضع السقوط نحو : هذا دابة مسقط رأسى ، أى موضع ولدت فيه ، وسقط فيه رأسى من بطن أمى ، غفر الله لهما ، وكذلك مسقط النجم أى موضع سقوطه ، والى المشرق والمغرب والمسقط أشار بقوله : وصل بمفعل أشرق مع أغرب واسقطن أى بوزن مفعل : من شرق وغرب وسقط ، وقد يقال فى المغرب والمشرق إنهما تغلبت عليهما وجعلا اسمين للجهتين ، وأصلهما المكان •

السابع عشر : مرجع جاء بالكسر مصدرا أى الرجوع والقياس فتحه ، وقياس ظرفه الكسر لكسر مضارعه ، وبه جاء الظرف ، ومن المصدر اليه مرجعكم أى رجوعكم •

الثامن عشر : مجزر جاء بالكسر مكاناً أى موضع الجزر أى النحر والقطع والذبح ، وقياسه الفتح كالمصدر ، وذلك إذا قلنا إنه مبنى من جزر يجزر بفتح الماضى وضم المضارع ، وأما إذا قلناه من جزر يجزر بفتح الماضى ، وكسر المضارع وهو المشهور كما يدل عليه كلام القاموس . فلا شذوذ فى المجزر بالكسر للظرف ، بل قياس الظرف الكسر ، والمصدر الفتح ، وحكى الجوهرى فى ضياء الحلوم اللغتين فى ماضيه ومضارعه . ولم يرجح إحداهما بل قدم فتح الماضى وضم المضارع على فتحه ، وكسر المضارع •

وقال السعد : ان المضارع مفتوح العين ووافقه بعض شراح الشافية ، وهو باطل لعدم حرف الحلق إلا إن قيل إن ماضيه بالكسر لغة ، ممن نص على أن المضارع بالضم الجار بردى والجوهرى فى الصحاح ، والغزى

وحسن باشا فى شرح مراح الأرواح ، فلهـذا المبحث كان ينبغى أن يمثل بمزجر بتقديم الزاى على الجيم ، كمـا فى نسخ من نسخ التسهيل نحو : هو منى مزجر الكلب بكسر الجيم للمكـان ، أى الموضع الذى يزجر فيـه الشخص الكلب ، وقياسه الفتح كالمصـدر ، لأن مضـارعه مضموم قطعاً ، والى المجزر أشار بقوله : أجزر أى ومفعلة أجزر بضـم الـزاى .

وقد يقـال : ان المجزر والمجزرة ليسا اسم مكـان ، الجزر إلا بحسب الأصل ، وأمـا الآن فقد تغلبت عليهما الاسمية ، وجعلا اسمـاً له لا باعتبار فعل الجزر فيه .

فهـذه ثمانية عشر اسما كسرت شذوذاً كسراً منفرداً عن الفتح والضم ، ولم يذكر الزنجانى المظنة ، واستدركهـا السعد عليه .

وقال اللقانى : لعله لم يذكرها إشـارة الى أنهـا ليست باسم مكان حقيقة ، لأن اسم المكان مـا وضع لمكان الفعل المشتق هو منه ، والمظنة ليست كذلك ، إذ ليس المراد أنها مكان الظن ، بل مكان يظن أن الشىء المظنون حاصل فيه ، وقوله : أولا كالمظنة بناء على أنها مشبهة به لفظـاً ومعنى ا . هـ .

قال الطبلاوى : فإن قلت كون المراد بهـا ذلك لا يمنع كونهـا اسم مكان لانطباق ضابطه السابق عليها ، فالتفرقة التى ذكرها ممنوعة لا يدل عليهـا الضـابط .

قلت : بل يدل عليها كمـا قال شيخنا يعنى ابن قاسم ، لأنه اعتبر فى ذلك الضابط وقوع الفعل فى المكان ، وهو غير متحقق فى هـذا المثال إذ الظن لم يقع فى ذلك المكان إلا إن أرادوا بوقوع الفعل فيـه مـا يشمل هـذا المعنى فتامله ا ه .

قلت : تاملته فوجدتهم أن المراد عندهم ما يشمله وهذا الباب متوسع فيه جداً ، ومـا أوضحه اللقانى صحيح فى نفسـه غير أنهم أرادوا مـا يشتمل ذلك ، ثم إنه إن حسبنا المجزر من يجزر بالضم والمزجر بتقديم الزاى على الجيم ، كانت تسـعة عشر ، ولكن الناظم لم يذكر إلا واحداً منهمـا ، وبقى المنخر لمكان النخير أى الصوت ، وهو ثقب الأنف .

وأمـا المنخر بكسر الميم أيضـاً فتبع للخاء فرع للمنخر بفتحها ، وكسر الخـاء كمنتن بكسر الميم تبعا للثاء فرع منتن بضم الميم وكسر الثاء ، ولا ثالث لهمـا ، وإنمـا جعلا فرعين لأن مفعِلا بكسرتين وبضمتين غير موجود فى كلامهم ، وزا الناظم على الثمانية عشر المختصـة بالكسر خمسة تكسر شذوذاً ، ويشارك كسر الفتح والضم ، وإليهمـا أشار بقوله : ثم مفطة أقدر وأشرقن بخلا واقبر ، ومن أرب يعنى أنهـا بالكسر شذوذاً بقوله ، وثلث أربعهـا كذا لمهلك التثليث قد بذلا أى ز دمع كسر الأربعة فتحهـا وضمها ، فتكون لعينهـا ثلاث حركات فى أحوال تفتح وتضـم وتكسر ، وكذلك المهلك تضم عينه وتفتح وتكسر ، أى ثم وزن مفعلة من أقدر وأشرق وأقبر وأرب والخامس مهلك .

فالأول : من الخمسة المثلثة المقدرة جاء بالكسر مصدراً أى قدرة

وبالضم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصدر وكسر الظرف لأن المضارع بالكسر •

والثـانى : منهـا المشرقة جاء بالكسر مكاناً أى موضع تشرق فيه الشمس ، وهو الموضع الذى يقعد فيه عند شروقهـا وبالضـم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصـدر والظرف ، لأن المضارع بالضم وأشـار بقوله : بخلا بالبـاء الموحدة فالخـاء المعجمة الى أن المراد بالمشرقة الموضع الخلا عمـا يستر عنه الشمس ، حتى إنهـا لعدم عارض تشرق فيه هـذا مـا ظهر لى •

وقال فى تحقيق المقال قوله : نخلا بالنون أى غربل ، وأزيل لبسـه مستعار من نخلت بالمنخل ، ولا يتوهم التكرار فى قوله بمفعل أشرق مع أغرب مع قوله : وأشرقن نخلا ، لأن الأول شذ فى مفعل بغير تاء ، والثانى فى مفعلة بالتاء ، وقد حمل ذلك غير واحد ممن يتعرض لحفظ هـذا النظم ، وفهمه أن جعل الثانى وأشرفن بالفـاء وبخلا بالباء ، وكأنه عنده مأخوذ من قولهم كل فخر فى الخلاء يسر ، وهـذا وإن كان جيداً لا يصح هنا لفوات التنبيه على مشرقة أى ، لأن أشرقن عند ذلك البعض جعله بدل أشرقن ، أعنى فى مكانه ولم يرد به أنه يأتى منه وزن مفعلة مثلثاً ، بل معترض لا شاهد فيـه ، والحق مـا قلته لا ما قاله صاحب التحقيق ، ولا مـا قاله البعض •

الثالث : من الخمسة المقبرة جاء للمكان بالكسر شذوذاً ، وبالضم وبالفتح كذلك ، أى موضع يقبر فيـه والقياس الفتح فى المكان والزمان ، والمصدر لأن المضارع مضموم هـذا مراده ، ولم يرد المقبرة من قبـر

يقبر بكسر المضـارع ، لأن قياسه كسر الظرف ففتحه كضمه شـاذ ، وقياسه فتح المصـدر ، وأجمل الناظم ولم يبين ، وممن قال : إن المقبرة بالكسر كالضم شاذ للمكـان ، وإن قياسه الفتح وإن المضـارع مضموم العين السـعد .

ولقول الحق عندى أن المقبرة اسم مكان بحسب الأصل ، وأما الآن فقد تغلبت عليه الاسمية إذ جعل اسما للمكان الذى يقبر فيـه لا باعتبـار أنه يقبر فيه ، فذكره فى هـذا المقـام نظر لأصـله ، فالحكم عليه بشذوذه فى الكسر والضم باعتبار أصله لا سهو كما زعم بعض أن ذكره هنـا سهو معللا بأنه يكون من الشاذ لو كان اسم مكان الفعل ، وممن ذكره فى الشذوذ السعد من حيث الضم والكسر ، ومن حيث وجود التاء ، وكذلك المشرقة ونحوهـا .

قـال : وقد يدخل فى بعضها تاء التأنيث إمـا للمبالغة أو لإرادة البقعة ، قلت : فالتاء لإرادة البقعة للتأنيث قال : وذلك مقصـور على السـماع كالمظنة للمكان الذى يظن أن الشىء فيه ، والمقبرة لموضـع يقبر فيـه ، والمشرقة للموضع الذى تشرق فيه الشمس .

قلت : المظنة لفظ مشترك فى الزمان والمكان والظرف ، وإنمـا كانت التاء غير قياس ، لأن القياس عدمها ، قال وشذ المقبرة والمشرقة بالضـم لأن القياس الفتح لكونهـا من يفعل بضـم العـين ، وقيل : إنمـا يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك .

قلت : يعنى هـذا القائل ولم يرد به مكان الفعل ، بل أريد به

المكان غير المقبور فيــه المعد للقبر ، والمقبور فيــه ، لا باعتبــار القبر ، فان المراد هذا المكان المخصوص الذى من شأنه أن يقبر أى المهيأ لذلك ، لا مكان الفعل وكذا المشرقة للمكان الذى تشرق فيه المهيأ للشروق •

قال : قال ابن الحاجب ، وأمــا ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها ، قلت : هــذا تقوية لكون المقبرة مثلا للمكــان المخصوص ، وأراد بالتمثيل بالقارورة أن القارورة ظرف مخصوص لا باعتبار استقرار الشىء فيــه ، وقد علمت الجــواب ممــا مر أنه وإن أريد المخصوص لكن بعد وقوع الفعل لا قبله ، أو باعتبار أنه يقع شأناً وعادة فى ذلك المكان ، فتعلم من شذوذ التاء أن نحو المزلة ممــا جاء على القياس فى الحركة شاذ من حيث دخول التاء •

قــال : أعنى السعد وقال بعض المحققين : إن مــا جاء على مفعل بالضم يراد به أنهــا موضوعة لذلك ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان الفعل ، وبالضم البقعة التى من شأنهــا أن قبر فيهــا المتخذة ، لذلك وكذلك المشرقة بالضم للموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجــارى على اختلاف معنــاه •

قلت لعله أراد ببعض المحققين صاحب الهادى ، فإن الجابر دى نقل ذلك عنــه ، وأراد بمفعل بالضم المفعل المضموم الملحقة به التــاء ، ولم يقيده لأن الكلام على الضم لا على الختم بالتاء ، ويدل لذلك التمثيل بمــا فيه التاء ، وتقديم أنه لم يجىء مفعل بالضم إلا مفعولا ومكرم ، فبإرادة المجرد يبطل حصره الذى ادعى •

الرابع : من الخمسة المأربة جاء بالكسر مصدراً أى إرابة وأربو بالضم والفتح كذلك ، والقياس فتحـه كالظروف ، لأن مضارعه مضموم أرب ككرم إرابة وأرباً صـار أريبا أى عاقلا ، فالمراد بأربعهـا فى فثلث أربعها المقدُرة والمشرُقة والمقبُرة والمأرُبة .

واعلم أنه لابد من تحريك التاء الآخرة فى قوله ثلث أربعهـا ، لأنها الحرف المتوسط من الوتد المجمع ، فلنقل إليها فتحة همزة أربعهـا واحذف الهمزة من اللسان ، وأثبت الألف فى الخط وافتح الثاء وأصلها السـكون .

الخامس : مهلك بكسر اللام فى المصـدر ، أى هلاكاً وبالفتح وبالضم كذلك ، والقياس فتحه وكسر الظرف ، لأن المضارع بالكسر ومن الفتح المصدر (وجعلنا لمهلكهم موعداً) بفتح الميم اللام ، وكذا مهلك أهله فى قراءة فيهمـا أى هلاكهم وهلاك أهله ، وهى قراءة أبى بكر ، وقرىء بكسر اللام فى الآية ، وهى قراءة حفص وهما مصدران أيضـاً ، والموعد زمان ، ولك جعلهما زماناً ، والموعد مصدراً فى قراءة الكسر ، أى وجعلنا الزمان هلاكهم وعداً وأمـا من يفتح المضارع ويكسر الماضى فالقياس الفتح فى الظرف والمصدر ، والى تثليث المهلك أشار بقوله : كذا المهلك التثليث قد قد بذلا ، أى أعطى التثليث لمهلك ، وقد أجمل المصنف الناظم فى تلك الأسماء المنفردة بالكسر ، والمثلثة ولم يبين أن الشاذ لظرف أو المكان أوهما جميعاً ، ولم يبين أيضـاً من أى فعل شـذّ مـا شذّ ، ومن أى مادة ومعنى ، فإن أوى بمعنى رق ورثى هو الذى جاء منه ماوية .

ولما المرادف ولقم وكفل فلم يشذ منه شيء ، وكذا حميت المريض

لم يشذ منه شيء ، وكذا عذرت الغلام ختنته ، وتسامح فى مواضع إذ جعل المفعل والمفعلة كأنها مشتقان من الفعل ، والمراد الأخذ أو يقدر مضاف أى مشتقة من مصدرايو واغفر وما أضيف فيه المفعل والمفعلة للفعل فللملابسة ، وأدنى المناسبة إلا قوله ومن أرب بكسر الهمزة فإنه مصدر أرب بالضم قابل للاشتقاق ، منه ، وكان الأولى أن يبين ما ذكرت ، وأن لا يسامح ، ولكن مال الى جانب الاختصار ، وقد بينت ذلك تبعاً لابن الناظم •

فيتحصل أن المراد بالمرفق والمعصية والمكبر والمفعلة من ايو واغفر وعذر واحم ، ومن رزأ واعرف والمرجع المصادر ، وباباقى الظروف وقال بعضهم نظيماً :

فالبيت الأول والثانى المصدره
مقدورة مرجع مأربة الفضلا
واستثن مسجد ما ومنبتا جعلت
كغيرها من بواق للمكان جلا

وقد مرأن المهلكة بالتاء مثلت أيضاً ففيه ما فى المهلك من البحث قياساً وسماعاً ، وإن ذكر الناظم لها فيما مرّ ما جاء بالفتح والكسر يوهم أنه لم يجىء ضمه وهو جاء ، وقد نص فى التسهيل على تثليثه ، ومما جاء مثلثاً أيضا المزرعة نص عليه صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس ، والناظم فى التسهيل ، والميسر والميسرة نص على تثليث الميسرة صاحب القاموس ، ومما جاء مثلثاً : معذرة نص عليه صاحب التحقيق وكذا

صاحب القاموس ، لكن جعله اسماً ، وحكى فى المصدر الفتح والكسر فقط ، ولعل اسميته طارئة ، وظاهر النظم أنه مكسور لا غير ، ومن تتبع القاموس وجد أكثر من ذلك ، ولم يذكر للناظم ما جاء بالضم والفتح كالمزبلة بضم الباء وفتحها ، والمحبرة بضمها وفتحها ، وغلط كاسر المحبرة ولم يذكر المفعل بضم العين كالمالك والمكرم والمعون إلا مهلكاً ، فإنه مفعل بالضم ، لكنه يفتح أيضاً ويكسر •

وقد نص فيما مر أن مفعلا بالضم قليل قال : وضم قل ما حملا ، أى قل روايته عن العرب ، فأشار الى أنه مع قلته منقول عنهم ، ولم يذكر مفعلا بالضم فى الترجمة لقلته وندوره ، وذكره مع الضم والفتح استطراداً فى مهلك بل الضم أيضاً مع التاء ، أو جوازاً لفتح والكسر أو الفتح معه فقط قليل ، ولندور مفعل بالضم وعدم التاء أشد ندوراً لم يعرفه سيبويه فإنه قال : ليس فى الكلام مفعل بالضم كما مرّ فى جملة كلامه ، وحكى الكسائى لفظين ، وقال : إنهما نادران لا يقاس عليهما وهما : مكرم بفتح الميم وضم الراء أنشد صاحب التحقيق تبعاً للكسائى •

❋ ليوم روع أو فعال مكرم ❋

بفتح فاء فعال اسم للفعل الحسن ومعون بضم العين وسكون الواو وأنشد تبعاً له :

بثين الذمى ان لا إن لزمته
على كثرة الواشين أى معون

وذكرهمـا الناظم وزاد مألكا بالهمز واللام أى رسـالة كالمألكة ، ومثـاله :

بيت العرض أبلغى النعمان عنى مألكا
أنـه قـد طـال حبى انتظـار

وزاد ميسراً بعدم التاء ومنه قوله تعالى : (فنظرة الى ميسر) فى قراءة إسقاط التاء والإضافة لهـاء الضمير ، قال فى الكشاف مـا معناه : إنه قرىء ميسر بفتح السين وضمها والإضافة ، وعدم التاء للاضافة كقوله :

❋ وأخفوك عدا الأمر الذى وعدوا ❋

أى عدة الأمر وقد مرّ ما فيه وقوله تعالى : (وإقام الصلاة) أى إقامة وقد مرّ وذكر أنه قرىء ميسرة بالتـاء مع ضم السين وفتحها ، ومن ذلك أيضـاً مقبر بضم البـاء وعدم التاء .

فقول القاموسى : إن لم يرد غير مالك مع ذكره غيره مما مرّ فى مواضعه سهو وإن أراد انفراد الضم دون المشاركة ، ورد عليه أيضاً معون ومكرم المذكوران كذا قيل .

قلت : جاء مكرم بالفتح أيضاً وذكر فى القاموس معوناً لكن جعله اسما لا مصدراً كما يأتى ، وذكر السعد أن مفعلا بالضم مرفوض فى الكلام إلا مكرماً ومعوناً وكذا الفراء كالكسـائى ، وأولهمـا الفراء بأن مكرماً جمع مكرمة ومعوناً جمع معونة بالضم أى إكرام وإعانة ، أو بالفتح وهو أولى وأول بعض مألكاً بأن جمع مالكة ، أو أصله بالتاء مفرداً ورخم

بحذفها للضرورة ، وكذا تقول أيضاً فى مكرم ومعون وقال أبو حاتم : إن الرواية ملاكا فى بيت العروض بسكون اللام وبعده همزة ، وأنكر رواية من قال مالكاً بالهمزة وضم اللام بعدها •

قال فى التحقيق : ولا ترد الرواية بمثل هذا قيل مالكاً بوزن ضارب وقاعد لصح من الملك ، وأن قراءه ميسرة بالضم والإضافة للهاء إنما حذفت للإضافة كما علمت ، كما يقولـــه الفراء ، وأول الطبلاوى مكرماً ومعوناً حكاية عن بعضهم بأنهما جمعان كما مر ، وأن مهلكا وميسراً ومألكاً غير فصيحة ، قال : وإنما لم يجعل معون مما جاء على مفعول كميسور يعنى من المصادر للزوم كثرة التغيير ، وهو حذف الواو ونقل الحركة ، وإذا جعل مفعلا لم يلزم إلا النقل ا هـ •

وذكر فى القاموس : أن معونا ومعونة اسمان لا مصدران ، وقد علمت مما مر أن مفعلة بالضم والتاء قليل ، وأن مفعلا بالضم وعدم التاء أقل ونـــادر •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف والكسر مفعول أفرد ، وقدم للوزن وأفرد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولمرفق متعلق بافرد ، وحوى ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر لمحذوف أى معناه حوى الإبلا ، والجملة من المبتدأ أو الخبر حال من ما ولأن ما وعلم على اللفظ الذى يذكر ويراد به محتوى الإبل ، والإبل مفعول به ، ومن ايو متعلق بمحذوف حال من مفعلة ، ومفعلة معطوف على مرفق أو ماو ومن رزا معطوف على من أيو أو بمحذوف متعلق حال ، أو نعت لمحذوف : أى ومفعلة من رزأ قالوا : وعطفت محذوفاً وما بعده معطوف ، ووصلا ماض مبنى للمفعول ،

والألف نائب والجملة حال من اظنن ومنبت أو خبر لهما ، وهما مبتدأ ومعطوف عليه ، أو النائب مستتر والألف للإطـلاق ، والجملة حـال من منبت أو خبر له وهو مبتدأ أو حال من الألف المذكورة ، أى وصل ما ذكر وبمفعل متعلق بوصلا •

وتجوز فتح واو وصلا فتكون للاستئناف أو للعطف وصلا أمر مؤكد بنون التوكيد المبدلة ألفا واشرٗق بضم الراء مضاف إليه ، مع اغرب متعلق بمحذوف حال من اشرق من مفعلة فيقدر مضاف أى مع مفعلة اغرب ، وراء اغرب مضمومة ، وجيم اجزر للشطر الأول ، وزايه للثانى •

وثم بمعنى الواو معطوف على مفعل أو مفعلة واقدر مضاف إليه ، وبخلا ماض مبنى للمفعول مستتر النائب عائد إلى ما مر كلـه أو إلى اشرقن ، وإن جملة بخلا جاراً ومجروراً متعلق بمحذوف حال ، أى كائنا معنى ذاك اللفظ بخلا أو اشرقن بخلا اسم واحد حكاية ، والمقصود بعضه ، ومن أرب نعت أو حال لمحذوف ، أى ومفعلة من أرب والواو للاستئناف أو للعطف على افرد •

وثلث أمر مستتر الفاعل وجوباً وأربع مفعول به مضاف للضمير العائد الى الجملة الألفاظ المرفق ، وما بعده ، والإضافة لتلابس الكل فى الكسر ، وكذا متعلق ببذلا ، ولمهلك متعلق ببذلا أو لأمه زائدة مفعول أول لبذلا ، والثانى مستتر عائد للتثليث ، والحاصل أن هنا ما فى بذلا المتقدم إعجاماً وإهمالا ، والتثليث مبتدأ وقد للتحقيق ، والجملة خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف أو كذا متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى بذلا كائنا •

كبذل ذاو كالصحيح الذى اليا عينه وعلى
رأى توقف ولا تعد الذى نقلا

أى والماضى الثلاثى المتصرف الذى عينه ياء ومضارعه مكسور كالصحيح ، فى أن مصدره بالفتح وظرفه بالكسر ، هذا هو القياس ، ولو سمع خلافه وهو المذهب المشهور ، وعليه الجمهور ذكر فى فتح الأفعال أن الجوهرى نص عليه فى عشرة مواضع من صحاحه ، نظراً إلى القياس ولو سمع خلافه أى ولو سمع خلافه فى مواد أخرى : كعاش يعيش معاشاً فى المصدر ، ومعيشاً فى الظرف ، أصل معاشاً معيش بفتح الياء وسكون العين ، نقل فتحها للعين فقبلت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحال ، وأصل معيش معيش بسكون العين وكسر الياء ، فقد كسرها للعين ، وقيل : إن المصدر والظرف من ذلك موقوفان على السماع لا يتعدى ما نقد ، بل يفتح ما فتحوه ، ويكسر ما كسروه ، ووجهه الكسرة من النوعين ، أو استقلال الكسرة المقدرة على الياء ، واختاره فى التسهيل ، فقد قالوا : المغيب والمبيت والمزيد والمحيض ، والمراد المصادر ، والقياس المغاب والمبات والمزاد والمحاض ، وقال تعالى : (فإن له معيشة ضنكا) فكسر فى المصدر والقياس الفتح ، وقال : (وجعلنا النهار معاشاً) ففتح فى الزمان ، والقياس الكسر .

وقلوا فى المصدر مجيئاً ومشيباً ومصيراً ومسيراً قال تعالى : (ولدينا مزيد) (هل من مزيد) (ويسألونك عن المحيض) والقياس الفتح ، وكذا قالوا باع مبيعا ، وقال فى القائلة مقيلا ، فى المصدر ، والقياس الفتح ،

وقال فى المصدر وإليه المصير ، والقياس الفتح وكذا قال : (وأحسن مقيلا) ولكن يحتمل الظرف وقالوا أيضاً على القياس فى المصدر عاب معاباً ، وعاش معاشاً ، وحاص محاصاً ، وكال مكالا ، ومال ممالا ، وجاء على غير قياس معيب ، ومعيش ومحيص ، قال الله عز وجل : (ما لنا من محيص) فى المصدر .

وأما هل من محيص فظرف ، ويحتمل العكس فيهما ، ومكيل ومميل ، أى كيلا وميلا ، وقالوا فى المصدر والظرف : المطار والمنال ، وقياس الظفر الكسر ، وهذا المذهب عندى ليس بشىء ، لأن مالم يسمع منه مصدر او ظرف مفتوح أو مكسور مثلا يبقى بلا مصدر وبلا ظرف ، وكان أصحابه قالوا : يستغنى فيهما بالمصدر والظرف اللذين ليسا بميميين ، وقيل بالتخيير فى المصدر والظرف جميعاً فتحاً وكسراً لكثرة تعاقب الفتح والكسر عليهما ؛ فتقول : المطير والمطار ، والمعيب والمعاب ، والمميل والممال ، والمعيش والمعاش ، فى الظرف والمصدر ؛ وبه جزم الجوهرى فى الصحاح .

لكن فى المصدر فى عاب معاباً ومعيباً نظراً إلى كثرة الوارد مكسوراً ذكر الأقوال الثلاثة فى التسهيل ، وذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع النحوى له ، ونص التسهيل وما عينه ياء فى ذلك كغيره أو مخير فيه ، أو مقصور على السماع وهو الأولى وأشار بقوله فى ذلك إلى ما تكسر عين مضارعه ؛ ولذلك قيدت به أولا إطلاق هذا النظام ، فإن ما عينه ياء ومضارعه بالضم أو بالفتح ليس فيه هذا الخلاف ، بل يفتح مصدره وظرفه : كخاف يخاف مخافاً ، ونال ينال منالا ، وهاب يهاب مهاباً ظروفاً أو مصادر فإنما هو مثل ما عينه واو يفتح مصدراً وظرفاً كالمآب والمثاب ،

والممات والمعاد ، والمعاذ والملاذ ، والمشار والمزار ، والمغار والمنار ، والمغاز والمغاص والمناص ، والمناط ، والمباغ والمطاف والمذاق ، والمساق والمآل ، والمجال والمقال ، والمرام والمقام ، والملام .

ولم يذكر فى النظم إلا المذهبين الأولين ، وحمل أبو حيان فى شرح التسهيل عبارة التسهيل على أن القول بالتخيير ، إنما هو فى المصدر وأن الزمان ليس فيه إلا الكسر ، وتبعه جماعة منهم العلامة صاحب فتح الأقفال ، بل نقل أن القول بالتخيير والقول بالوقف هما فى المصدر ، والحق أن الخلاف فى الظرف والمصدر ، وعليه جرى غير واحد من شراح التسهيل وغيرهم والسيوطى .

قال صاحب تحقيق المقال فى (يسألونك عن المحيض) أنه يحتمل المصدر والزمان ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه موضع الدم ، وضعف بأن المكان نفسه ليس أذى ، فإن أريد به المصدر فلا بد من حذف مضاف ، أى فاعتزلوا وطء النساء ، وكذا إن أريد به الزمان ، وإلا أدى إلى الاعتزال مطلقاً ، وليس كذلك ، والظاهر أن هذا كلام جرى فى عرف الاستعمال مراد به ما هو المقصود من النساء ، فلا حذف ولا إجمال ، وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن موضع الدم يقتضى إباحة ما عدا الفرج ، ولعل مبنى الخلاف فى الوطء فيما تحت الإزار عدا الفرج على هذا أو هو من باب سد الذريعة ، والله أعلم ا هـ .

وذكر العلامة صاحب فتح الأقفال : أن العلماء لم يمعنوا النظر فى مواد معتل الياء ، فلهذا كثر بينهم اختلاف فى مصدر الميمى وأنه معلوم أن المرجع فى علوم العربية إلى الاستقراء فجميع المذكور فى الصحاح من

المعتلّ بالياء عيناً نحو تسعين سبق معظمها فى أمثلة المضارع المكسور ، وأن المصدر الميمى منه ما أورده بالفتح والكسر : كالمعاب والمعيب ، والمعاش والمعيش ، والمحاص ، والمحيص ، والمكال والمكيل ، والممال والميل ، فهذه خمسة ، ومنه ما أورده مكسوراً كالمجىء والمثيب ، والمغيب والمبيت ، والمزيد والمبين والمصير ، والمبيع والمحيض والمقيل ، أى قيلولة ، وأن مقتضى الصحاح أنه لم يسمع فى سائر مواده شىء ، وأنه لم يرد شىء بالفتح منه ، فكيف : يجعل أصلا يقاس عليه غيره ، وأن المختار الذى تقتضيه القاعدة أن يكون قياس واوى العين فتح المصدر كالمقال ، ويائى العين كسره كالمصير فى (وإليه المصير) وأما (وساءت مصيراً) فظرف .

قلت : أصل المقال المقول بسكون القاف وفتح الواو نقل فتحها للقاف ، وأبدلت ألفا لتحركها قبل النقل ، وفتح ما قبلها بحركة النقل .

تنبية : تعلم مما مرّ أنا لمعتل العين بالياء فيه ذلك الخلاف صحت لام أو اعتلت ، وأما اعتدال الفاء والعين معاً فقالوا : إنه لم يرد ، وحيث تكلمت فيما مرّ فى الأوزان الخارجة ، وذكرت المصدر أو الظرف المكانى أو الزمانى ، وقيدته ولم أذكر غيره فغيره باق على القياس ، وقد قالوا : إن الزمانى تابع للمكانى ، وتعلم أن المصدر مفتوح قياساً إلا فى وادى الفاء فمكسور ، وإنما فتح المصدر كذلك لكثرته وخفة الفتح .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وكالصحيح ظرف خبرى ، والذى مبتدأ أى وكالفعل الصحيح الفعل الذى الياء عينه ، أو وكالثلاثى الصحيح لثلاثى الذى الياء عينه ، وهو أولى والتقييد بالثلاثى لابد منه على كل حال ، والياء مبتدأ قصر للوزن ، وعين خبره أو بالعكس ، والجملة صلة الذى

والرابط الهاء المضاف إليها والواو كما مرّ ، وعلى رأى متعلق بتوقف أى استعمل عليه الوقف ، أو بمحذوف حال من ضمير توقف أى كائناً على على رأى أو جارياً أو بانياً عليه ، والتقديم للوزن .

وتوقف فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والواو للعطف على توقف ، ولا ناهية جازمة لتعد بحذف آخره وهو الواو بدليل الضمة ، أى لا تجاوز وتعد مضارع مستتر الفاعل وجوباً ، والذى مفعول به لتعد ، ونقل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة صلة الذى ، والعائد مستتر ، والرأى ما اعتقدته وذهبت إليه مخترعاً له ومعناه المرئى مأخوذ من رأى يرى ، فهو راء وزيد مرئى رونة ورأياً .

وكاسم مفعول غير ذى الثلاثة صغ
منه لما مَفعلٌ ومفعِلٌ جُعلا

أى وصغ من الرباعى المجرد والمزيد فيه ، ومن الخماسى والسداسى اسم المكان واسم الزمان والمصدر الميمى ، المعبر عنها من الثلاثى بمفعلٌ ومفعل بفتح الميم والعين ، وكسرها على وزن اسم المفعولٌ ، من ذلك الرباعى والخماسى والسداسى ، فالرباعى نحو : أدخلته مدخلا ، وأخرجته مخرجاً بضم الميم وفتح ما قبلٌ الآخر ، أى إدخالا وإخراجاً أو موضع الإدخال وموضع الإخراج أو زمانيهما ، وأكرمنى مكرماً أى إكراماً ، وقدس مقدساً أى تقديساً أو موضع الإكرام والتقديس أو زمانهما ، فمن المصدر (ربّ أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدقٌ) أى إدخال صدقٌ وإخراجه ، و (بسم الله مجراها ومرساها) أى بسم الله إجراءها وإرساءها ، ويحتمل المجرى والمرسى الزمان ونحو : (رب أنزلنى منزلا مباركاً) أى إنزالا ، ويحتمل المكان ، ونحو : (وما شهدنا مهلك أهله) أى إهلاكهم ، (وجعلنا لمهلكهم موعداً) أى لإهلاكهم ، فى قراءة ضم الميم وفتح اللام فى الآيتين ، ويحتملٌ الآخر الزمان فيكون موعداً مصدراً (ومزقناهم كل ممزق) أى كلٌ تمزيقٌ ، ويحتمل المكان ، وقال كعب بن مالك :

أبى كعب أقاتل حتى لا أرى لى مُقاتَلا
وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا ، وكذا قولٌ زيد الخيل الذى سماه رسو ل الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير رضى الله عنه :

أقساتل حتى لا أرى لى مقاتلا

والجسو إذا لم ينج إلا المكيس

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا كذا قال سيوبيه ، ويحتمل أن المكان والزمان كذا قال صاحب التحقيق ، ولو كسرت التاء لكان اسم فاعل ، ومن الظرف مبوأ صدق أى موضع تبوئى صدق ، ويحتمل المصدر وحسنت مستقراً ومقاماً بضم الميم ، أى موضع إقامة وتقول هذا مكرم زيد ، أى زمان إكرامه ، قال أمية بن الصلت :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا

بالخير صبحنا ربى ومسانا

أى زمان إصباحنا وزمان إمسائنا ، والخماسى نحو : انطلق منطلقاً أى انطلاقاً أو مكاناً انطلاق أو زمانه فمن المصدر أى منقلب ينقلبون أى أى انقلاب (وساءت مرتفقاً) ومن دونه ملتحداً أى ارتفاقاً والتحاداً ومتبوأ أى تبوأ ، ويحتمل المرتفق والملتحد المكان ومن الزمان ، هذا منطلق زيد أى زمان انطلاقه ، والسداسى هذا مستخرج زيد أى استخراجه ، أو موضع استخراجه أو زمانه ، فمن المصدر (ولكم فى الأرض مستقر) أى استقرار ، ومن المكان (ساءت مستقراً) (وحسنت مستقراً) أى مكان استقرار ، ويحتملان المصدر .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن اسم المصدر من غير الثلاثى إنما جاء على زنة اسم المفعول ، لأن المصدر مفعول ، وكذا المكان مفعول فيه .

قال سيبويه : فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من

بنات الثلاثة ، فيفعله بأوله ما يفعلُ ، بأولُ مفعولٌ له ، كما أن أول ما ذكرت من الثلاثى كأولَ مفعولٌ له مفتوح ، وإنما منعك أنْ تجعل قبل آخره واواً : كمضروب أن ذلك ليس من كلامهم ، ولا مما بنوا عليه ا هـ •

فزيدت الميم فى أوله جرياً على زيادتها فى اسم المفعول ، ولذا كانت أولا ، وفتحت فى اسم مصدر الثلاثى وضمت فيما عداه تبعاً لاسم مفعول كما اقتضاه كلام سيبويه ، وقد يقرن المصدر الثلاثى بالميم وتزاد قبل آخره واو فيكون كاسم مفعول الثلاثى كما مرّ فى المفتون والميسور ، ولكن لم يعرف سيبويه مجىء المصدر على مفعولٌ ، وتأولَ معسوراً وميسوراً ومعقولا ونحوها •

فقال : وأما قولك دعه إلى ميسوره ودع معسوره فإنما يجىء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلى من يوسر فيه أو يعسر فيه ، وكذا له المرفوع والموضوع أى له ما يرفعه ، وله ما يضعه ، وكذلكَ المفعول كأنه عقد له لبه وشده ويستغنى هذا عن الفعل الذى يكون مصدراً لأن فى هذا دليلا عليه •

والهاء فى قولَ الناظم : منه عائدة على غير الثلاثى وتأخير قوله منه واجب لئلا يعود الضمير لمتأخر لفظاً ورتبة •

قالَ صاحب التحقيقَ : وهذا كلام أوقع فيه الظاهر موقع المضمر ، والمضمر موقع الظاهر ، إذا أصله أن يقولَ صغ من غير الثلاثى مثل اسم مفعوله لما جولَ له مفعلٌ ومفعِلَ من الثلاثى ، وفى قوله : لما حذف مضاف أىَ لمثل ما ، ومراده بوضع الظاهر موضع المضمر ، والعكس أن يذكر

لفظ غير مكان هاء منه ويؤخر الهاء ويجيء بها مضافة لمفعول مثلا كمـا رأيت فالظاهر غير والضمير الها ، والله أعلم .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وكاسم متعلق بصغ أو بمحذوف نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى صوغاً كائنا كصوغ أو الكاف اسم مضاف نعتاً للمصدر المحذوف ، أو مفعول لصغ أو متعلق بمحذوف نعت لمفعول محذوف أى اسماً كاسم مفعول أو مصدراً كاسم مفعول ، ومفعول مضاف إليه اسم ، وغير مضاف إليه مفعولٌ ، وذى مضاف إليه غير بمعنى صاحب ، والثلاثة مضاف إليه ذى .

والثلاثة نعت لمحذوف أى الأحرف الثلاثة ، وأل للعهد الذكرى وهى للحقيقة أيضاً لأنها فيما مرّ كذلك ، وصُغ بضم الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة ، أو بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ، وسكون العين المهملة فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ومنه متعلق بصغ أو ضع ، ولما متعلق به أيضاً .

ومفعل بالفتح مبتدأ معطوف عليه مفعلٌ بالكسر ، وجعلا فعل ماض ونائب وهو الألف ، والجملة خبر والرابط الألف ، والمبتدأ وخبره صلة ، ما والرابط محذوف أى جعلا له ، وله المقدر متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعل ، والأول نائب ، أو بجعل إن كان بمعنى أثبت فله مفعول واحد ناب ،

فصـــــل

أى فى بناء المفعلة بفتح الميم والعين وصفاً للمكان للدلالة على الكثرة من اسم ما كثرفيه ، ولما كان فيه نوع شبه بالظرف الميمى ، ألحقها بها ؛ ولكن لا تصاغ إلا من أسماء الأعيان غير المشتقة ، فلهذا أفردها بفصل ، ولا تصاغ إلا من اسم ثلاثى لفظاً أو أصلا ، وهو من يد الثلاثى بعد حذف الزيادة ، قاله صاحب فتح الأقفال .

من اسم ما كثر اســم الأرض مفعلــة
كمثل مســـبعة والزائــد اختـــزلا

من المـــزيد كمفعـــاة . . .

أى اسم الأرض المأخوذ من اسم ما كثر مفعلة بفتح الميم والعين كمسبعة أى أرض كثيرة السباع ، فمسبعة اسم مأخوذ من ثلاثى ، وهو السبع للدلالة على كثرة مسماه فى تلك الأرض ، وإن بنى مفعلة مما فيه حرف أو أكثر زائد اختزل الزائد أى حذف كمفعاة ، أى أرض مفعاة بفتح الميم أى كثيرة الأفاعى ، فمفعاة مفعلة مأخوذ من أفعى بزيادة الهمزة ، وهى المحذوفة أى المسقطة فى مفعاة ، وأصل مفعاة مفعية بفتح الياء ، قلبت ألفا بعد سقوط حركتها لتحركها بعد فتحة ، والأفعى حية خبيثة ، وألفه عن ياء ، وقيل عن واو ، وهو عند الفارسى مشتق من يافع أصلها أيفع .

وقال ابن جنى : من فوعة السم حرارته أصلها أفوع فنقلت فاؤه على الأول ، وعينه على الثانى إلى موطن لامه .

وقال غيرهما : من مادة الأفعول ، فلا نقل لقولهم : أرض مفعاة أى كثيرة الأفاعى ، قاله الشيخ خالد ، فمن قال من الفوعة قال ألفه عن واو كالقائل من الأفعول ، لأن الواو على العين أغلب ، والياء على اللام أغلب ، وإذا جهل الأصل دخل فى أوسع البابين ، ومتى أمكن فى متقاربين أن يرجعا لمادة واحدة ، فهو أولى ، ولكن الياء على اللام أغلب مع جهل الأصل ، قيل ألفه عن ياء ، وكان الناظم قال : تصاغ قياساً المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعياء ، لا من المعانى والأعراض ، وصفاً للأرض التى كثر فيها ذلك المسمى من اسم ثلاثى الأصول ، لا زائد عليه : كأسد وسبع ، فتقول أرض مأسدة بهمزة ساكنة ، أو مبدلة ألفاً ، ومسبعة أى كثيرة الأسود والسباع ، ومذأبة كثيرة الذياب ، ومضبة كثيرة الضب ، ومظباة كثيرة الظباء ، ومحواة كثيرة الحياة ، ومداكة كثيرة الديك .

ومن زائد على ثلاثة وأصوله ثلاثة بشرط إسقاط الزائد ، كأرض مفعاة أى كثيرة الأفاعى ، ومقثاة أى كثيرة القثاء ، نوع فاكهة ، والمحذوف الزائد إحدى التاءين ، وتقول مقثة بحذف الألف بل الهمزة بناء على أن الأصول القاف والثاءان المثلثان ، والقث أيضا نبت ، ومحظلة أى كثيرة الحناظل بحذف الزائد وهو النون ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ ، ومدبة بدال مهملة أى كثيرة الدباء ، وهو القرع ، ومذبة بمعجمة أى كثيرة الذباب ، ومرنبة أى كثيرة الأرانب بحذف الزوائد ، وهى إحدى الطاءين ، والياء فى الأول والألف والهمزة فى الثانى ، والألف فى الثالث ، والهمـزة فى الرابع .

وقيل الأرض الموضع والمكان ونحوهما ، فتقول مواضع مسبعة ، وأماكن مفعاة ، ويوصف بها المذكر لأن تاءه ليست للتأنيث المحض ، لأنها

دالة على المبالغة والكثرة مع الهيئة ، تقول موضع مسبعة ، ومكان مفعاة وما تقدم من كونه إنما يصاغ من أسماء الأعيان فقط ، وللدلالة على الكثرة فى الأرض هو ما لصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره ، وليس بمتعين لجواز صوغه من اسم المعنى ، ولغير الكثرة فى الأرض ، بل للكثرة مطلقاً والسببية كقولهم : السواك مطهرة للفم بفتح الميم أى كثير التطهير للفم ، ومرضاة للرب أى كثير الإرضاء للرب ، واليمين الفاجرة منفقة للسلعة ، ممحقة للمال ، أى تكثر النفق للسلعة والمحق للمال ، وقولهم : المزاح مجلبة للهوان أى كثير الجلب له ، والولد مجبنه ومبخلة ، أى كثير الجلب للجبن والبخل قال عنترة :

بنيت عمراً غير شاكر نعمتى
والكفر مخبثة لنفس المنعم

أى كثير الجلب للخبث ، وكثرة الشراب مبولة ، أى كثير الجلب للبول ، والولد مجهلة ، أى كثير الجلب للجهل ، وهو فى الثلاثى كثير ، ثم رأيت صاحب فتح الأقفال تنبه له بعد ذلك فى موضع ، ويكون أيضا من المزيد بإسقاط الزيادة كما مرّ تقول : الحرب مأيمة وميتمة أى كثيرة الجلب للكون أيما ويتيما ، قال ابن هشام فى المسائل السفرية :

مسألة : السواك مطهرة للفم ، كيف أخبر عن المذكر بالمؤنث ؟

الجواب : ليست التاء فى مَطهَرة للتأنيث ، وإنما هى مفعلة دالة على الكثرة كقولهم : الولد مبخلة مجبنة ، أى محل لتحصيل البخل ، والجبن لأبيه بكثرة .

فقيل لى : استدلّ بعض أهلّ اللغة بهذا على أنّ السواك يجوز تأنيثه ؟

فقلت : هذا غلط ، ويلزمه أن يستدلّ بقولهم : الولد مبخلة مجبنة على جواز تأنيث الولد ، ولا قائلَ به ا هـ .

وما تقدم من أنه يقال : محواة من الحية هو ما ذكر صاحب فتح الأقفال ، ومذهب سيبويه أن عين حية ياء فانه يقال محياة بالياء ، وقيلَ : واو قلبت ياء فيقال : محواة ، ونقلَ عن صاحب العين أنه قال : أرض محواة ، وكتاب العين كما عرف من حاله ولا دليل فى قولهم : حواء لصاحب الحيات ، ولا فى الحادى لأنه إنما سمى بذلك لأنه يحويها ويضمها ويجمعها إلى نفسه ، واستدلَ لسيبويه بقولهم فى حية بن بهدلة : حيوى ، ولو قال قائل : إن الكلمة يائية العين وواويتها ما أبعد ما قاله صاحب التحقيق ، فعلى مذهب سيبويه عينه ياء ، ولامه واو ، فأصلَ محياة محيوة ، قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، ومذهب غيره أن عينه واو ، ولامه ياء أصله محيَوَة ، قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح ، ولك أن تقول عينه ولامه واو ، ولولا دليل سيبويه وهو النسب إلى حية بحيوى لكان مذهبه مرجوحاً ، لأن كون اللام ياء أغلب وأكثر من كونه واواً ، فالحمل على الأكثر أولى .

والمزيد فى البيت مصدر ميمىّ أى من ذى الزيادة على غير قياس ؛ لأن القياس المزاد بالفتح فىّ المصدر لكسر عين المضارع ، ومرّ أنه قيلَ بالوقف مع السماع ، وأنه قيل بجواز الفتح والكسر فى المعتل العين بالياء المكسور عين المضارع ، أو اسم مفعولَ أى من صاحب الحرف المزيد ، ولو أسقط ذى فتفتح نون من أو تكسر لجاز ، فيكون المزيد اسم مفعولَ أى

الاسم المزيد فيه ، ولك أن تقدر من الحرف المزيد فيكون بياناً للزائد لا متعلقا باخترل ، هذا ولا يبنى مفعلة للكثرة من الرباعى المجرد .

الإعراب : من اسم متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر أو بمحذوف ، أى أعنى من اسم ، قال فى التحقيق : ومن اسم تحتمل من التعليل ، وتتعلق بمحذوف ، أى أعنى من أجل كثرة الاسم أى المسمى ، أو مسمى الاسم والسببية أى باسم أى اسم الأرض بسبب ما كثر فيها مفعلة اه بايضاح .

وزيادة وفيه أنه لا فرق بين التعليل والسببية ، ولو فرق أبو حيان كما بسطته فى النحو ، أو بمحذوف حال من الخبر أو من المبتدأ على جوازه ، وما مضاف إليه واقعة على المسمّى ، وكثر ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط مستتر ، واسم مبتدأ مضاف للأرض ، ومفعلة خبره ، وأجاز فى التحقيق كون اسم خبراً مقدّماً ، ومفعلة مبتدأ فانظر ما مرّ فى مثله .

وكمثل متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذاك ثابت كمثل ، أو الكاف اسم هو الخبر مضاف لمثل ، ومثل زائدة بناء على جواز زيادة الاسم أو الزائد الكاف ، ومثل خبر لمحذوف بالزائد ، أو لا زائد ، والكلام كناية على حدّ ما قررته فى (ليس كمثله شىء) أو مثل بمعنى الصفة ، ولو الصفة اللفظية فإضافته (ح) بيانية أى كصفة هى مسبعة .

والواو للعطف أو للحالية أو للاستئناف ، والزائد مبتدأ ، واخترل بضم التاء ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة خبر أو الزائد مفعول لاخترل بفتح التاء ، والذى مكسورة على كلّ وجه قدم

للوزن والحصر ، كما تقول فى تقديم من اسم وللروى ، ومن ذى متعلق باختزل أن جعلت ذى واقعة على الاسم وبمحذوف حال من الزائد ، ومن ضميره المستتر فيه ، أو فى اختزل بالبناء للمفعول إن جعلت ذى واقعة على الحرف ، فتكون من للبيان وكمفعاة ظرف خبرى لمحذوف ، وفى من ذى المزيد مع والزائد اختزلا تضمين على قول وعدمه .

... على قــول آخــر ومُفْعَلِـــة
وافعلت عنهم فى ذا قـــد احتمـــلا

أى واحتمل السلف ، ونقلوا عن العرب فى الدلالة على الكثرة اسم الفاعل من الرّباعىّ المبدوء بهمزة قطع زائدة ، والفعل الرباعى المذكور ، وذلك فى الأعيان ، فكما صاغوا من اسم العين مفعلة للدلالة على الكثرة ، صاغوا وزن مفعلة بضم الميم وكسر العين ، وافعلت بتاء التأنيث لأنها وصفان للأرض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وكذا مثل الأرض ، وتسقط التاء فى المذكر تقول : أرض مسبعة وأرض أسبعت وأسبعت أرض وأضبت أرض فهى مضبة بوزن اسم فاعل الرّباعىّ ، بل هو اسم فاعل الرباعى ، والفعل رباعى بزيادة الهمزة أى كثيرة السباع والضب ، وتقول أسبع مكان فهو مسبع أى كثر سباعه ، ويصاغ ذلك من مزيد الثلاثى بإسقاط الزائد تقول أبطخت الأرض وأفعت ، وهى مبطخة ومفعية ، بفتح الياء ، وأبطخ المكان وأفعى ، فهو مبطخ ومفيع ، بإسقاط الياء لالتقاء الساكنين ، أى كثر بطيخه وأفاعيه بزيادة الهمـزة فى الفعل ، والميم فى الوصـف ، وإسقاط الزائدة وهى همزة أفعى وياء أفعى وياء بطيخ ، وإحدى طاميه ، وتمثيل صاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال بأعشب وأعشبت ، ومعشبة ومعشب ، وأبقل وأبقلت ، ومبقل ومبقلة صحيح ، لا ينافيه ما مرّ من أنه يقال شذوذاً : عاشب وباقل من أعشب وأبقل ، ولا يقال معشب ومبقل ، لأنه لا يقال ذلك فى مطلق الإعشـاب والإبقال ، وأمـا حيث أريدت الدلالة على الكثرة ، فيقال قياساً معشب ومبقال .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ومفعلة بضم الميم وكسر العين مبتدأ معطوف عليه أفعلت ، وعنهم متعلق باحتمل ، وفى ذا كذلك ، وتقدما للوزن والروى ، وقد للتحقيق واحتملا ، بضم التاء فعل ونائب والجملة خبر ، والنائب الألف ودال قد مضموم تبعاً للتاء أو مكسو على أصل التقاء ساكنين ، واو سكنت لالتقى ساكنان •

غير الثلاثي من ذا الوضع ممتنع
وربما جاء منه نادر قبلا

أى امتنع صوغ مفعل بضم الميم وكسر العين ، وأفعل من الاسم الذى ليس ثلاثى الأصول ، بل رباعى الأصول أو خماسيها ، وكذلك مفعلة بفتح الميم والعين ، فلا يبنى ذلك من سفرجل وضفدع للدلالة على الكثرة ، وقل وندر مجىء مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين ، وأفعل من الرباعى الأصول ، حكى سيبويه : مثعلبة ومعقربة كثيرة الثعالب والعقارب وأعقرت الأرض فهى مُعْقِرة وأما مُثْعِلة فيحتمل أن يكون من ثعالة ، وعليه اقتصر سيبويه ، وهو أولى من كونه من ثعلب ، لأن نحو أعقر ومعقر من عقرب نادر من وجهين اثنين : صوغه من رباعى الأصول ، وحذف أصل .

وحكى أبو زيد ما حكى سيوبيه ، وحكى أيضاً مكان معقرب ومثعلب ، وحكى أيضاً سكون تالى الميم وفتح ما بعد هذا التالى .

قال سيوبيه : ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك ، واختصوا به الثلاثة لخفته ، وشذ معقربة ومثعلبة ولا نظير لهما ا هـ .

وقد علمت أن بناء أفعل واسم فاعله من الرباعى الأصول بحذف الرابع ، وإلا لم يكن بوزن مفعل وأفعل اللذين الكلام فيهما ، وأما بناء الوصف من غير حذف فخارج عن مفعل بسكون الفاء وداخل فى مفعلل

بفتحها كمدحرج ، والإشارة بذا إلى مطلق صوغ الفعل واسم الفاعل ، سواء كانا على وزن أفعلت ومفعلة ، أو على وزن فعللت ومفعللة ، ففى ذلك شبه بالاستخدام .

فائدة : اعلم أنه قد يقال فى المكان مفعلة بضم العين وفتح الميم : كمزبلة ومطبخة ، ومفعل بالفتح لمكان الطبخ ، قال الناظم فى التسهيل ، والسيوطى فى الجمع والهمع : أنه قد يقال مفعل بكسر الميم وفتح العين للمكان كمِطبَخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبيت الخلاء ، وذكر فى التسهيل أنه قد يقال مفعل بالفتح للميم والعين للمكان ، ومثل بقوله :

لكل أناس مقبر بفنائهم

فهم ينقصون والقبور تزيل

ومراده الكثرة وإلا تكرر مع ما سبق له ، ولم تصح القلة المعبر عنها بقد ، وقد يقال : لا تصح الكثرة فى البيت ، لأن لكل أحد قبرا واحدا إلا أن راعى المجموع .

الإعراب : غير مبتدأ مضاف للثلاثى أى اسم غير الثلاثى ، ومن ذا متعلق بممتنع ، وذا للإشارة ، والوضع نعت أو بيان أو بدل أى من هذا النوع أو الصوغ ، وممتنع خبر ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف ، أو الوضع مبتدأ وممتنع خبره ، والجملة خبر الأول والرابط محذوف أى الصوغ منه ، أو ممتنع فيه ، وفى بعض النسخ من ذى بالياء إلى الأسماء التى من شأنها أن يشتق منها للمكان ، فتعلق بمحذوف نكرة نعت لغير أو ذى بمعنى صاحب مضافة للوضع ، والمراد واضع اللغة فتعلق بممتنع على أنها للابتداء ، أو بمعنى عند .

والواو للعطف ورب حرف تقليل شامل للنذور وما كافة وجاء ماض ٢ ومنه متعلق بجاء أو بمحذوف حال من ضمير نادر ، ونادر فاعل أى شيء نادر أو فاعل جاء مستتر عائد للوضع بمعنى النوع أو الصوغ ، فينصب نادر على الحالية ، وقبل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً عائد للمنعوت بنادر ، والجملة صفة نادر بل صفة لموصوفه أو حال من ضمير نادر إن أبقيناه على الوصفية حتى يصح كونه نعتاً .

فصـــل

فى أبنية الآلة وهى ما يعمل به الشىء ، ونحو ما يعمل به ، ولما كان لها شبه بالمصادر والظروف الميمية ألحقها بها فى الذكر فى الباب الواحد ،

كمفعـــل وكمفعـــال ومفعلـــة
من الثلاثى صغ اسـم مـا بـه عمـلا

أى صغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام دون غيره اسم ما عمل به الشىء على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين ، أو مفعال كذلك بزيادة الألف بعد العين ، أو مفعلة كذلك بزيادة التاء للتأنيث فى آخره ، والميم فى الجميع زائدة .

فالأول : كالمحلب والمقدح والمقلى ، أصله المقلى تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفاً والمبرد والمحجم والمبضع والمجدع بالعين ، والمجدم بالميم للسيف ، وكذا المخدم والمفصل ، لأنه يجدع به ويجدم ويفصل ويقطع ، ومخلب الطائر لأنه يخلب به أى يقطع ومنجل ، والمصفى والمخزن والمشفر والمخيط حيث كسرت الأوائل للدلالة على الآلة .

الثانى : كالمصباح والمفتاح والمسواك والمرضاخ ، لما يرضح به النوى ، والمسبار لحديدة يسبر بها الجرح ، والميزاب والميزان والمكيال والملقاش والمجداف ، لخشبة فى رأسها لوح عريض ترفع به السفينة ، والمقراض ؛ وقد يقال المفتح بعد الألف ، وقالوا دق فلاناً دقك بالمنحاز حب القلقل بكسر القافين ، وهو شجر من العضاة له حب أسود ، قال أبو النجم :

وآضــت البهمى كنبل الصــنقل
وصــازت الريــح بيبس القلقل

والعامة تقول حب الفلفل ويراه الأصمعى تصحيفاً ، والمنحاز المدق ، والنخر الدق ، نخرت الشىء أنخره نخراً ، وأصل المثل فى الإلحاح على البخيل أى ان التعريض والتلويح إنما يستعملان مع الكريم ، وأما اللئيم فليكثر من سؤاله ، فعسى أن يجدى فيه فهو بمثابة العضاة التى تخبط بالعصى ، كما يفعل بالقلقل لكثرة شوكة ، فحينئذ يسقط منه ما يسقط ، فكذا اللئيم .

والثالث : كالمسرجة ، ويقال أيضاً المسراج والمسبحة والمسحاة ، أصله المسحية والمسحوة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ، والمجمرة والمدبة والمروحة والمخدرة للوسادة توضع تحت الخد ، والمرفقة والمصدغة توضــعان للمرفق والصــدغ ، وميم المــرفق غــير ميم المفرقــة ، وكلاهما زائدان ، والمكسحة ومسلة بالتشديد أصله مسللة ، نقل فتح اللام للسين وأدغم فى اللام بعده ، ومثل سيبويه للاول بالمقص ، بالتشديد مثل المسلة ، والمصفى والمحرز والمخيط ، وبالمحلب والمنجل ، وللثانى بالمكسحة والمسلة ، وللثالث بمقراض ومفتاح ومصباح ، وظاهره قلة مفعال ، ونص هذا باب ما عالجت به ، أما المِقص فالذى يقص به ، والمَقص المكان والمصدر ، وكل شىء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أم لم تكن ، وذلك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة ومصفى ومحرز ومخيط ، وقد يجىء على مفعال نحو : مقراض ومفتاح ومصباح ، وقالوا المفتح كما قالوا المحرز ، وقالوا المسرجة كما قالوا المكسحة اهـ .

ولا تلحق التاء مفعالا ، وقد علمت أن المراد بالآلة ما يعتبر آلة من حيث إنه يفعل به ، أو من حيث إنه يفعل فيه مثلا كالمجمرة لما يعد لجعل الجمر فيه ، وقل مجيء الآلة على فعال بالكسر كالسنان فى معنى المِسَنّة ، والقناع فى معنى المقنعة ، والنطاق فى معنى المنطقة .

الإعراب : كمفعل متعلق بمحذوف حال من اسم سواء أبقى على التشبيه أو جعل للاستعلاء ، فيقدر رمضان أى على وزن مفعل أو الكاف اسم هو حال ، ومفعلة معطوف على مفعال ، ويجوز عطفه على مفعل : يؤيد الأول كونه قريباً من مفعال ، وكون مفعال مقروناً بالكاف مثل ما قبله ، فالأولى اتصاله به ، ويؤيد الثانى كون مفعلة هو مفعل ، زيدت فيه التاء ومن الثلاثى بإسكان الياء الواحدة ، ولا ثانية معها للضرورة أى من الفعل الثلاثى متعلق بصغ قدم للوزن .

وصغ فعل أمر مكسور الآخر لالتقاء الساكنين مستتر الفاعل وجوباً ، واسم مفعول به وما مضاف إليه ، وبه متعلق بعمل ، وقدم للوزن والرّوى وعمل ماض مبنى للمفعول ونائبه ضمير العمل لا به ، لأن النائب لا يتقدم ولو ظرفاً ، وتقدم استجوازه والجملة صلة ما أو صفتها ، وجملة صغ الخ مستأنفة .

شــذّ المُدقُ ، ومُسـعط ومكحلـة
ومُدهن مُنصــــل والآت من نَخـلا

أى خرج عن القياس ستة أسماء الآت ضمت عيونها وميماتها :

الأول : المدق بضم الميم والدال المفتوح فى الأصل ضماً منقولا من القاف المدغم التى هى العين ، ومعناه ما يدق به ، ويطلق على ما يدق فيه ، لأنه آلة أيضاً للدق لأنه تسبب فى الدق .

والثانى : مُسعُط بضم الميم والعين سموه آلة ، لأن الآلة تكون فيه ، مدهن والمسعط وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء ، يصب فى الأنف ، وقد تفتح الميم ، وأيضاً تكسر وتفتح العين على القياس كما فى القاموس بوزن منبر ، فبطل قول فتح الأقفال أنه لم يسمع فيه إلا الضم ، وظاهر القاموس أنه سماع ، لأن الصحيح المشهور أنه لا يقاس مع السماع ، وإنما جعل آلـــة مع أنه موضع باعتبار أنــه تسبب فى العمل .

الثالث : مكحلة بضم الميم والحاء وبفتح الحاء ، لما يجعل فيه الكحل ، أى الإثمد وأما المِكحل بكسر الميم وفتح الحاء والمكحال كذلك فالميل الذى يكحل به .

الرابع : المدهن للوعاء الذى يجعل فيه الدهن بضم الهاء وفتح الميم وكسرها وضمها .

الخامس : مُنصُل بضم الميم والصاد ، وقد تكسر الميم وتفتح الصاد على القياس وقد ، تضم صاده مع فتح الميم وهو السيف ، والظاهر أن المنصل ليس آلة .

السادس : مُنخُل الآتي من نخل وهو ما ينخل به الدقيق بضم الميم والخاء ، وتكسر الميم مع فتح الخاء على القياس أيضاً ، وتضم الميم مع فتح الخاء أيضاً .

قال في تحقيق المقال : ومثل ذلك المرضة أي بضمتين اسم لوعاء الحرض بضمتين أيضاً ، وهو النبات المعروف بالأشنان ، قلت : أصله للناظم في التسهيل ، وذكر في القاموس أنه بفتح الراء وكسر الميم ذكر الكسر ، وأراد كسر الميم ولم يقيد الراء فهي بالفتح كما يعلم من ترجمة ، فهذه سبعة أسماء شبيهة بالآلات إلا المدق إذا جعل لما يدق به ، والمنخل فإنها اسمان للآلة والضم فيهن وكسر عينهن وفتح فاءهن على خلاف القياس ، وتبقى على ذلك ، ويجوز فتح عينها وكسر فائها جميعاً إذا أريد الاشتقاق مما علق بها ، وبقاءها على ما سمعت كما أشار إليه بالبيت الآتي .

الإعراب : شذ ماض المدق فاعل وحذفت ياء الآتي للوزن أي ومنخل الآتي من نخل أو المنخل الآتي من نخل ، ومن نخل متعلق بالآت أو بمحذوف حال من ضميره ، ونخل بفتح الخاء .

ومن غـوى عمـلا بمن جـاز لـه
كسر فيهن ولـم يعبـا بمن عـذلا

أى من راعى اشتقاق السنة وقصد الإخبار بالعمل بمسماهن ، ولم يجعلهن اسماً بدون مراعاة العمل ، جاز له فيهن كسر فاءاتهن مع فتح عيونهن نحو : سعطته بالمسعط ، ونخلته بالمنخل ، ودققته بالمدق ، ولم يبال بمن لامه على ذلك لموافقته كلام العرب ، لأنها فى الضم أوعية ، وفى الكسر الآت ، فلا مخالفة فيما بالألف بمعنى يبالى ، وعذل بذال معجمة بمعنى لام ، وإنما ثبت ألف يعبا بعد الجازم لأنها كانت همزة أسقط الجازم ضمها ، فإسقاطه الضم مقتضاه من الجزم ، فسكنت الهمزة بعد فتح فقلبت ألفاً وحذفها بعد ذلك ، أعنى حذف الألف لا حاجة إليه ، وأما أن تبدل الهمزة ألفا قبل الجازم فتحذف الألف للجازم ، فشاذ وبسطت ذلك فى النحو .

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، ومن مبتدأ ونوى ماض شرطها ، وفاعله مستتر جوازا عائد لمن ، وعملا مفعول به ، ومن متعلق بعملا أو نوى ، وجاز ماض هو الجواب ، والفاعل كسر والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً ، حيث وقع المبتدأ اسم شرط ، وله متعلق بجاز ، وفيهن متعلق لجاز ، ويجوز على ضعف جعل من موصولة مبتدأ جملة نوى صلتها ، وجملة جاز له فيهن كسر خبره والواو للعطف ولم للجزم ، والنفى حرف ويعبا بالألف مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الضمة

التى كانت فى الهمزة المبدلة إلى تلك الألف ، والمراد الاستقبال أو للحال ، لأن لم ولو كانت للمضى ، لكن هنا فى جملة معطوفة على جملة الجواب التى للاستقبال ، والفاعل مستتر جوازاً ، وبمن متعلق بيعبا ، وعدل ماض مستتر الفاعل جوازاً لفاعل جوازا عائــداً لمن ، والجملة صــلة .

وقــد وفيت بمــا قــد رمت منتهيــا
فالحمــد للــه إذا مــا رمتــه كمــلا

أى تحقق أنى وفيت بما قصدته من إيجــاد نظم محيط بالمهم من تصريف الأفعال بالغاً للنهاية فيه ، لا أزيد بعد ما تقدم أبياتاً من التصريف فى هذه القصيدة ، وذلك نعمة تقتضى الشكر ، فالحمد لله أى الثناء عليه بالخير ، والخدمة بالأركان على ذلك ، لأن ما قصدته قد تم ، وعلى خير ، ورمت بمعنى قصدت ، وفى وفيت ومنتهيا ، وكمل براعة الختام ، وسبق الكلام على الحمدلة وميم كمل مثلثة كما مر أولا .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق ، ووفيت فعل ماض وفاعل ، وبما متعلق بالفعل وقد للتحقيق ، ورمت فعل ماض وفاعل صلة ما أو صفتها ، والرابط محذوف جوازاً أى رمته ، ومنتهيا حال من التاء فى قوله : وفيت ، أو من ما مؤكدة للعــامل ، وهو وفى والفــاء للعطف والسببية ، والحمد لله جملة اسمية بالرفع ، أو فعلية بالنصب على ما مرّ أولا ، معطوفة عــلى قد وفيت ، وفى نســخة بالواو وهى للعطف أو للاستئناف ، وإذ ظرف أو حرف تعليل بسطت فى النحو ، وما مبتدأ ورمته صلة أو صفة ، والرابط الهاء ، وكملا ماض مستتر الفاعل جوازاً والجملة خبر ، وجملة المبتدأ أو الخبر مضاف إليها ، إذ إن قلنا باسميتها وظرفيتها ، وتعلق (ح) بما تعلق به لله .

ثم الصلاة وتسليم يقارنها
على الرسول الكريم الخاتم الرسلا

أى ثم الدعاء بالخير منا أو إنعام الله والتسليم من كل آفة ، على الذى أرسله الله إلى الخلق كلهم ، سيدنا محمد الحليم العزيز عليه ، الذى هو آخر الذين أرسلهم الى الكل والى البعض ، أى الخاتم وحده ، فلا نبى معه ولا بعده ، ولو كان معه أحد لكان خاتماً أيضاً ، ولكن لم يكن وهو أيضاً خاتم الأنبياء الذين ليسوا رسلا ، ولعله أراد الرسل والأنبياء ، فحذف ذلك فيكون من باب الاكتفاء ، أو أراد بالرسل ما يشتمل الأنبياء إطلاقا للخاص وإرادة للعام بجامع الإيحاء الى كل ، أو بنى على القول يترادف النبى والرسول ، ووجه تسميته من لم يرسل لغيره رسولا أنه أرسل إليه ، وأوحى إليه ، وفى وصفه بالخاتم مدح بدوام شرعه ، فلا ينسخ ، وأما نزول عيسى فلا ينافيه ، لأنه يكون على شرعه ، وأما الحكم الذى يحكمه عيسى من أنه لا يقبل الجزية من النصارى وغيرها ، الإسلام أو القتل ، فشرع لنبينا بعد نزول عيسى وشرعه قبله قبولها ، وأما وجود بعض الأنبياء الى الآن كعيسى والخضر ، فلا ينافى الخاتمة ، لأن المراد من هو موجود كوجودنا هذا معروف مطلقا ، ويوحى إليه وهؤلاء ليتنوا كذلك ، وجملة الصلاة إنشائية معنى ، خبرية لفظا ، والكلام على ما فى البيت كله ذكر فى غير هذا .

الإعراب : الكلام على ثم الصلاة على الرسول كالكلام على ثم الصلاة على خير الورى ، وتسليم يقارنها مبتدأ وخبره معترض ، فالواو للاستئناف وسوغ الابتداء التعظيم ، أو عطف الجملة التى هو منها على

الجملة التى مبتدؤها معرفة ، وهى الصلاة على الرسول ، ولو تأخر قوله على الرسول ، لأنه فى نية التقديم ، فتكون الواو للعطف أو الجملة حـالا من المبتدأ على جوازه ، أو من ضمير الاستقرار ، فتكون الواو حالية ، أو تسليم معطوف على الصلاة ، ويقارنها نعته ، والكريم والخاتم نعتان للمدح ، والرسل مفعول الخاتم جمع رسول ، والرسول اسم لا صفة ، ولو شبه الصفة وفعل لأسم رباعى بعده ، قد زيد قبل لام إعلالا فقد ، وقد يستعمل صفة .

وآلـه الغرّ والصـحب الكـرام ومن

إيـاهم فى سـبيل المكرمـات تـلا

الغر بضم الغين جمع أغر قال فى الخلاصة : فعل لنحو أحمر وحمرا ، أى أبيض مواضع وضوئهم استعارة من الغرة بياض فى وجه الفرس ، فوق الدرهم أو حقيقة ، أو معناه السادات المتقدمون بالشرف ، المختارون ، والكرام جمع كريم قال : وفى فعيل وصف فاعل ، ورد أى ورد فعال جمعاً فعيل بمعنى فاعل ، يعنى صحيح اللام ، والمكرمات بضم الراء ولا واو وبعدها جمع مكرمة بضم الراء ، كذلك وهى فعل الكرم أو جمع مكرم كذلك ، أو جمع مكرمة ومكرم بغير ضم ، والمراد بمن تلاهم فى سبيل المكرمات من بتعهم بإحسان الى يوم القيامة ، قبل الناظم ومعه وبعده ، ويجوز أن يراد بمن تلاهم التابعون ، وبالآل بنو هاشم وبنو عبد المطلب المؤمنون والذى روينه عن شيخى الحاج إبراهيم بن يوسف قدس الله سره وآله والصحابة الكرام ، وتقدم الكلام على الصحابة والصحب .

الإعراب : آل معطوف على الرسول ، والغر نعت ، والصحب معطوف

على آل أو الرسول ، والكرام نعت مدح لا نعت احتراز ، لأن الصحابة عند الناظم وغيره من قومنا كلهم كرام من حيث الآخر والدنيا ، ومثله الفضلا أوائل النظم ، ولو عبر بعض أصحابنا الوهبية الأباضية بمثل ذلك كان النعت للاحتراز عن الصحابة الذين هم عندنا غير مرتضين ، كمعاوية وغيره ، ويجوز القطع رفعاً ونصباً بمحذوف وجوباً ، ومن معطوف على الصحب أو الرسول وإيا بكسر الهمزة مفعول تلا قدم للوزن والروى ، والهاء حرف غيبة والميم ، دالة على الجماعة ، وفى سبيل متعلق تلا كذلك ، والمكرمات مضاف إليه ، وتلا ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة من •

واســـأل الله من أثــواب رحمتـــه
ســـتراً جميلا عـلى الزلات مشـــتملا

صلى على الرسول ومن ذكر لينل الفضل واتبعه بالدعاء لنفسه لأن الدعاء إنما يقبل بعد الصلاة عليه ، وقبلها مكتنفا بين الصلاتين ، ولأن مقام الحمد والصلاة مظنة إجابة ، فدعا إثرهما والناظم صلى بعد البيت الآتى على النبى بدون نظم أى ، واسأل الله ستراً عظيما حسنا مشتملا على الزلات ، كائناً ذلك الستر من أثواب رحمته ، أى من رحمته التى كالثوب فى الستر والتغطية ، والمراد محو الذنوب ، وعدم المؤاخذة بها حتى لا تشاهد آثارها ولا تظهر كالشىء المستور بنحو ثوب ، والأثواب جمع ثوب ، قال وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثى اسماً بأفعال يرد .

وهو استعارة لأنواع الرحمة تحقيقية تصريحية ، مرشحة بسترا ومشتملا ، والزلات قريبة أو للرحمة فتكون الإضافة للبيان ، ورحمة الله إنعامه ، والزلات بكسر الزاى جمع زلة كذلك ، وهى الخطأ وارتكاب ما نهى عنه ، والستر بكسر السين واحد الستور ، وهذا هنا أولى ليناسب الأثواب ويرشحها ، وبالفتح المصدر وهو الأنسب مع المصادر نحو : أسأل الله النعمة والعافية ، والرحمة والستر ، والمشتمل المحيط من كل الجهات .

الإعراب : والواو للعطف أو للاستئناف واسـأل مضارع مســتتر

الفاعل وجوباً ولفظ الله لا ذاته مفعول به اصطلاحى ، وحاشاه حقيقة ، ومن أثواب متعلق بمحذوف حال من ستر أو باسأل إن جعلت من ابتدائية ، ورحمة مضاف إليه للهاء ، وستراً مفعول اسأل ، وجميلا نعته ، ومشتملا نعته أيضا ، وعلى الزلات متعلق بمشتملا ، وقدم للوزن والروى •

وأن ييسر لى سـعياً أكـون بـه
مسـتبشراً آمنـاً لا باسراً وجـلا

أى وأسأله أن يسهل لى عملا سببا للاستبشار والفرح والأمن من مكر الله يوم القيامة ، وهو العمل الصالح ، لا عملا سبباً لسواد الوجه وانقباضه وللخوف حقق الله لى ، ولشيخى ولوالدى ، وللمؤمنين ما نحن نرجـوه •

الإعراب : الواو للعطف وأن ييسر حرف مصدر واستقبال ونصب ومضارع مستتر الفاعل جوازاً فى تأويل مصدر منصوب معطوف عـلى ستر أولى متعلق بييسر ، وسعياً مفعول ييسر ، وأكون مضارع مستتر الاسم وجوبا وبه متعلق به أو بمستبشرا والنـاظم يعلق الظروف بالناقص ، ومستبشراً خبر أكون وآمنا خبرا ثان أو لأكون محذوفا أو حالا من ضمير مستبشراً ، ولا حرف نفى وعطف وباسراً معطوف على مستبشراً أو آمنا ووجلا أى خائفا بكسر الجيم حال من باسراً أو معطوف بمحذوف على باسراً أو معطوف بلا مع باسرا عطف خبرين بعاطف على ما فى ذلك من

بسط بسط الله لنا نعمه دنيا وأخرى ، وقبض عنا نقماته ،وعلمنا الله مـا جهلنا ، وجعلنا صادقين قولا وعملا .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الموفين وسلم .

ثم شرح لامية الأفعال لمؤلفه محمد بن الحاج يوسف الملقب بأطفيش بين الظهر والعصر سابعة ساعات من اليوم الثالث عشر من صفر من عام ١٢٦٠ هـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والله أعلم .